الأمم المتحدة

A/C.2/64/2

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نسخة من التقرير عن أعمال الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، المعقود في مانيلا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق). وأعدت التقرير فرقة العمل التي أنشأتها حكومة الفلبين للإعداد لاجتماع المنتدى، بالتشاور الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

وقد اختارت حكومة الفلبين أن يكون موضوع الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي هو ''حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية'' من أجل تسليط الضوء على الأبعاد الإنسانية للهجرة. وشارك أكثر من ١ ١٠٠ مندوب يمثلون ١٦٣ من الدول الأعضاء والمراقبين لدى الأمم المتحدة و ٣٣ منظمة دولية في الاجتماعين العامين، وفي أربعة اجتماعات مائدة مستديرة وسبعة اجتماعات موازية عقدت يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ خلال ''الأيام الحكومية'' للاجتماع.

251109 131109 09-55521 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وحضر نحو ٢٢٠ مشاركا، يمثلون طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني من مختلف مناطق العالم، جلسات اليومين المخصصين للمجتمع المدني من اجتماع المنتدى التي عقدت في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والتي نظمتها مؤسسة آيالا، بناء على طلب وزارة الخارجية في حكومة الفلبين.

ويتضمن التقرير عن أعمال المنتدى ٣٣ توصية عملية وإجراءات متابعة محتملة، منها ٢٠ يمكن تنفيذها في الأجلين من القصير إلى المتوسط.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٠، سأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٥ (أ) من جدول أعمال الدورة الرابعة والستين.

(توقيع) هيلاريو غ. **دافيد** الأبن
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة

تقرير المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية

مانيلا، ٢٧-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية

المحتويات

		الصفحة
أولا -	مقدمة	٦
	ماذا حقق اجتماع مانيلا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية؟	٧
ثانيا -	العملية التحضيرية	٨
ثالثا -	اجتماع المجتمع المدني	١٠
رابعا -	اجتماع الهيئات الحكومية	١٢
	الجلسة الافتتاحية العامة	١٢
	جلسات المائدة المستديرة	١٥
ألف -	المائدة المستديرة ١: الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان	١٥
	المائدة المستديرة ١-١: حماية حقوق المهاجرين - المسؤولية المشتركة	١٦
	المائدة المستديرة ١-٢: تمكين المهاجرين والمغتربين من أجل المساهمة في التنمية	٢١
باء -	المائدة المستديرة ٢: قدرة الهجرة الآمنة النظامية على تحقيق أثر أقوى في التنمية	٢٧
	المائدة المستديرة ٢-١: إتاحة المزيد من الفرص للهجرة النظامية	٢٨
	المائدة المستديرة ٢-٢: إدارة الهجرة وتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية إلى أدنى حد ممكن	٣٤
جيم -	اجتماع المائدة المستديرة ٣: ضمان اتساق السياسات والمؤسسات وإقامة الشراكات فيما بينها	٤٠

المائدة المستديرة ٣-١: تعزيز أدوات جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن الهجرة والتنمية. ٤١

المائدة المستديرة ٣-٢: اتساق السياسات والمؤسسات ٤٥

المائدة المستديرة ٣-٣: العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية والمنظمات الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي عند نقطة التقاء الهجرة والتنمية. ٤٨

دال - المائدة المستديرة ٤: اجتماع استثنائي حول مستقبل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية ٥٢

الجلسة العامة الختامية ٥٦

المرفقات

الأول - النتائج المقترحة لمنتدى مانيلا ٢٠٠٨ . . . . . ٥٩

الثاني - أفرقة المائدة المستديرة ٦٣

الثالث - المساهمات المالية لتغطية نفقات استضافة الفلبين للمنتدى العالمي. ٦٥

الرابع - برنامج يومي المجتمع المدني. ٦٦

الخامس - تقرير عن اجتماع المجتمع المدني ٧٣

السادس - برنامج منتدى مانيلا العالمي للهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٨ . . . . . ٨٣

الإعراب عن التقدير ٩٥

أعدت هذا التقرير فرقة العمل الدولية التي أنشأتها حكومة الفلبين للإعداد للمنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية بالتشاور الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية. ويعكس هذا التقرير المناقشات التي جرت أثناء المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية والأنشطة المتصلة به. وهي لا تعكس بالضرورة آراء منظمي اجتماع المنتدى أو الحكومات أو المنظمات التي شاركت في الاجتماع. ولما كان المنتدى عملية غير رسمية وغير ملزمة، فإن التقرير لا ينطوي على أي التزام من جانب أي من الأطراف المشاركة في المناقشات التي جرت في المنتدى في اجتماعه الثاني. ويستلزم الاستنساخ الكامل أو الجزئي لهذا التقرير ذكر المصدر.

أولا – مقدمة

١ – شكّل الاجتماع الثاني للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية، الذي استضافته الفلبين في مانيلا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انجازا كبيرا آخر في الحوار الدولي بشأن الهجرة والتنمية. وهو الاجتماع الثاني للعملية العالمية الجديدة التي تقودها الدول بشأن الهجرة والتنمية، التي أنشأتها الحكومات والأمين العام للأمم المتحدة في سياق الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية المعقود في عام ٢٠٠٦. واستضافت حكومة بلجيكا الاجتماع الافتتاحي الأول للمنتدى في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٢ – وشارك في اجتماع المنتدى في مانيلا، أكثر من ١ ١٣٠ مندوبا، يمثلون نحو ١٦٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، و ٣٣ منظمة دولية و ٢٢٠ مشاركا من المجتمع المدني. **وكان بحق أول اجتماع عالمي بشأن الهجرة والتنمية يُعقد في الفلبين وفي آسيا.**

٣ – وجاء اجتماع مانيلا بعد مناقشات دولية استمرت لأكثر من عقد من الزمان بشأن الحاجة للمزيد من المشاركة العالمية في مسألة الهجرة والتنمية. وقد وصف رئيس الاجتماع استيبان بي كونيخوس الابن، وكيل الأمين العام، هذا الاجتماع بأنه ”معلم بارز على طريق ما فتئ يتسع ويطول نحو فهم أفضل ومعالجة أفضل للصلات القائمة بين الهجرة والتنمية“. وتشمل المعالم السابقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٤، واللجنة العالمية للهجرة الدولية المنشأة في عام ٢٠٠٣، وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية المعقود في عام ٢٠٠٦ والاجتماع الأول للمنتدى المعقود في بروكسل في عام ٢٠٠٧.

٤ – وتمشيا مع الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وطرائق عمل المنتدى التي أقرت في بروكسل، فإن المنتدى هو عملية طوعية، غير رسمية تقودها الحكومات لتطوير الفهم والتعاون بشأن العلاقة المتعاضدة بين الهجرة والتنمية وتشجيع التوصل إلى نتائج ذات وجهة عملية.

٥ – وقد جمع منتدى مانيلا البلدان الأصلية للمهاجرين وبلدان العبور وبلدان المقصد، وبلدان من جميع مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثّلها واضعو السياسات من قطاع عريض من الوكالات الحكومية، بما في ذلك وزارات وإدارات الهجرة والتنمية والعمل والشؤون الخارجية والمساواة بين الجنسين والشؤون الداخلية والعدل والداخلية والإدماغ والمغتربون.

٦ - وقد استفاد منتدى مانيلا من معارف وخبرات الوكالات الدولية، بما فيها تلك التي تشكل الفريق العالمي المعني بالهجرة (الأونكتاد، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها)، والمنظمات والهيئات الإقليمية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والقطاع الخاص، وفي المقام الأول، المهاجرون أنفسهم.

٧ - وبينما ركز اجتماع بروكسل على الأولويتين الأوليين اللتين حددتهما الحكومات في الدراسة الاستقصائية التي أجريت عند بدء عملية المنتدى وهما - إمكانية التنقل في أسواق العمل، والتحويلات المالية وغيرها من موارد المغتربين - فقد تناول اجتماع مانيلا الأولويتين التاليتين، وهما الحقوق والأمن. واختارت حكومة الفلبين ''حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية'' كموضوع رئيسي للاجتماع بغية تسليط الضوء على الوجه الإنساني للهجرة في حوار كثيرا ما كان يقتصر على تناول الآثار الاقتصادية الوطنية المترتبة على الهجرة في التنمية.

٨ - وشكلت هاتان الأولويتان أساس المناقشات التي دارت في المائدة المستديرة ١ بشأن حماية المهاجرين وتمكينهم، وفي المائدة المستديرة ٢ حول أُطر السياسات التي تشجع هذه الحماية والتمكين عن طريق تحسين التوازن بين تيسير الهجرة وتحديدها. وتمثل هدف المائدة المستديرة المواضيعية الثالثة بشأن اتساق السياسات والمؤسسات وإقامة الشراكات فيما بينها، في وضع القواعد لاجتماعات المائدتين المستديرتين ١ و ٢، ومواصلة النقاش بشأن هذه المسألة الحاسمة التي بدأت في الاجتماع الأول للمنتدى المعقود في بروكسل.

ماذا حقق اجتماع مانيلا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية؟

٩ - اتفقت الوفود على أن المنتدى قد شجع على تغيير النظرة إلى الهجرة والتنمية وأدى إلى اعتراف واسع النطاق بالفوائد الجمة التي يمكن أن تتمخض عن الهجرة. وجرى التسليم على نطاق واسع بالطابع غير الرسمي لعملية المنتدى بوصفه عنصرا أساسيا لتبادل الآراء بشكل صريح ومتعمق ومفتوح فيما بين الدول المشاركة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. ورحبت الحكومات من بلدان المصدر والبلدان المضيفة على حد سواء بإتاحة الفرصة لمناقشة حقوق المهاجرين وسبل حمايتهم وتمكينهم من أجل تعزيز مساهمتهم في التنمية، من دون تلقين عقائدي ودون ضغينة. وأبدت الحكومات التي شرعت في إجراء تعديلات شاملة في إدارة الهجرة استعدادها عند تخطيط سياساتها لمراعاة احتياجات بلدان المصدر والبلدان المضيفة على حد سواء. كما أوضحت الحكومات أنها تشارك في المنتدى بروح من ''المسؤولية المشتركة والشراكة''.

١٠ - وأكد الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية في اجتماع المائدة المستديرة الخاص بمستقبل المنتدى، أن المنتدى قد رسخ نفسه بوصفه أداة مفيدة للغاية لتعزيز الحوار الفعال وتبادل الآراء بين واضعي السياسات في الحكومات في جو بناء. وهو ذو تأثير حقيقي على الصعيد الوطني بإتاحته تعزيز الاتساق بين السياسات، بوسائل منها مراكز التنسيق الوطنية للمنتدى.

١١ - وقد استندت النتائج الملموسة لاجتماع مانيلا وأفرقة العمل المعنية بالمتابعة والدراسات وخلاصات الممارسات الجيدة والتجارب والتقييمات - إلى استقراء النتائج الرئيسية لاجتماع بروكسل وسارت بمناقشات مانيلا قدما نحو الاجتماع الثالث للمنتدى الذي ستستضيفه اليونان.

ثانيا - العملية التحضيرية

١٢ - تولت وزارة الخارجية بالتعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى في الفلبين دور القيادة في العملية التحضيرية لاجتماع المنتدى في مانيلا. وعينت حكومة الفلبين السيد استيبان بي كونيخوس الابن، وكيل وزارة الخارجية شؤون العمال المهاجرين، مبعوثا خاصا لحكومة الفلبين لدى المنتدى وأمينا عاما للجنة الفلبين الوطنية لتنظيم المنتدى. وتولى بصفته هذه رئاسة جميع الأعمال التحضيرية الفنية والإدارية لاجتماع مانيلا، على كل من الصعيدين المحلي والدولي.

١٣ - وواصل السيد كونيخوس، بوصفه الرئيس العام لاجتماع المنتدى في مانيلا، استخدام الإطار الهيكلي وطرائق العمل الموضوعة في بروكسل في عام ٢٠٠٧ على النحو التالي: فرقة عمل تابعة للرئيس تتألف من خبراء وطنيين ودوليين، وشبكة من مراكز التنسيق القطرية، وأصدقاء المنتدى، وفريق توجيهي يتألف من ٣٠ من الحكومات المشاركة[(١)]. وقدمت فرقة العمل الدعم إلى الرئيس في مجال الأعمال التحضيرية الفنية لاجتماع مانيلا؛ وقدم الفريق التوجيهي الدعم السياسي والمفاهيمي للعملية وللرئيس؛ وساعد أصدقاء المنتدى الرئيس على إدارة العملية من خلال مراكز الاتصال القطرية؛ وقدمت المجموعة الثلاثية المؤلفة من الرؤساء السابق والحالي واللاحق للمنتدى (بلجيكا، والفلبين واليونان) التوجيه الاستراتيجي.

(١) تألف الفريق التوجيهي من كل من الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وتايلند، وتونس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وقطر، وكندا، وكينيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، واليابان، واليونان.

١٤ - وتولت أفرقة متطوعين من الحكومات وخبراء آخرين بمساعدة من منسقي اجتماعات المائدة المستديرة إعداد موضوعات مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة للمنتدى[٢] وهذا الطابع الشامل الجامع للمنتدى، مع أنه غير رسمي، يجعله مختلفا عن الاجتماعات الدولية المماثلة.

١٥ - وطوال فترة العملية التحضيرية، كان الرئيس يتشاور على نحو وثيق مع السيد بيتر سوثرلاند الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وشارك السيد سوثرلاند في جميع اجتماعات أصدقاء المنتدى وترأس الجلسة الخاصة لاجتماع مانيلا بشأن مستقبل المنتدى المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

١٦ - وخلال فترة الإعداد لاجتماع المنتدى في مانيلا التي استمرت ١٤ شهرا، عُقدت ثلاثة اجتماعات لأصدقاء المنتدى في جنيف (في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨) وستة اجتماعات للفريق التوجيهي في جنيف أيضا. وقدم الفريق التوجيهي العون إلى الرئيس في استعراض معظم الاتفاقات والتوصل إليها بشأن مسائل كموضوعات اجتماعات المائدة المستديرة ومعالجتها، وبرنامج عمل منتدى مانيلا الذي استمر لأربعة أيام، وإعداد الميزانية، وإنشاء وحدة دعم صغيرة من أجل معاونة الرؤساء القادمين للمنتدى في المسائل الإدارية. وناقش أصدقاء المنتدى جميع هذه المسائل في اجتماعات أصدقاء المنتدى. ومما تجدر الإشارة إليه، أن أصدقاء المنتدى منحوا معظم الدعم لفكرة إنشاء وحدة صغيرة للدعم لمعاونة الرؤساء القادمين للمنتدى في المجالات الرئيسية المتعلقة بالتنظيم والإدارة المالية وصيانة الموقع الشبكي للمنتدى. وكانت جميع هذه الاجتماعات عنصرا أساسيا في أن يظل المنتدى عملية تشاركية تقودها الحكومات.

١٧ - وقدم الموارد المالية لمنتدى مانيلا ولعملية الإعداد له كل من حكومة الفلبين، وعدد من الحكومات، والهيئات الدولية ومؤسسة خاصة واحدة[٣]. وقد خُصصت الحصة الأكبر من الميزانية لتكاليف السفر، والإقامة والبدل اليومي للمشاركين من البلدان النامية والمتحاورين، والترتيبات اللوجستية للاجتماع (على سبيل المثال، الترجمة الشفوية وترجمة الوثائق والتقارير، والاجتماعات التحضيرية، وخدمات المؤتمرات، وخدمات المطاعم، وتنظيم المناسبات). وجرى تمويل تكاليف اثنين من المستشارين الدوليين من جانب حكومتيهما

(٢) للاطلاع على قائمة الأفرقة القطرية لاجتماعات المائدة المستديرة، انظر المرفق الثاني.

(٣) إسبانيا، وأستراليا، وأيرلندا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، واليونان، وأمانة مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومؤسسة ماك آرثر، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية.

(سويسرا وهولندا) ومولت منظمة الهجرة الدولية تكاليف أحد المستشارين، ومولت مؤسسة ماك آرثر تكاليف مستشار آخر[٤].

١٨ - وكفلت العملية التحضيرية والاستنتاجات التي جرى التوصل إليها خلال الجلسة الخاصة بشأن مستقبل المنتدى وجود الطرائق والهياكل اللازمة للسير قدما بعملية المنتدى نحو الاجتماع القادم في اليونان ولما بعد عام ٢٠٠٩.

ثالثا - اجتماع المجتمع المدني

(٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩ - اجتمع في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في اجتماعه الثاني المعقود في مانيلا أكثر من ٢٢٠ مندوبا من المنظمات والهيئات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم للنظر في حقوق المهاجرين وحمايتهم، وتوسيع نطاق السبل القانونية للهجرة والتحدي المتمثل في اتساق السياسات داخل الدول وعبر الحدود[٥].

٢٠ - وكان عنصر المجتمع المدني في منتدى مانيلا أوسع من حيث النطاق وأكثر مشاركة عما كان في عام ٢٠٠٧ من خمسة جوانب وهي:

(أ) تمديد الاجتماع من يوم واحد إلى يومين؛

(ب) إدماج مساهمات بناءة من الكثير من مشاورات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي التي شارك فيها آلاف المهاجرين، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والمنظمات الدينية؛

(ج) تقديم ثلاث حلقات عمل بعنوان ''أصوات من المنطقة'' لتسليط الضوء على المنظورات الإقليمية؛

(د) تفاعل ممثلي الحكومات مع المجتمع المدني؛

(هـ) توثيق التعاون بصفة عامة بين الحكومات والمجتمع المدني في الإعداد للمنتدى.

---

(٤) للاطلاع على المساهمات المالية لاستضافة الفلبين، انظر المرفق الثالث.

(٥) للاطلاع على برنامج يوم المجتمع المدني انظر، المرفق الرابع.

٢١ - ونظمت مؤسسة آيالا اجتماع المجتمع المدني بناء على طلب وزارة الخارجية في الفلبين وبدعم منها. وتتمتع المؤسسة بخبرة واسعة ومباشرة على مدى ١٣ عاما في مجال المشروعات المتصلة بالتنمية التي يشارك فيها المهاجرون والمغتربون الفلبينيون، على سبيل المثال عن طريق جمع مبالغ نقدية أو مساهمات عينية، ودعم رابطات بلدانهم الأصلية وتمكينها، وتنظيم حوارات بشأن الهجرة. وتتبع مؤسسات آيالا لمجموعة شركات آيالا، التي أسهمت بتقديم الدعم اللوجستي والمالي والتقني لكفالة نجاح تنظيم اجتماع المجتمع المدني.

٢٢ - وتولى إطار هيكلي يتألف من لجنة الفلبين المعنية بالتنظيم واللجنة الاستشارية الدولية تقديم الدعم إلى مؤسسة آيالا في تنظيم الاجتماع. وقدمت مؤسسة ماك آرثر ومؤسسة آيالا معظم الميزانية ولكن كيانات أخرى ساهمت ايضا في تنظيم المناسبة[٦].

٢٣ - وعكست الموضوعات وجلسات المائدة المستديرة موضوعات اجتماع الهيئات الحكومية لكفالة تناول الحكومات والمجتمع المدني للقضايا والتحديات نفسها بشأن الهجرة والتنمية. وفي الجلسة الافتتاحية لاجتماع الهيئات الحكومية المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم وفد من خمسة أعضاء من المجتمع المدني برئاسة السيدة شارون بورو إلى رئيس المنتدى تقرير اجتماع المجتمع المدني المعقود يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٤ - وفيما يلي التوصيات الرئيسية المقدمة للحكومات:

(أ) النظر في فوائد الهجرة ومقاومة إغراء تخفيض عدد المهاجرين في الظروف الاقتصادية الراهنة؛

(ب) الاعتراف بالحاجة إلى إنشاء هيكل عالمي لكفالة اتباع نهج إزاء الهجرة يقوم على الحقوق.

(ج) التأكيد مجددا على الالتزام بالتنمية عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والعمالة الكاملة والعمل اللائق بوصفها من أولويات التنمية.

---

(٦) مؤسسة ماك آرثر، ومؤسسة مايكروسوفت، ومؤسسة آيالا، ومصرف جزر الفلبين، ومؤسسة آيالا للأراضي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومعهد المجتمع المفتوح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ونقابة بحارة عموم اليابان، ورابطة اليابان الدولية لإدارة شؤون البحارة، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد دراسات الهجرة الدولية، وجامعة جورج تاون، ومنظمة أوكسفام نوفيب، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، ومركز التنمية العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووزارة الخارجية في الفلبين، وتيليكوم العالمية، وبايان تيل، وشركة كوكاكولا، وموقع (Amado.com)، ومؤسسة سانتياغو، ومؤسسة كوكاكولا، ورابطة مؤسسات الشركات.

٢٥ - ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل لاجتماع المجتمع المدني[٧] الذي يحتوي على التوصيات الرئيسية لكل جلسة من جلسات المائدة المستديرة على صفحة المجتمع المدني في الموقع الشبكي للمنتدى (http://www.gfmd2008.org). وفي الختام، أشاد اجتماع المجتمع المدني بسخاء مؤسستي آيالا وماك آرثر وغيرهما من الجهات المانحة، وبعمل اللجنة الاستشارية الدولية، وبالعمل الجاد الذي قامت به حكومة الفلبين و، بصفة خاصة السيد كونيخوس رئيس المنتدى. وأعربوا أيضا عن استعدادهم للعمل في شراكة مع الحكومات على جميع المستويات من أجل تحقيق المزيد من اتساق السياسات، وإيجاد آليات لتعزيز الحقوق ودعم انفتاح فرص الهجرة المنتظمة.

رابعا - اجتماع الهيئات الحكومية

(٢٩-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦ - شمل اجتماع الهيئات الحكومية[٨] جلستين عامتين عند افتتاح الاجتماع الذي استغرق يومين واختتامه، وثماني جلسات مناقشة في شكل مائدة مستديرة خلال الجزء الأكبر من هذين اليومين (بما في ذلك الجلسة الخاصة بشأن مستقبل المنتدى التي اقتصرت على رؤساء الوفود).

الجلسة الافتتاحية العامة

٢٧ - حدد رئيس المنتدى العالمي للهجرة والتنمية استيبان ب. كونيخوس الأبن وكيل وزارة الخارجية سياق منتدى مانيلا في إطار الحوار العالمي المتنامي بشأن الهجرة والتنمية. وشدد على الطابع غير الرسمي للمنتدى وعلى تركيزه التفاعلي على الحلول الملموسة والتعاونية للتحديات الراهنة التي تجعله يختلف عن العمليات الرسمية الأخرى التي يمكن أن تنحو نحو التشبث بالنقاط النظرية والشكلية. وقد اختارت الفلبين توسيع نطاق مفهوم التنمية والتركيز على الجانب الإنساني للهجرة في ضوء خبرتها الواسعة في مجال حماية المهاجرين في الخارج ودعمهم.

٢٨ - وأعرب ألبيرتو غ. روملو، وزير الخارجية في الفلبين، في خطابه الترحيبي عن تقديره لما يقدمه العمال المهجرون من إسهام كبير لرفاه ورخاء بلدان الأصل والبلدان المضيفة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يشغل الفنيون الفلبينيون في مجال الصحة وظائف

(٧) للاطلاع على النص الكامل لتقرير اجتماع المجتمع المدني في منتدى مانيلا، انظر، المرفق الخامس.

(٨) للاطلاع على البرنامج الكامل لمنتدى مانيلا لعام ٢٠٠٨، نظر، المرفق السادس.

أساسية في المستشفيات، والعيادات، ودور الضيافة الخيرية ومراكز الرعاية الصحية في الكثير من أنحاء العالم. ومع ذلك فلا توجد حتى الآن في الكثير من البلدان الشروط اللازمة لدعم المهاجرين وحمايتهم في الاضطلاع بهذه الأدوار. ويمكن للمنتدى أن يساعد على تهيئة بيئة مواتية للمهاجرين عن طريق الحوار وإقامة الشراكات على الصعيدين الوطني والدولي وبين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة.

٢٩ - وشدد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون على أن المنتدى ينعقد في وقت الأزمة المالية العالمية، وأهاب بالحكومات أن تتحلى باليقظة ولا سيما فيما يتعلق بأحوال المهاجرين. ويتعين على الحكومات الآن أكثر من أي وقت مضى أن تؤكد من جديد كيف يمكن أن تكون الهجرة وينبغي أن تكون أداة للمساعدة في دفع البلدان للخروج من الأزمة الاقتصادية. ولا يمكن للحكومات تهيئة الظروف للمهاجرين للإسهام في التنمية إلا بحماية حقوقهم وضمان معاملتهم بما يستحقه جميع البشر من الكرامة والاحترام. والاستغلال هو نقيض التنمية. ويجب على السياسيين وواضعي السياسات أن يتعاونوا عبر الحدود. كما يتسم التعاون الوثيق بين الحكومات والمجتمع المدني بأهمية بالغة.

٣٠ - ولاحظت صاحبة الفخامة الرئيسة غلوريا ماساباغال - آرويو، في خطابها الرئيسي أن البشر يشكلون دائما أكبر الأصول الوطنية للبلد في سياق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا يمكن تحقيق التنمية في بلد ما من دون التنمية البشرية. ومن ثم دعت جميع البلدان للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتعترف الوكالات الدولية بأن نظام الفلبين لحماية العمال المغتربين هو نموذج يحتذى به. وفي عام ٢٠٠٧، قادت الفلبين بلدان منطقة دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إصدار إعلان بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيزها. واستضافت مانيلا أيضا مؤتمرا بشأن الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٣١ - ومع ذلك، فإن الفلبين تدرك أيضا أن الهجرة ليست هي الحل الوحيد أو الأفضل لمسألة التنمية. وحتى لا يشكل الذهاب إلى الخارج كخيار وظيفي الاختيار الوحيد للعمال الفلبينيين، تعمل الحكومة على تهيئة فرص عمل مغرية تركز على تنمية بعض القطاعات التي تمنح وظائف تدر دخلا عاليا. ومن الأمثلة على ذلك استعانة الأعمال التجارية بالمصادر الخارجية التي أوجدت زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ وظيفة في الفلبين في الأعوام السبعة الأخيرة. وبهذه الطريقة، يمكن لأفضل وألمع العاملين البقاء بالقرب من أصدقائهم وعائلاتهم، والمساعدة على بناء مجتمعاتهم المحلية فضلا عن الجيل القادم من القادة.

٣٢ - ويشكل رفاه المهاجرين وعائلاتهم أحد الشواغل العابرة للحدود في كل اتجاه يمكن تصوره. ومن ثم، فإن البلدان تشترك في تحمل مسؤولية توفير أفضل حماية للمهاجرين، ولا سيما من الصدمات المالية والاقتصادية والآثار الجانبية لهذه الصدمات، ومن الاستغلال وسوء المعاملة وغير ذلك من أشكال المعاملة السيئة. وينبغي أن تكون العولمة لمصلحة الجميع وليس للأصلح فقط. ونحن في حاجة إلى عالم، نشكل فيه جميعا بالتساوي جزءا من مجتمع عالمي يتسم بـ ''الاهتمام والمشاركة''. ويجب على الحكومات الاهتمام بعمالها في أوقات الضغوط المالية بل حتى في حالة عدم وجود ضغوط مالية.

٣٣ - وأعرب متكلمون آخرون خلال الجلسة الافتتاحية العامة، من الإمارات العربية المتحدة، وبلجيكا، والفلبين، وأفريقيا، ومجموعة بلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والفريق العالمي المعني بالهجرة عن دعمهم لحكومة الفلبين. وأعرب السيد صقر غباش، وزير العمل في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، عن تأييده لدعوة منتدى مانيلا للمسؤولية المشتركة والشراكة فيما بين الحكومات لحماية حقوق ملايين العمال المتعاقدين العاملين في دول الخليج وتحسين نوعية حياتهم. وذكر أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تشيد بالإسهام الهام الذي تقدمه الهجرة في التنمية الشخصية للعمال المتعاقدين، وفي تنمية بلدان المصدر والمقصد. وكرر السفير رودي فيسترايتين، مبعوث بلجيكا الخاص لشؤون الهجرة واللجوء، تأكيد التزام بلجيكا بتشجيع الحوار والتعاون بشأن الهجرة والتنمية، وتقديرها لما قامت به الفلبين لدفع عجلة قضية عملية المنتدى. وشدد ماريانيتو روقوي وزير العمل في الفلبين على أن إدارة الهجرة هي مسؤولية مشتركة. ويمكن للاتفاقات والمعاهدات على الصعيدين الثنائي والدولي أن تكون أدوات مفيدة في وضع مقاييس لحماية المهاجرين، وكفالة الاعتراف المتبادل بالمهارات، وتمكين المهاجرين بوصفهم عناصر للتنمية.

٣٤ - وأكد سير جون كابوتين، الأمين العام لمجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ على الحاجة إلى الإرادة السياسية، والعمل الفعال، والتغيير الديناميكي في الوقت الحالي الذي تتضافر فيه جهود الحكومات لإقامة شراكات بحثا عن تدابير وسياسات ترمي إلى حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية. وأعرب السيد وليام لاسي سوينغ المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة الذي تكلم باسم الفريق العالمي المعني بالهجرة عن أمله في مواصلة التعاون مع المنتدى العالمي وتعزيزه، والاستفادة القصوى من خبرة الوكالات الأعضاء في الفريق العالمي المعني بالهجرة كل في مجال تخصصها، وفي الوقت نفسه تعزيز تنسيق استجاباتها لاحتياجات المنتدى.

٣٥ - ونظرا لضيق الوقت، لم يتسع المجال في المناقشة العامة إلا لمداخلات بنغلاديش، والسلفادور وفرنسا. واقترحت بنغلاديش وضع حد أقصى لرسوم تنسيب العمال، إن كان يتعين أن تُدفع أصلا، بما يعادل مرتب شهر واحد، منعا لاستغلال العمال المهاجرين، وللحد من ديونهم السابقة للمغادرة. واقترحت بنغلاديش أيضا أن تضع بلدان المصدر وبلدان المقصد آليات لجعل عقود العمال المهاجرين منصفة وشفافة وقابلة للإنفاذ، وحثتها على وضع حد أدنى للأجور يتسم بالواقعية لجميع مكونات المهارة والخبرة. وأكدت السلفادور على الحاجة إلى سياسات عامة مفتوحة وتعديل السياسة الخارجية لمعالجة شواغل المهاجرين. وكان الهدف من استحداث منصب نائب وزير الخارجية لشؤون السلفادوريين المقيمين في الخارج هو إدماج السلفادوريين في الخارج في وطنهم وحمايتهم وتمكينهم أينما كانوا. وأعلنت فرنسا، بوصفها الرئيسة الحالية للاتحاد الأوروبي، عن اعتماد العهد الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء، الذي أولي أكبر التزام سياسي لتيسير تحويلات المهاجرين المالية، وتعزيز دور من هم في الشتات بوصفهم عناصر للتنمية، وتشجيع تعميم القدرات وفي الوقت نفسه الحد من الأثر السلبي لنزوح الأدمغة. وقد طُلب إلى الوفود الأخرى المدرجين في القائمة القصيرة للمتكلمين في جلسة المناقشة العامة[٩] أن يقدم كل منهم مداخلته المقترحة، وقد نشرت نسخ منها على موقع منتدى مانيلا[١٠].

جلسات المائدة المستديرة

ألف - المائدة المستديرة ١ - الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان

(المنسقة: السيدة استريلا لاجوم رومان)

٣٦ - ركزت المائدة المستديرة ١ على مناقشة حالة المهاجرين وأسرهم، وبينت كيف يمكن لحماية المهاجرين وتمكينهم أن يعزز إنماءهم الشخصي والتنمية في بلدان المصدر والمقصد. فالمهاجرون يكونون أقدر ما يكونون على المساهمة في التنمية في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء، عندما يتمتعون بالحماية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي ومن حيث حقوق الإنسان الأساسية.

(٩) الاتحاد الروسي، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا، سري لانكا، الصين، كولومبيا، ماليزيا، النرويج، الهند، والمفوضية الأوروبية.

(١٠) انظر http://government.gfmd2008.org/.

٣٧ - وتشترك البلدان المتواجدة على خط الهجرة - المنشأ والعبور والمقصد - في الالتزام والمسؤولية لضمان احترام حقوق المهاجرين. كما تدعو الحاجة إلى أن توفر هذه البلدان البيئة القادرة على مساعدة المهاجرين في الحصول على المكاسب المحتملة المثلى من عبور الحدود. ولا يمكن تعزيز البيئات المواتية من السياسة العامة هذه إلا إذا نظرت الحكومات إلى الهجرة بطريقة كلية وأشركت أصحاب المصلحة المتعددي القطاعات وغير التقليديين، بما في ذلك القطاع الخاص ومجتمعات المغتربين.

المائدة المستديرة ١-١: حماية حقوق المهاجرين - المسؤولية المشتركة

(الرئيسان المشاركان: الإمارات العربية المتحدة والفلبين)

٣٨ - ركزت المائدة المستديرة ١-١ على حقوق المهاجرين وعلى ما تفعله البلدان لحماية هذه الحقوق. وقد تم في هذه الجلسة تناول المجالات التالية:

(أ) المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛

(ب) الحاجة إلى استحداث آليات لتحسين معدلات المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ وتنفيذها، والنظر في النهج التكميلية لتطبيق مبادئ المعاهدات الدولية بطرق عملية ملموسة؛

(ج) الحاجة إلى الإرادة السياسية لترجمة مفهوم ''المسؤولية المشتركة'' إلى سياسات وبرامج ملموسة بشأن حماية حقوق المهاجرين؛

(د) دور المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في تسهيل تبادل البرامج والسياسات الصالحة لتعميق الحوار والتعاون بين الحكومات، ولتعزيز الإحساس بالمسؤولية المشتركة بين مختلف أصحاب المصلحة؛

(هـ) الحاجة المستمرة إلى التعاون الدولي الذي يعزز ويكفل الحماية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظمات الدولية كالأمم المتحدة وأسرتها من الوكالات، كمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيرها كالمنظمة الدولية للهجرة.

الملاحظات والنتائج الرئيسية

٣٩ - كشف عرض الفريق عن العديد من الممارسات الجيدة لدى البلدان المضيفة وبلدان المنشأ في مجال حماية حقوق المهاجرين.

٤٠ - يعتبر نهج الفلبين الشامل نموذجا للحماية التي تدعمها آليات قانونية ومؤسسية ترعى مصالح المهاجرين في كل مرحلة من ''دورة الحياة'' للهجرة، أي قبل المغادرة، وفي الموقع، وأثناء العودة، وإعادة الدمج. إذ أن إدارة هجرة العمال طوال (٣٠) عاما قد علمت الفلبين العناصر الرئيسية للحماية الفعالة وهي: مشاركة الشركاء على الأصعدة الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وتنفيذ عملية محلية استشارية لاتخاذ القرارات تُشرك المهاجرين وأسرهم، ووضع نظام من التنظيم والحماية وإعادة الدمج والدعم يُشرك القطاع الخاص.

٤١ - وقد اتخذت الإمارات العربية المتحدة، بوصفها من بلدان المقصد التي تتصف بخصائص ديموغرافية فريدة (مثلا، ٩٠ في المائة من اليد العاملة هي من المهاجرين) المبادرة لتعميق الحوار والتعاون مع بلدان المصدر الآسيوية وكذلك لتحسين إطارها القانوني وإطار سياساتها من أجل إدماج نهج يقوم على حقوق الإنسان في إدارة تنقل العمال. وكنتيجة مباشرة لعملية كولومبو وحوار أبو ظبي، شرعت الإمارات العربية المتحدة والفلبين والهند في مشروع تجريبي لتحسين الممارسات وزيادة التعاون فيما بينها في إدارة دورة العمالة للعمال المتعاقدين الهنود والفلبينيين في الإمارات العربية المتحدة. وتشارك الإمارات العربية المتحدة حاليا بنشاط في منتدى مانيلا لتعزيز مفهوم المسؤولية المشتركة كما شاركت في الاهتمام بحماية حقوق المهاجرين.

٤٢ - ودعت إكوادور إلى الاعتراف بحق المهاجرين ليس في الهجرة القانونية فحسب بل أيضا في العودة الطوعية. وتقوم الحكومة الإكوادورية بإصدار جواز سفر عالمي كرمز لأمل كل شخص في السفر إلى أي مكان في العالم. وعدّلت النرويج العناصر الرئيسية للحماية الفعالة، بما فيها تنفيذ معايير حقوق الإنسان ومشاطرة المسؤولية في ضمان العمل اللائق.

٤٣ - وخلال المناقشات العامة، وجد المندوبون أنفسهم أمام سؤالين: (أ) هل توافق أو لا توافق على وجود علاقة بين حماية حقوق الإنسان وقدرة المهاجرين على الإسهام في التنمية؟ (ب) هل لديك أمثلة على التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد؟

العلاقة بين الحماية والتنمية

٤٤ - بوجه عام، هناك توافق في الآراء على أن حقوق المهاجرين يجب أن تكون محمية، ليس بسبب أن المهاجرين المحميين يساهمون أكثر في التنمية الاقتصادية فحسب، بل أيضا لأن هذه الحماية هي من حقوقهم الإنسانية الأساسية. أي أن حماية حقوق المهاجرين هي ليست التصرف الصحيح الواجب فحسب، بل هي أيضا التصرف الذكي الذي يتوجب فعله. فحماية حقوق المهاجرين يتيح لهم المساهمة بشكل أفضل في التنمية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد والعيش بشكل أفضل وبحياة أكمل لهم ولأسرهم.

٤٥ - فالناس هم أكبر رأسمال وطني في البلد. والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بدون تنمية بشرية، أي بدون كائنات بشرية موفورة الصحة ومتعلمة وعاملة وقادرة على رعاية أسرها. وقد جرى التأكيد في هذا الصدد على الحاجة إلى حماية حقوق العاملات المهاجرات، والأطفال المهاجرين، والمهاجرين في الأحوال غير العادية.

٤٦ - وقد أكد أحد المندوبين على أهمية كفالة دعم حقوق المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون والتقيد بمعايير العمل المتعلقة بهم. ففي وسع اللاجئين أن يصبحوا عناصر تنمية إذا ما أُتيحت لهم الفرصة لاستخدام مهاراتهم وقدراتهم المنتجة وهم يعيشون في بلد اللجوء.

٤٧ - والمهاجرون مشمولون باتفاقيات دولية محددة، كثير منها من منظمة العمل الدولية، تركز على شروط العمل وظروفه، والحصول على الخدمات في البلد المضيف، كالسكن ولمّ شمل الأسرة والانتصاف من المظالم. ولكن في حين أن كثيرا من هذه الاتفاقيات قد بدأ نفاذه فعلا، فإن تطبيقه عمليا ما برح يشكل مشكلة وهو، جزئيا، من مهام التصديق لكل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

٤٨ - ولذا، فقد ردّد مندوبو البلدان الأطراف في الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة الدعوة إلى تصديق هذه الصكوك. في حين أعرب آخرون عن وجهات نظر، بشأن الحاجة إلى استنباط آليات لتحسين معدلات التصديق على اتفاقية عام ١٩٩٠ وتنفيذها. كما دعا كثيرون إلى الاستمرار في وضع اتفاقات ثنائية وغيرها حيث لا توجد بروتوكولات ملزمة، والنظر في وضع نُهج تكميلية لتطبيق مبادئ المعاهدات الدولية بطرق عملية ملموسة. فالحماية الفعلية هي عمليا التدبير الهام.

المسؤولية المشتركة

٤٩ - حماية حقوق المهاجرين هي مسؤولية مشتركة بين حكومات بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وكذلك أصحاب المصلحة في المجتمع المدني والقطاع الخاص. فتعزيز الحوار والتعاون والشراكة الحقيقية بين هذه العناصر الفاعلة ضروري من أجل حماية أكثر فعالية لحقوق المهاجرين والاعتراف في الوقت نفسه بالأدوار المختلفة لكن يكمل بعضها بعضا لكل من هذه العناصر الفاعلة. والتعاون الوثيق ضروري لضمان حدوث الهجرة بالاختيار وليس بدافع الحاجة.

٥٠ - تدعو الحاجة إلى ممارسة الإرادة السياسية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء وذلك من أجل الممارسة العملية للمسؤولية المشتركة من حيث السياسات والبرامج الملموسة بشأن حماية حقوق المهاجرين. لكن العناصر الفاعلة من غير الحكومات في المجتمع المدني والقطاع الخاص تقوم أيضا بدور هام.

٥١ - وأكّد بعض المندوبين على أهمية وضع نظام لتصاريح العمل يستند إلى المهارات بدلاً من النظام القائم على الكفالة، كي يتسنى حماية حقوق المهاجرين حتى ولو ألغى الكفيل العقد. واقترح آخرون إنشاء آليات تُعنى بالمظالم في البلدان المضيفة. كما أن بناء القدرات من خلال مشاريع التوأمة بين بلدان المنشأ وبلدان العبور والبلدان المضيفة هام أيضاً.

٥٢ - ومن الضروري إدخال مصالح السياسات المحلية في الاعتبار. ففي المجتمع الديمقراطي، هناك حاجة إلى الموازنة بين المصالح المتنافسة وبخاصة في الحالات التي يكون فيها لأعداد المهاجرين أثر في نُظم تقديم الخدمات العامة الأساسية.

الممارسات الجيدة للمسؤولية المشتركة

٥٣ - ذُكر عدد من الممارسات الجيدة خلال المناقشات العامة، مثل: إعلان كيوتو لعام ٢٠٠٨[(١١)]، الذي هو بمثابة أساس للعمل لدى دول أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٠٨؛ وإعلان مونتيفيديو بشأن الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان للمهاجرين الذي اعتمده ١١ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٨ بشأن النُهج الاستباقية لحماية حقوق المهاجرين[(١٢)]،

(١١) اعتُمد إعلان كيوتو في عام ٢٠٠٨ في منتدى دول الأنديز الأول المعني بتدفقات الهجرة (٤-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨).

(١٢) اعتُمد إعلان مونتيفيديو بشأن الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان للمهاجرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وذلك في المؤتمر الثامن لبلدان أمريكا الجنوبية المتعلق بالهجرة.

وإعلان أبو ظبي لعام ٢٠٠٨ الذي أنشأ أربع شراكات من أجل التنمية بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة في آسيا، وما نجم عن هذه الشراكات من مشاريع رائدة في الإمارات العربية المتحدة والهند والفلبين، وتعاون الاتحاد الأوروبي مع مولدوفا والرأس الأخضر الذي يشمل ترتيبات إعادة الدخول، وبناء القدرات، وتسهيل دخول رعايا دول ثالثة، وكذلك تصاريح الإقامة المحدودة.

٥٤ - ولدى شيلي سياسة وطنية للهجرة تحمي حقوق البيروفيين في البلد. وبالعمل مع البلدان المجاورة بشأن المساعدات القنصلية المشتركة، صحّحت شيلي أوضاع ٦٠ ٠٠٠ مهاجر بلا وثائق، الذين سُمح لهم أيضا باللجوء إلى القضاء والحصول على الخدمات الصحية. ولمحاكاة هذه الممارسة الجيدة، اقتُرح أن تعزز البلدان ثقافة استقبال المهاجرين.

٥٥ - وتقدمت البرتغال بقرار في جمعية الصحة العالمية الحادية والستين المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن ''صحة المهاجرين''، يدعو إلى اتباع نهج منسق على الصعيد الدولي بين الوكالات المعنية، ويلفت النظر إلى الحاجة إلى تعزيز صحة المهاجرين على المستوى الوطني للمساعدة في إدماج المهاجرين وتطويرهم اجتماعياً.

٥٦ - واقترحت فرنسا العهد الأوروبي للهجرة واللجوء، الذي اعتمده المجلس الأوروبي مؤخراً، والذي يقدم أعلى درجات الالتزام السياسي من قِبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بسياسة مشتركة بشأن مسائل الهجرة إزاء مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان غير الأعضاء فيه.

٥٧ - وأكد مندوبون آخرون على أهمية دور المنتدى في تعزيز وحماية حقوق المهاجرين. ففي حين أنه لا يوجد حتى الآن على ما يبدو نظام حماية عالمي وحيد ظاهر للعيان من أجل المهاجرين، فإن من واجب المجتمع الدولي والمنتدى تعزيز إقامة نظام عالمي متفقا عليه للحماية يقوم على أساس مشاطرة الخبرات الفعلية والدروس المكتسبة. فالغاية من المنتدى هي أن تقوم الحكومات بإبلاغ الحكومات الأخرى بما تقوم به من عمل، وكيفية القيام به، بالتعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية والعناصر الفاعلة الأخرى.

التوصيات وإجراءات المتابعة الممكنة:

١ – إنشاء فريق عامل معني بحماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية، يمكنه أن يجري دراسة عن الصلات الفعلية بين توفير الحماية للمهاجرين وقدرتهم على الإسهام في التنمية.

٢ – وضع خلاصة لأفضل الممارسات على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بشأن حماية المهاجرين، التي يمكن محاكاتها ورصدها بشكل مستمر.

٣ – الاستمرار في عقد اتفاقات ثنائية واتفاقات أخرى حيثما لا توجد بروتوكولات ملزمة لضمان الحماية عمليا.

٤ – تعهد بناء القدرات في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء وذلك لضمان توفير الرعاية والحماية للمهاجرين من خلال المؤسسات والهياكل والآليات ذات الصلة.

٥ – رصد نتائج واقتراحات وتوصيات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية وتقييمها.

٦ – استكشاف إمكانية إقامة صلات أوثق مع منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

المائدة المستديرة ١–٢: تمكين المهاجرين والمغتربين من أجل المساهمة في التنمية

(الرئيسان المشاركان: بلجيكا والسلفادور)

٥٨ – بحثت جلسة المائدة المستديرة ١–٢ هذه، المسارات الثلاثة التي يمكن فيها للمهاجرين والمغتربين الإسهام في التنمية، والتحديات التي تواجهها الحكومات في تهيئة البيئة المواتية الضرورية لتمكين المهاجرين من أن يصبحوا عناصر في التنمية:

(أ) تسهيل اشتراك المغتربين في الأنشطة الإنمائية؛

(ب) الاستفادة من التبرعات التي يمكن أن تقدمها التحويلات المالية في التنمية،

(ج) تزويد المغتربين بفرص للاستثمار في التنمية.

٥٩ – وقد أبرزت المناقشة وجود صلات بالمائدة المستديرة ١–١ التي عنيت بحماية حقوق المهاجرين في الخارج، كما استعانت جزئيا بأعمال ونتائج منتدى بروكسل بشأن تسخير موارد المغتربين لأغراض التنمية. كما حدّدت بعض الممارسات الفعالة لواضعي سياسات الهجرة والتنمية في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وبيئات السياسات التي جعلت هذه الممارسات تنجح.

الملاحظات والنتائج الرئيسية

٦٠ - يُسهم المهاجرون والمغتربون في التنمية الإيجابية في البلدان المضيفة وبلدان الوطن من خلال التحويلات المالية، والاستثمارات، ونقل المعارف، ونقل التكنولوجيا، ومشاطرة الأفكار، وإنشاء الشبكات وتوسيعها، وإقامة شراكات بين الأعمال التجارية.

٦١ - ولاستخدام الموارد التي يجلبها المهاجرون أو يرسلوها إلى الوطن إلى الحد الأقصى، يحتاج المهاجرون إلى بيئة مؤاتية من السياسات العامة، تشمل عناصرها الرئيسية مؤسسات محلية قوية وموثوقة في بلدان المنشأ، ووضع قانوني مضمون للمهاجرين، وحوافز ووسائل في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة تشجع المهاجرين على الإسهام في التنمية. وكذلك فإن الشراكة بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة ضرورية لتيسير إسهام المغتربين مالياً وتكنولوجياً واجتماعياً في كلا البلدين.

٦٢ - وفي غانا، تم من جديد، خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية، تعريف المغتربين الذين كانوا يعتبرون في الماضي من المشبوهين بأنهم ''ملائكة التنمية'' وهذا تغير ملحوظ في الموقف من إمكانيات المغتربين للإسهام في التنمية. بيد أن الظروف اللازمة لتحقيق هذه الإمكانيات ليست بسيطة. إذ أن من الضروري الجمع بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الوطن والبلدان المضيفة مع الاعتراف بشكل فعال بأدوار المغتربين والعائدين. ويمكن أن تشمل الإجراءات الحكومية لتعزيز إشراك المغتربين في التنمية إنشاء هياكل للتنسيق، وإجراء مراجعة للمهارات، وتقديم الحوافز من خلال السياسات المحلية، والاستفادة من القدرات الموجودة، ودور منظمات المهاجرين كرابطات (بلدات الموطن)، وتحسين الأبحاث والبيانات، ووضع قواعد للإقامة تسهل الحركة وتسمح للمهاجرين والمغتربين بأن يكونوا بمثابة جسور بين الجهود الإنمائية في الوطن والبلدان المضيفة.

٦٣ - وفي السلفادور، أجرى مكتب نائب وزير الخارجية المعني بالسلفادوريين المغتربين دراسات مع المصرف المركزي وجامعتين كبيرتين، وجدت أن السلفادوريين في الخارج لديهم اهتمام متزايد بفرص الاستثمار في وطنهم، ولو كانوا يرسلون التحويلات المالية. وقد أظهرت الدراسات أهمية الاستثمار في العقارات، وأشارت إلى الحاجة إلى إنشاء وسائل وخدمات مالية رفيقة بالمهاجرين لتسهيل الادخار والاستثمار وزيادتهما، مثل صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الاستثمار، وحسابات الادخار الخاصة، وشركات التأمين، والوسائل الأخرى.

٦٤ - وكما هو الحال بالنسبة للحماية، فإن تمكين المهاجرين والمغتربين من الإسهام في التنمية هو من مهام جميع الجهات الفاعلة في عملية الهجرة: الدول (دول المنشأ ودول المقصد)، والعمال، وأرباب العمل، والوسطاء، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي. ومن الجوهري إقامة الشراكات والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة هؤلاء.

٦٥ - وحث عدد من المندوبين الحكومات على تعزيز ممارسة المهاجرين حقوقهم السياسية عن طريق السماح لهم بالتصويت وازدواج الجنسية، وذلك لضمان استمرار الاتصال بالوطن. وعرض بعضهم خيار إصدار سندات المغتربين للاستفادة من ثروات الرعايا المغتربين. في حين أوصى آخرون بأن تضع الحكومات معجما موحدا أو قاموس مصطلحات يشمل عملية الهجرة، بقصد تعزيز التفاهم المشترك. وعلى سبيل المثال، كيف يُعرف الاغتراب حقاً: هل هو صلة بيولوجية أم أنه صلة عاطفية ووطنية؟

الممارسات الجيدة في مجال تمكين المهاجرين من أجل التنمية

٦٦ - بينت مختلف البرامج القطرية الممارسات الجيدة من حيث تسهيل مساهمة المغتربين في التنمية. فالسياسة التي اتبعتها ألمانيا مؤخرا لفتح عدد أكبر من قنوات الهجرة القانونية تُكملها الحوافز والوسائل لمساعدة المغتربين على الاستثمار في بلدان منشئهم. وتقدم ألمانيا على سبيل المثال، مجموعة من المنح من أجل الاستثمار في بلدان الموطن، وصفحة على الإنترنت لتحديد الوسائل المأمونة والاقتصادية لنقل التحويلات المالية، وبرنامج للعائدين يتضمن المساعدة المالية وفرص كسب العيش في الوطن. وهناك مرفق آخر يقدم التمويل للعائدين لإنشاء المؤسسات.

٦٧ - كما شرعت النرويج في برنامج رائد في باكستان لتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق التوفيق بين مساهمات المغتربين وفي التنمية ومبلغ مماثل للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما يعزز المشروع بناء قدرات منظمات المغتربين في المشاريع الإنمائية كي يتسنى لها التنافس على أموال المساعدة الإنمائية الرسمية. ومجلس الهجرة في أوسلو هو نموذج لتمكين المغتربين وإشراكهم، يُسهل الاتصال بين المهاجرين والمجتمع المضيف ويمنح المهاجرين صوتاً في الشؤون المحلية. ومجتمعات المغتربين ممثلة في المجلس، مما يمنحهم وسيلة للتأثير ويضمن وجود ''شخص يتكلم باسم المغتربين'' في عملية وضع السياسات.

٦٨ - وقدمت فرنسا الدعم لدراسة استقصائية أجراها مؤخراً مصرف التنمية الأفريقي بشأن التحويلات المالية من المهاجرين بين فرنسا والمغرب والسنغال ومالي وجزر القمر. وكانت الدراسة الاستقصائية تهدف إلى وضع جرد بالتدفقات المالية، وتحديد الآليات التي تحكم سوق التحويلات المالية، وتقرير القنوات الرسمية وغير الرسمية المستخدمة في التحويل.

ويمكّن حساب الادخار للتنمية المشتركة، الذي بُدئ العمل به في عام ٢٠٠٦، المهاجر من ادخار مبلغ يصل حتى ٠٠٠ ٥ يورو وأن يستفيد من تخفيض في الضرائب بمجرد استثمار هذه المدخرات في مشاريع التنمية الاقتصادية في بلد الموطن. وقد يصل هذا التخفيض إلى ٢٥ في المائة من صافي الدخل الإجمالي للأسرة المكلفة بالضرائب. ورعايا حوالي خمسين بلدا مؤهلون لهذا الحساب.

٦٩ - وتعمل المملكة المتحدة على إشراك المغتربين بنشاط في وضع استراتيجيات الحد من الفقر؛ وتساعد في إعلام المغتربين من خلال المواقع الشبكية بشأن التكاليف النسبية للتحويلات المالية (sendmoneyhome.com)، كما تعزز روح التطوع عند المغتربين. وتنظر المملكة المتحدة الآن في استحداث وسائل تكنولوجية (مثل الهواتف الجوالة) بقصد تخفيض تكاليف إرسال التحويلات المالية إلى الوطن، كما أنشأت شراكات للتحويلات المالية مع نيجيريا وغانا وبنغلاديش. كما أنشأت برامج لدعم الانتعاش في البلدان الخارجة من النزاع، مثل تمويل الأفراد المغتربين لشغل مناصب عُليا في الحكومات التي أُعيد إنشاؤها مجدداً. وقامت سويسرا بوضع ترتيبات مع ٤٠ بلداً بشأن إمكانية نقل الاستحقاقات الاجتماعية، التي تشمل ٩٠ في المائة من المهاجرين في سويسرا.

٧٠ - ومن منظور بلد المنشأ، يقوم المركز الوطني لإعادة الدمج في الفلبين بتزويد المغتربين بالتثقيف والتدريب بشأن مبادرات الأعمال التجارية وكذلك بتعليم اللغات، وتحسين المهارات، وإيجاد الأجواء العائلية أو مجموعات الدعم. وفي جزر القمر نظام لدعوة الأفراد المغتربين إلى العودة إلى الوطن لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، ويسير العمل بهذا النظام بشكل حسن. أما شيلي، فهي تحتفظ بسجل للرعايا المغتربين وذلك بالتعاون مع البلدان المضيفة. أما إسرائيل فلديها برنامج ''حق الميلاد'' الذي يتيح للشباب المغتربين الاتصال بالثقافة واللغة اليهودية الإسرائيلية.

٧١ - وبوجود ١٢ مليون شخص من مواليد المكسيك في الولايات المتحدة، ترى المكسيك إمكانيات في الأجل الطويل من أجل التنمية من خلال شبكات المواهب عند المغتربين في الخارج أكبر مما تراه من خلال التحويلات المالية. ولذا تساعد المكسيك مهاجريها على الاندماج في الولايات المتحدة. أما البرتغال فهي تؤكد أيضا على ''الحلقة الخيرة'' القائمة بين الاندماج في البلد المضيف والمساهمات الإنمائية في بلد الموطن.

٧٢ - وقد أنشأت مالي مجلسا اجتماعيا وثقافيا من أجل الماليين المقيمين في الخارج، شأنها في ذلك شأن بلدان المنشأ الأخرى التي تسعى إلى إشراك المغتربين بشكل أكثر كثافة. كما يشمل اتفاق التنمية المشتركة مع فرنسا تنظيم الزيارات إلى مالي للشباب الذين هم من أصل مالي، وتوأمة القرى في مالي مع المجتمعات المحلية في فرنسا.

٧٣ - وفي حين تعتقد الهند، بوجود حوالي ٢٠ مليون من رعاياها في الخارج، أن استثمارات المغتربين هي المحرك لـ ١٧ صناعة في الوطن. وهي تعزو نجاحها في جذب الاستثمارات (بدلاً من مجرد التحويلات المالية للاستهلاك) إلى مؤسساتها المحلية الموثوقة وكذلك إلى أن معظم الهنود المغتربين يتمتعون بوضع قانوني سليم في البلدان المضيفة.

٧٤ - وقد استخدم برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا وهو برنامج لبناء القدرات تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة، آلافاً من الناس عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع التعاونية الزراعية. فقد شرعت إيطاليا في هذه البرامج مع السنغال وغانا. في حين أجرت بلجيكا دراسة لتقييم هذه البرامج في منطقة البحيرات الكبرى فوجدت أن الأطباء والممرضات والمزارعين والمعلمين المغتربين من أفريقيا الوسطى والذين يعيشون ويعملون في بلجيكا يعودون إلى بلدان موطنهم لفترة محدودة من الوقت بقصد المشاركة في وضع السياسات الإنمائية في ميدان الصحة والتعليم والزراعة. فهم يساعدون في تدعيم المؤسسات الحكومية في بلدان موطنهم.

٧٥ - والتواصل مع المغتربين هو استراتيجية شائعة في بلدان المنشأ بقصد الاحتفاظ بصلات معهم واشتراكهم في البرامج الموجهة نحو التنمية. وتنظم جامايكا تجمعاً سنوياً لمجموعات المغتربين الجامايكيين في البلد. في حين تجتمع رئيسة جمهورية شيلي مع المجتمعات المقيمة في الخارج كلما سافرت لتشجيع مشاركة المغتربين. ولدى شيلي لجنة مشتركة بين الوزارات لمتابعة مشاركة المغتربين في تعزيز حقوق الإنسان، والخطط الاجتماعية، والتعليم، والمعونة لأغراض التنمية. كما اقترح بعض المندوبين استكشافاً أوسع نطاقاً ''للعودة الفعلية'' للمغتربين من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة.

٧٦ - وتم أيضا تحديد بعض الاحتياجات إلى جانب الممارسات الجيدة: فجزر القمر مثلا، يقيم ٣٠ في المائة من سكانها في الخارج، يوفرون عائدات تحويل عالية إلى المصارف. لكن هذه التحويلات المالية لا تُستعمل بشكل منتج، لأن الناس ليس لديهم التدريب في مجال

إدارة الأموال ولا في استثمارها. وتساعد الاستثمارات المنتظمة في الجيل الثاني من المهاجرين في التغلب على تدني التحصيل الدراسي، الذي يحدّ من مساهمتهم في جزر القمر. أما في الجزائر، فإن التحدي يتمثل في توجيه التحويلات المالية نحو المشاريع المنتجة ذات الوجهة الإنمائية التي تحول دون زيادة الهجرة. أما سويسرا فترى أن هناك حاجة إلى رفع الوعي في القطاع المالي باحتياجات المهاجرين وإمكانيات الأعمال التجارية. إذ لا تزال تحويلات مالية كثيرة تتدفق عبر قنوات غير رسمية لأن المهاجرين لا يفهمون كيفية الحصول على الخدمات المالية. أما السنغال فتنظر في الحاجة إلى إنشاء ''مصارف'' للمشاريع التي يمكن أن تدعمها مجموعات المغتربين.

٧٧ - ويفيد البنك الدولي بأنه بالنظر إلى أن ٣ في المائة فقط من سكان العالم يهاجرون، فإن المهاجرين غير قادرين البتة على دفع عجلة التنمية. وأنه ينبغي للخطة الدولية المعنية بالهجرة والتنمية أن تستعين بثروة المغتربين، وليس بإيراداتهم فقط. وإحدى الطرق للقيام بذلك هي عن طريق إصدار سندات المغتربين بحسميات ''وطنية''، وذلك كما فعلت كل من إسرائيل والهند بنجاح (مع الاعتراف بأن ذلك قد تم في ظروف سياسية خاصة). وبالنظر إلى أن المغتربين لديهم احتياجات بالعملة المحلية، فهم لا يطلبون تكلفة عالية للمخاطرة بالنسبة إلى سعر الصرف كما يطلب المستثمرون الآخرون. وفي حين أن سندات المغتربين قد تبشر بالخير، فإن الحكومات تدعو إلى استخدام وسائل مالية وتواصلية أكثر تنوعاً بقصد توجيه التحويلات المالية العائلية إلى أنشطة مجتمعية. فترتيبات التواصل والتوأمة بين المغتربين والمجتمعات المحلية في الوطن قد تكون وسائل فعالة لهذا الغرض.

٧٨ - وشجع المندوبون المنتدى العالمي للهجرة والتنمية على دعم وترويج مشاريع عملية محددة من أجل مشاركة المغتربين، وبخاصة خلال هذا الوقت من الأزمة المالية العالمية، التي قد تسفر عن بطالة بين المهاجرين المهرة الذين تحتاج بلدان موطنهم إلى خبراتهم.

٧٩ - وبالنظر إلى الفوائد المتبادلة بين الهجرة وأنشطة المغتربين، فإن عددا من بلدان المنشأ ترى المسؤولية المشتركة بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة في تمكين المغتربين وتسخير مواردهم من أجل التنمية. وقد طلب أحد بلدان المنشأ من البنك الدولي أن يجري دراسة عن الموازنة بين تكاليف الهجرة ومنافعها بالنسبة لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

التوصيات وإجراءات المتابعة الممكنة:

١ – إعداد فهرس للممارسات الجيدة في مجال الترتيبات المشتركة لدعم المهاجرين والمغتربين وتمكينهم من أجل أن يساهموا في التنمية.
٢ – وضع قاموس مصطلحات موحد أو معجم مصطلحات موحد يغطي عملية الهجرة، من أجل تعزيز زيادة الفهم المشترك.
٣ – النظر في إصدار سندات للمغتربين لاستثمار ثرواتهم في تحقيق التنمية.
٤ – إنشاء ''مصارف'' للمشاريع التي يمكن لجماعات المغتربين أن تقوم بدعمها.
٥ – تقديم الدعم إلى برامج مثل الفريق العامل التابع لمجموعة البلدان الثمانية المعني بالتحويلات المالية العالمية، ومعهد أفريقيا للتحويلات المالية.
٦ – تشجيع اتخاذ تدابير لتعزيز التمتع بالحقوق السياسية والمشاركة السياسية، مثل التصويت في الخارج وازدواج الجنسية، من أجل تعزيز استمرار الارتباط بالوطن.
٧ – احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية، بغض النظر عن وضع إقامة المهاجرين والمغتربين.

باء – المائدة المستديرة ٢: قدرة الهجرة الآمنة النظامية على تحقيق أثر أقوى في التنمية

(المنسق: الدكتورة إيرينا أوميلانيوك)

٨٠ – القصد من المائدة المستديرة ٢ هو تكميل مناقشات المائدة المستديرة ١ بشأن حماية وتمكين المهاجرين، عن طريق معالجة الافتراض بأن برامج الهجرة المنظمة توفر أفضل الأطر لتلك الحماية وذلك التمكين. واستطلع اجتماعا المائدتين المستديرتين سبل تعزيز برامج الهجرة المنتظمة التي توجد منافع من الدخل للمهاجرين وعرضا مستداما من الأيدي العاملة لكل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، مع اتخاذ إجراءات ضد الهجرة غير المنتظمة التي يمكن أن تحرم المهاجرين من التمكين وتقلل مكاسبهم المحتملة بالنسبة إلى التنمية.

٨١ – وقد عُرضت الممارسات الجيدة، لا سيما في اتباع نهج شامل في إدارة الهجرة. وكان هناك تركيز خاص على التنقل المؤقت للعمالة والأشكال الإجرامية للتهريب والإتجار التي يمكن أن تزدهر حيثما يكون التنظيم ضعيفا وحيثما تتناقض سياسات سوق العمل مع سياسات الهجرة. وكان بناء القدرات عاملا رئيسيا آخر جرى تأكيده من أجل إقامة شراكات ذات مصداقية، لا سيما في الظروف الإقليمية.

المائدة المستديرة ٢-١: إتاحة المزيد من الفرص للهجرة النظامية

(الرئيسان المشاركان: بنغلاديش وكندا)

٨٢ - تم في المائدة المستديرة ٢-١ بحث السبل العملية لتهيئة مزيد من الفرص لبرامج العمال الأجانب المؤقتين، التي تحقق أقصى المنافع للعمال المهاجرين وأرباب العمل وبلدان المنشأ والبلدان المضيفة. وأوجزت ورقة عمل بعض الملامح الرئيسية لبرامج العمال الأجانب المؤقتين التي تجري إدارتها، وحددت الرئاسة بعض المسائل المتعلقة بالسياسات، والتي ينبغي للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة معالجتها: وبوجه خاص كيف يمكن للمهاجرين الوصول إلى المعلومات عن الهجرة المنتظمة، وكيف يمكن للحكومات أن تصل فعلا إلى المهاجرين.

٨٣ - وتألفت حلقة النقاش من جزأين: تقارير عن أربعة مشاريع متابعة نفذت أو جرت متابعتها عقب منتدى بروكسل في عام ٢٠٠٧، ومناقشة لورقة عمل الرئاسة عن العناصر الأساسية لبرنامج عملي لهجرة العمالة المؤقتة.

٨٤ - وشملت مشاريع المتابعة: حلقة عمل عن الهجرة الدائرية عقدتها موريشيوس والمفوضية الأوروبية في موريشيوس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وخلاصة للممارسات الجيدة في الترتيبات الثنائية للعمالة المؤقتة أعدها المغرب وإسبانيا (مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية)، وحلقة عمل للخبراء عن الخلاصة التي عرضت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ والمراحل الأولى من دراسة عن إشراك القطاع الخاص في تخفيض تكاليف الهجرة للمهاجرين وعائلاتهم.

الملاحظات والنتائج الرئيسية

٨٥ - اتفقت الحكومات على أن سياسات الهجرة - سواء كانت هجرة مؤقتة أو لأمد أطول - ينبغي أن تكون شاملة ومتسقة وشفافة، وذلك سواء من ناحية أهدافها أو عن طريق إشراك جميع الوكالات الحكومية المعنية فيها. ويجب أن تراعي مصالح جهات تشمل أرباب العمل والمهاجرين والمجتمع المدني. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون هناك اتساق مؤسسي، حيث يعرف جميع العناصر الفاعلة أدوارهم وكيفية اتصالها بأدوار الآخرين. وأشار عدد من البلدان إلى أن السياسات الشاملة لهجرة العمالة يمكن أيضا أن تساعد على تجنب نزوح الكفاءات.

٨٦ - ومتابعة لمناقشات منتدى بروكسل بشأن الهجرة الثنائية والدائرية، أبلغت حكومة موريشيوس وغيرها من الحكومات عن كيفية شروعها بالفعل في إبرام اتفاقات ثنائية للهجرة الدائرية. وتُعد الترتيبات الثنائية بين إسبانيا والمغرب ممارسات جيدة في 'خلاصة عناصر سياسات الممارسات الجيدة في الترتيبات الثنائية للعمال المؤقتة'، التي جمعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية عقب منتدى بروكسل. ويوضح ذلك كيف تتمكن الحكومات معا أن تضع برامج قريبة المنال ومرنة وتلبي حاجات جميع الجهات المعنية. وهي تشمل شروطا يتفق عليها الطرفان للدخول والعمل في الخارج والعودة أو تكرار الهجرة.

٨٧ - ويُعد التوفيق الفعال بين العمال والمهارات وبين احتياجات سوق العمل أمرا حاسم الأهمية لضمان أن توفر برامج الهجرة مزيدا من الفرص للهجرة بطرق منتظمة، لا سيما للمهاجرين ذوي المهارات المنخفضة. وتضطلع السويد بإصلاح لهجرة العمالة، سيرتكز على طلبات أرباب العمل للأجانب التي لا يمكن شغلها بعمال محليين. ومثلما هو الحال في بلدان المهجر التقليدية وهي أستراليا وكندا والولايات المتحدة، سيسمح النظام الجديد لتصاريح العمل في السويد بكل من الهجرة المؤقتة والدائمة، وفقا لطلبات العمالة واحتياجات المهاجرين الخاصة لكسب الرزق. وتستطلع النرويج إمكانية عرض فرص عمل مؤقتة على مستخدمين ذوي مهارات منخفضة من البلدان النامية فيما يتصل بمشاريع التنمية في بلدانهم الأصلية. وتستند برامج هجرة العمالة الموسمية بين المغرب وإسبانيا على العناية في الاختيار وتنسيب العمال المتعاقدين، من أجل تلبية الاحتياجات من العمالة في كل من البلدين.

٨٨ - وقد جرى النظر في احتياجات بلدان المنشأ وأسواق العمالة فيها، على سبيل المثال، في سياق تجنب نزوح الكفاءات. وتساعد المشاريع التجريبية التي تطبقها موريشيوس للهجرة الدائرية مع بلدان مثل فرنسا على تلبية احتياجات العمالة في كل من البلدين، ولكنها أيضا تكفل إعادة إدماج المهاجرين في سوق العمل في موريشيوس، عن طريق الجمع بين التدريب الوظيفي الذي يشمل عدة قطاعات قبل السفر وبين رفع مستوى المهارات وجمع رأس المال في الخارج. وتقوم الفلبين، التي لديها ما يربو على ٣٠ اتفاقية حالية مع البلدان المضيفة، بإعداد مهاجريها من العمال لإعادة الدمج قبل السفر، وتعيد تدريبهم في الخارج، وتدرج في اتفاقاتها دعم رب العمل الأجنبي لبرامج تنمية الموارد البشرية في الموطن الأصلي. وتدعو المفوضية الأوروبية إلى إشراك أرباب العمل والاتحادات والمجتمع المدني في إدارة الهجرة، من أجل تحسين التوفيق بين المهاجرين والاحتياجات من العمالة.

٨٩ - وتُعد الهجرة الدائرية أمرا أساسيا بالنسبة إلى الحوار بشأن الهجرة والتنمية. وهي تمثل خروجا عن المفاهيم المألوفة المتمثلة في هجرة العمالة المؤقتة بين بلدين، عن طريق الربط بين تخطيط الهجرة وسوق العمل وتخطيط التنمية في كل من طرفي العملية وهما بلدا المنشأ والبلد المضيف. وهي تنطوي على إيجاد ''توتر'' بين سياسات الهجرة لبلدان المقصد وتطلعات التنمية لبلدان المنشأ.

٩٠ - ويمكن حل هذه التوترات عن طريق الاتفاق والتعهد المتبادلين بين البلدان. ويجب إتاحة الفرصة للمهاجرين لتحصيل مهارات مهمة وجديدة في البلد المضيف، كما يجب استخدامهم على نحو منتج عقب عودتهم، إذا أُريد لهم أن يساهموا في التنمية.

٩١ - وتستند برامج هجرة العمالة المؤقتة في فرنسا وإسبانيا والبرتغال إلى تشريع يسمح بمزيد من الهجرة الدائرية. وتقوم البرامج المنفذة بين إسبانيا والمغرب بإعداد المهاجرين وتدريبهم للعودة الطوعية وإعادة الاندماج الاقتصادي، وهي تسفر عن معدل لعودة المهاجرين يبلغ حوالي ٩٥ في المائة. ويوفر البرنامج التجريبي الجديد للهجرة الدائرية بين موريشيوس وفرنسا للعمال ذوي المهارات المنخفضة حوافز لكل من السفر إلى الخارج والعودة إلى فرص أكبر للعمل والأعمال التجارية في الوطن. وتقوم السويد، التي ترأست في عام ٢٠٠٨ حلقة عمل للمشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا بشأن الهجرة الدائرية[١٣] بتطبيق نظام مرن للسماح بدخول وعودة العمال الأجانب في الأجلين القصير والطويل، وهي تنظر في تقديم منح للعودة إلى الوطن وإمكانية نقل معاشات التقاعد وازدواج الجنسية وتبسيط إجراءات تقديم الطلبات من أجل تعزيز مزيد من دائرية الهجرة. وتروج الأرجنتين لسياسة الباب المفتوح للعمال الأجانب المؤقتين، وتسمح بالإقامة لأمد أطول ومنح الجنسية بعد سنتين.

٩٢ - بيد أن لزيادة فرص الهجرة المشروعة تأثيرات سلبية أيضا مثل نزوح الكفاءات والاعتماد على التحويلات. وهناك حاجة إلى سياسات حكيمة ومرنة يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة - أي الحكومة والقطاع الخاص والمهاجرون والمجتمع المدني - من أجل تجنب تلك التأثيرات أو التخفيف منها. وتعتبر موريشيوس أن السياسات الشاملة في مجال الهجرة هي العنصر الأول لأي برنامج ناجح للهجرة الدائرية. كما أنها وضعت برنامجا متعدد القطاعات للتمكين من أجل تحسين إدارة إعادة الإدماج الاقتصادي لعمالها المهاجرين، وتشجيعهم على ذلك.

(١٣) نظمت حلقةَ العمل المشاوراتُ الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء السياسي واللاجئين، جنيف، يومي ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٩٣ - ودعا عدد من البلدان النامية، المستقبلة والمرسلة للمهاجرين على حد سواء، إلى زيادة شمول برامج الهجرة المؤقتة والدائرية، على النحو الذي روجت له السويد، باعتباره أفضل من اتفاقات الهجرة الدائرية التفضيلية الخاصة بكل بلد.

٩٤ - وقد أرادت الحكومات بصفة عامة أن تعرف المزيد عن كيفية تصميم سياسات هجرة العمالة على نحو أفضل لكي تساهم في التنمية في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة. وليست الهجرة المؤقتة والدائرية الحل الوحيد لتحديات التنمية، ولكنهما حينما تداران على نحو سليم فستكون لهما إمكانية هائلة للمساهمة في التنمية. وكثيرا ما تكون الهجرة المؤقتة استراتيجية لكسب الرزق للمهاجرين (ولا ينطبق فيها النموذج القديم للاستقرار الدائم في جميع الأحوال). وكلما كانت برامج الهجرة قريبة المنال ومرنة، كانت أكثر فائدة للمهاجرين وعائلاتهم. وينبغي لواضعي السياسات أن يستعرضوا العوائق المحتملة والعوامل الميسرة للتنقل، وأن يضعوا تشريعات أكثر ملاءمة للتنقل على الصعيد العالمي.

٩٥ - وذكر عدد من الدول على سبيل المثال، أن الحدود الزمنية للهجرة المؤقتة للعمالة قد تكون قصيرة جدا بالنسبة إلى المهاجرين، حتى أنها لا تمكنهم من توفير ما يكفي لكي لا يضطروا إلى تجاوز الموعد المقرر لإقامتهم. ويجب أن تكون الإجراءات أبسط وأقل بيروقراطية، وأن تسمح بتعدد مرات الدخول وتغيير الوضع ورب العمل في البلد المضيف. ويسمح عدد من البلدان المضيفة للعمال المهاجرين المؤقتين بمغادرة البلد لفترات قصيرة بدون سقوط حقهم في وضع الإقامة المؤقتة. وتسمح السويد بالغياب لمدة تصل إلى ١٢ شهرا بدون فقدان وضع الإقامة. وتشمل التدابير والحوافز المواتية الأخرى لتمكين المهاجرين كعناصر فاعلة في تنمية ذاتهم ما يلي:

(أ) تخفيض تكلفة الهجرة (عن طريق قروض رخيصة مدعمة بإعانات إلى أن تحدد المصارف المخاطر؛ أو بدون رسوم)؛ وتقديم منح للعودة إلى الوطن؛

(ب) إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي؛ وإمكانية نقل المعاشات التقاعدية؛ ورد مدفوعات الضمان الاجتماعي؛ والاعتراف بحقوق المهاجرين وعائلاتهم؛

(ج) ازدواج الجنسية؛

(د) إشراك المجتمع المدني وقطاع الأعمال في منع استغلال العمال؛

(هـ) الاتفاقات والحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف؛

(و) إتاحة فرص عمل متساوية للمهاجرين؛

(ز) الاعتراف المتبادل بالمهارات/المؤهلات.

٩٦ - ومن أجل تحقيق مزيد من الاتساق بين السياسات، يجب أن تترافق هذه التدابير والحوافز باتخاذ تدابير للتمكين، مثل تخفيض تكلفة التحويلات وتحسين قدرات المهاجرين وعائلاتهم على الاستثمار وبدء الأعمال التجارية.

٩٧ - ورأى أعضاء الوفود ضرورة إجراء مزيد من الاستطلاع والنظر في حقوق المهاجرين المشاركين في برامج الهجرة الدائرية أو المؤقتة للعمالة. فكثيرا ما لا يتاح للمهاجرين الموسميين على سبيل المثال الحصول على نحو كامل على استحقاقات الضمان الاجتماعي أو المعاشات التقاعدية. وينبغي معرفة المزيد عن تأثيرات انخفاض حقوق المهاجرين في البلدان المضيفة على رفاه الأطفال والعائلات التي خلفوها وراءهم في بلد المنشأ. وينبغي أن يشجع المنتدى العالمي للهجرة والتنمية على وضع أطر قانونية شاملة في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، من أجل حماية حقوق المهاجرين ولتعزيز التعاون بين البلدان في هذا الصدد. وقد صدرت عن المجتمع المدني رسائل واضحة عن معالجة التكاليف الاجتماعية للهجرة عن طريق وضع سياسات وتدابير بشأن ما يلي: لَم شمل العائلات، وإعادة الإدماج، وصندوق الضمان/صفقات التقاعد، ومجموعات المواد الإعلامية للمهاجرين وعائلاتهم.

٩٨ - وكانت برامج الإعلام، ومرافق نشر المعلومات والتدريب، مثل مراكز المعلومات (أو الموارد) للمهاجرين وسيلة فعالة لكي يطلع الناس على الفرص والحقوق القانونية بصورة أفضل. وناقشت الرئاسة الدور الذي يمكن للحكومات وبرامج الإعلام الرسمية أن تقوم به في عالم تنتشر فيه منافذ الإعلام غير الرسمية والمرتكزة على الإنترنت. وطرحت الرئاسة الأسئلة التالية: ما الذي يحتاج المهاجر المحتمل إلى أن يعرفه، وكيف يمكن أن يطلع عليه؟ وكيف يمكن للحكومات أن تصل إلى المهاجرين بأفضل وسيلة وتقدم لهم المعلومات التي قد تؤدي إلى خيارات آمنة ومنتجة فيما يخص الهجرة.

٩٩ - وأنشئت بوابات على شبكة الإنترنت في بعض البلدان للأشخاص الذين يرغبون في العمل بالخارج أو يرغبون في معلومات عن كيفية تحويل دخولهم المكتسبة، ويمكن تعديل تلك البوابات لتلائم بلدانا أخرى. ويوجد لدى كولومبيا بوابة تسمى *www.colombianetworks* تحتوي على معلومات للكولومبيين عن تقديم الخدمات، والخدمات القنصلية، وجهات الاتصال بالمغتربين في الخارج، ويستخدمها حوالي ٠٠٠ ١٥ شخص. وتنشر حكومة سري لانكا جميع المعلومات عن فرص العمل والمرتبات ووكالات التوظيف وما إلى ذلك في موقعها الشبكي، وتنظم التوقيع على اتفاقات التوظيف. ويجب تقييم مراكز المعلومات التي أقامها الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في بلدان مثل مالي، وفائدتها في تعزز الهجرة الأكثر انتظاما، للنظر فيه في الاجتماعات المقبلة للمنتدى.

١٠٠ - وكان من رأي الحكومات أن هناك حاجة واضحة إلى بناء القدرات، لا سيما في بلدان المنشأ التي تسعى إلى استخدام الهجرة كوسيلة لتوسيع نطاق فرص سوق العمل. وبالاستناد إلى البرنامج الإسباني المغربي، تعتقد إسبانيا أن الإدارة المستدامة لتدفقات الهجرة تستلزم تقوية قدرات إدارات الهجرة في بلدان المنشأ. ويمتد ذلك أيضا إلى تقوية المعلومات/التوجيه قبل السفر وإقامة مراكز معلومات للمهاجرين. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي مؤخرا: (أ) مركزا لمعلومات الهجرة في مالي لتقديم معلومات قبل السفر عن الفرص والحقوق القانونية للمهاجرين وكيفية إدارة التحويلات؛ (ب) شراكة بشأن التنقل مع مولدوفا للمساعدة على إقامة قواعد بيانات وإدارة عرض العمالة في الأسواق المحلية والخارجية وإدماج المهاجرين.

١٠١ - وأخيرا، كانت هناك دعوة متكررة إلى تجميع أفضل الممارسات عن كيفية إقامة هياكل لتقوية فرص الهجرة المنتظمة وتقليل الهجرة غير المنتظمة. وتم تركيز الحكومات بخلاصة أولويات الممارسات الجيدة المتعلقة بترتيبات الهجرة المؤقتة الثنائية التي أعدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية لحكومتي إسبانيا والمغرب والكتيب التدريبي ''أساسيات إدارة الهجرة'' الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة، وكلاهما متاح على الموقع الشبكي للمنتدى. وكانت المسألة المهمة هي كيفية إبقاء تلك الخلاصة عملية حية - وكيفية مواصلة استكمالها وتوسيع نطاقها لتعالج الشواغل الناشئة وممارسات الحكومات.

التوصيات وإجراءات المتابعة الممكنة

١ - إجراء تقييمات لبعض الخطط التجريبية للهجرة الدائرية (مثل موريشيوس - فرنسا) لتقييم أفضل الممارسات وإبرازها، ولإثراء خلاصة أولويات الممارسات الجيدة المتعلقة بترتيبات الهجرة المؤقتة الثنائية.

٢ - توسيع وتحديث خلاصة أولويات الممارسات الجيدة المتعلقة بترتيبات الهجرة المؤقتة الثنائية وإدراج معلومات الاتصال بالأشخاص في البلدان التي لها خبرة في تلك الأنواع من البرامج.

٣ - إنجاز المشروع الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٧ لتقييم كيفية تخفيض تكاليف الهجرة من خلال زيادة إشراك المصارف والمؤسسات المالية.

٤ - تجميع المعلومات لجميع الحكومات عن المواقع الشبكية المتاحة وغيرها من وسائط الإعلام المتعلقة بفرص العمل في الخارج و/أو العرض المتاح من اليد العاملة، الذي يمكن أن ييسر الهجرة المنتظمة للعمالة.

٥ - استكشاف كيفية قيام المنظمات الدولية والمنظمات الأخرى بإرشاد المهاجرين؛ وتقييم كيفية عمل المراكز الإعلامية للمهاجرين (في مالي مثلا) من أجل تحقيق هجرة أكثر استنارة.

المائدة المستديرة ٢-٢: إدارة الهجرة وتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية إلى أدنى حد ممكن

(الرئيسان المشاركان: أستراليا وتايلند)

١٠٢ - نوقشت في المائدة المستديرة ٢-٢ الروابط بين الهجرة غير المنتظمة والتنمية، وكيف يمكن للأشكال غير المنظمة من الهجرة أن تضعف الأمن الشخصي والعام، والمكاسب المحتملة المترتبة عليها بالنسبة إلى التنمية. وأعطت الرئاسة وأعضاء الفريق أمثلة للممارسات الفعالة والشاملة المطبقة بالفعل في بلدان في مختلف المناطق: أستراليا وتايلند والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا واليونان. ونظروا في مجالات لمواصلة العمل على سد ثغرات المعارف، لا سيما فيما يتعلق بالصلة بين الهجرة غير المنتظمة والتنمية. وأولي تركيز خاص لمسألة الاتجار، مما قدم بعض الأنماط المهمة للسياسات الشاملة والتعاونية.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

١٠٣ - ثمة قناعة قوية بأن الهجرة غير النظامية تزيد من المخاطر الشخصية وتقلل من المكاسب الإنمائية، وهناك بعض الأدلة على ذلك. فعندما يجد المهاجرون أنفسهم في وضع غير قانوني، لا سيما بسبب الأعمال الإجرامية التي يقوم بها مهربو المهاجرين والمتاجرون بالبشر، أو السلوك الاستغلالي لوكالات التوظيف أو أرباب العمل، فهم معرضون لمخاطر شخصية عالية. فعلى سبيل المثال، لديهم إمكانية أقل من غيرهم للاستفادة من الرعاية الاجتماعية والعناية الطبية، أو الأعمال المصرفية الرسمية وغيرها من النظم المالية، وإمكانية ضئيلة للاستفادة من آليات التظلم في حالة الاستغلال أو إساءة المعاملة. وأخيرا، قد يخسر المهاجرون جميع المكاسب الاقتصادية أو الاجتماعية التي عقدوا الآمال على تحقيقها لهم ولأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

١٠٤ - وقد يؤدي الاستغلال وإساءة المعاملة والدخل المنخفض وغير ذلك من الآثار الجانبية السلبية للتهريب والاتجار والتوظيف غير القانوني إلى الإنقاص من رفاه المهاجرين وقدرتهم على تحويل الدخل المكتسب أو نقل الأنواع الأخرى من الاستحقاقات إلى الوطن. ويترتب أيضا على إضعاف المهاجرين على هذا النحو آثار سلبية بالنسبة للبلد الأصلي والبلد المضيف، وللعلاقات الاستراتيجية بينهما، وكذلك بالنسبة لموثوقية الهجرة. وقد يؤدي هذا بدوره إلى تحويل الرأي العام ضد المهاجرين والتأثير سلبا في سياسات الهجرة.

١٠٥ - واتفقت الحكومات على أن سياسات الإنفاذ قد فشلت بمفردها في منع الهجرة غير النظامية أو إيجاد حل لها. وقد توصلت بلدان مثل أستراليا وتايلند والجمهورية التشيكية والمملكة المتحدة ونيوزيلندا إلى أن تحقيق منافع لجميع الأطراف المعنية أمر ممكن عن طريق اتباع نهج شامل يحقق التوازن بين زيادة فعالية ترتيبات الدخول بما يوفر للعمال وظائف حقيقية مناسبة، وبين إنفاذ تدابير مكافحة أشكال الهجرة غير المشروعة، وبناء القدرات والتعاون الدولي. ويتضمن نهج الصفقة الشاملة برامج لهجرة اليد العاملة إلى جانب فرض جزاءات بحق أرباب العمل، وتجريم تهريب الناس والاتجار بهم، والحملات الإعلامية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي، لا سيما على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

١٠٦ - وأشير إلى أن لدى معظم البلدان - الموفدة والمستقبلة - بالفعل أنظمة سارية لتنظيم حركة الناس. ويسعى بعض هذه البلدان قصدا أو دون قصد إلى تعظيم فوائد الهجرة التي تعود على المهاجرين وعائلاتهم وبلدانهم. وتختلف النماذج من بلد إلى آخر، تبعا لاختلاف الاحتياجات والقدرات ولاختلاف مراحل التنمية وإدارة الهجرة. وتؤدي الأوضاع الجغرافية المتنوعة، بدءا من الحدود الخضراء الطويلة بين جنوب أفريقيا وجيرانها إلى الامتدادات البحرية الواسعة بين شمال أفريقيا وأوروبا الجنوبية، إلى التأثير في السياسات بطرق مختلفة.

١٠٧ - وفي حين أنه قد لا تكون هناك حلول موحدة أو عالمية الشمول، هناك بعض العناصر المشتركة الأساسية للممارسة الجيدة لتوجيه السياسات والبرامج الجديدة. وتسعى المملكة المتحدة إلى تحقيق التوازن بين صرامة العمليات الإلكترونية على الحدود والعقوبات المفروضة بحق أرباب العمل الذين يوظفون العمال الأجانب غير المرخص لهم من جهة، وبين نظام قبول أكثر مرونة وشفافية يقوم على أساس النقاط، والعودة الطوعية وخيارات إعادة إدماج المهاجرين غير القانونيين من جهة أخرى. وتقوم المملكة المتحدة أيضا باستكشاف الروابط بين احتياجات سوق العمل والهجرة، ورصد الآثار المترتبة على تطبيق برنامج الهجرة الذي يقوم على أساس النقاط في البلدان النامية، لتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المنتدى في عام ٢٠٠٩. وتعمل الجمهورية التشيكية مع البلدان الشريكة مثل جورجيا للجمع بين التخطيط لسوق العمل وتقديم المعلومات للمهاجرين، وتوفير الحوافز لعودتهم والدعم لإعادة إدماجهم، في إطار نهج شامل لتعزيز الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية.

١٠٨ - واقتداء بالتفكير الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن اتباع نُهج مترابطة لتناول الهجرة والتنمية، فإن الحوارات بين أوروبا وأفريقيا أو بلدان البحر الأبيض المتوسط الغربية تشجع الشراكات بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة التي تعزز الهجرة النظامية، وتحد من الهجرة غير النظامية وتدعم التنمية في الأوطان الأصلية. وقد طبقت فرنسا في العامين الماضيين

تشريعات وسياسات جديدة في مجال الهجرة، وأنشأت وزارة للهجرة والإدماج والتنمية لتحسين الربط بين هذه المجالات المتصلة بالسياسة العامة. ولدى فرنسا ستة اتفاقات للتنمية المشتركة مع البلدان الأفريقية تجمع بين إدارة الهجرة ومشاريع التنمية.

١٠٩ - وتطبق معظم الدول تشريعات وبرامج لمنع الاتجار بالبشر ومحاكمة مرتكبيه وتوفير الحماية ضد حدوثه. وأُنشئت هياكل مؤسسية خاصة في أستراليا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وباكستان وبيلاروس ومصر والمملكة المتحدة وهولندا واليونان لتنسيق الاستراتيجيات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار. ولكن قلة من الحكومات تربط سياساتها في مجال مكافحة الاتجار بمبادرات التنمية، مثلما تفعل المملكة المتحدة، التي تربط مشاريع منع الاتجار في بلدان المنشأ النامية ببرامجها في مجال الحد من الفقر. ويسمح عدد قليل من الحكومات لضحايا الاتجار بالإقامة المؤقتة مع منحهم الحق في العمل، مثلما تفعل إيطاليا واليونان. وقد تدعو الحاجة كذلك اليوم إلى اتباع نُهُج مختلفة للسياسات العامة لأخذ زمام المبادرة في التصدي لديناميات الاتجار المتصلة بالاقتصاد والعمل.

١١٠ - وحددت الوفود العناصر الرئيسية التالية لسياسات ''الممارسة الجيدة'' لمكافحة الاتجار بالأشخاص:

(أ) إدراج المعاهدات الدولية في التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية؛

(ب) وضع خطط عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

(ج) اعتماد نهج ''الحكومة بأسرها'' لتنسيق أنشطة جميع الوكالات المشاركة في إدارة الهجرة غير النظامية؛

(د) القيام بحملات إعلامية؛

(هـ) إيلاء الإدارة لمزيد من الاهتمام بالعروة الرابطة بين الهجرة والعمالة في بلدان المنشأ والمقصد؛

(و) فرض جزاءات شديدة بحق أرباب العمل والمتاجرين والمهربين وغيرهم، من قبيل الردع؛

(ز) توفير حماية فعالة للضحايا؛ وإيلاء اهتمام خاص للاعتبارات الجنسانية والأطفال والأشخاص الهاربين من الاضطهاد؛

(ح) تعزيز التعاون التنفيذي بين السلطات في البلدان المتأثرة؛

(ط) إجراء دراسة أكثر منهجية لاقتصاد الاتجار بالأشخاص والآثار الاقتصادية الناجمة عنه.

١١١ - ونبّهت الوفود تكرارا إلى أن الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة غير النظامية ينبغي ألا تجرم المهاجرين. وفي المنطقة دون الإقليمية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، خُفضت الهجرة غير النظامية في السنوات الأخيرة عن طريق اتباع سياسة أكثر انفتاحا بشأن إقامة مواطني الدول الأعضاء وإعادة توطينهم. ويمنح المهاجرون عادة نفس الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون. ولدى المكسيك برنامج شامل يرمي إلى مساعدة القاصرين العائدين من الولايات المتحدة غير المصحوبين بذويهم، وكذلك إلى إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية في البلدان الأخرى. وبدأت تايلند بفرض عقوبات أكثر صرامة على المتاجرين والشبكات غير القانونية والمسؤولين الفاسدين، غير أن لديها أيضا مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة لتسجيل المهاجرين غير القانونيين فيها وتسوية أوضاعهم. وأقامت تايلند مشاريع زراعية على طول حدودها مع البلدان التي تعد مصدرا كبيرا للمهاجرين، يتوقع أن تدر مع مرور الوقت عائدات ودخلا على البلدان الشريكة، وأن توفر كذلك فرص عمل للمهاجرين.

١١٢ - وعلى غرار ما جرى في المائدة المستديرة ٢-١، اعتبرت حملات توعية الجمهور أدوات فعالة لمنع الهجرة غير النظامية، ولمنع التهريب والاتجار بصورة خاصة. ومن بين الممارسات الجيدة ثمة موسيقي/مغني راب من غرب أفريقيا يحذر الشباب من شرور الهجرة غير النظامية (يمكن تشبيه ذلك بحملة ريكي مارتن لمكافحة الاتجار في أمريكا اللاتينية). وبالإضافة إلى تقديم المعلومات قبل المغادرة، كثيرا ما استخدمت القنوات الدبلوماسية لنشر المعلومات على المهاجرين حال وصولهم إلى خارج البلد، وكذلك على رابطات بلدات الموطن ورابطات المهاجرين. ويمكن لحلقات العمل التدريبية والبرامج الإذاعية التي تبث باللغات المحلية أن تكون ناجعة أيضا.

١١٣ - وكانت هناك دعوة لتقديم خدمات أكثر تخصصا للمهاجرين، من قبيل الخدمات التي تقدمها الفلبين والمغرب وغيرهما في البلدان المضيفة. وكان هناك حاجة أيضا إلى مزيد من بوابات الإنترنت الموجهة إلى المهاجرين المحتملين، مثلما هو الحال في سري لانكا. وأقام الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مرافق في أفريقيا لإعلام المهاجرين بشأن العمل في الخارج وتدريبهم عليه و/أو إعدادهم له (مركز العمل في مالي، على سبيل المثال). وتحتاج الحكومات أيضا إلى مزيد من التحدث مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مستهل وضع أي سياسات جديدة.

١١٤ - وعلى غرار ما جرى في المائدة المستديرة ٢-١، اعتبر بناء القدرات أمرا حاسما لكفالة التعاون القابل للاستمرار بين الحكومات في مجال إدارة الهجرة. وليست جميع البلدان مجهزة ومستعدة حاليا لاعتماد نهج شامل لإدارة الهجرة. ويساهم الافتقار إلى السياسات والمؤسسات وقدرات التنفيذ في ارتفاع عدد حالات الهجرة غير النظامية في العديد من البلدان. وتعترف الحكومات بأنه حتى في حال وجود برامج شاملة ومذكرات تفاهم بين البلدان الشريكة/المتجاورة، قد تكون تكلفة الهجرة بصورة نظامية أعلى من تكلفة الهجرة غير النظامية، والحوافز أقل من أن تقنع المهاجرين بالهجرة بصورة نظامية. وأدركت الحكومات وجود حاجة إلى تحسين إدارة لإصدار جوازات السفر ووثائق السفر وتأشيرات الدخول/إعادة الدخول، التي كثيرا ما تكون جميعها مكلفة للغاية بالنسبة للمهاجرين ذوي الدخل المنخفض من البلدان الأفقر.

١١٥ - وأكثر الأمثلة على الشراكات الفعالة لبناء القدرات هي الشراكات على الصعيد الثنائي، بالإضافة إلى الشراكات مع الوكالات غير الحكومية لتقديم الخبرة وضمن العمليات الإقليمية. وتعمل الجمهورية التشيكية مع حكومة جورجيا لتعزيز خدمات تقديم المعلومات إلى المهاجرين المحتملين وإحالتهم إلى فرص عمل في الخارج. وتربط المملكة المتحدة بين استراتيجيات التدريب والتوعية والحد من الفقر في بلدان مصدر المهاجرين وبين إدارتها للهجرة. وتدعم أستراليا مشروعا إقليميا مدته خمس سنوات في آسيا لتعزيز الاستجابات المتخصصة والتي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون إزاء الاتجار بالأشخاص.

١١٦ - وقد يقدم التعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي أفضل وسيلة لبناء القدرات بصورة مشتركة للحد من الآثار الضارة الناجمة عن تهريب الناس والاتجار بهم، ولجني فوائد الهجرة النظامية بصورة مشتركة. فعلى سبيل المثال، أثبتت عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالبشر وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية النجاح في مجال التعاون الدولي، ويعزى ذلك جزئيا إلى الحرية التي تتمتع بها الدول الأعضاء في مناقشة المسائل الصعبة بصورة صريحة والعمل على إيجاد حلول للمسائل ذات الاهتمام المشترك والأولوية المشتركة. وقد أوصي بتنفيذ اقتراح سابق للمنتدى بجمع الخبرات الجماعية لعمليات التشاور الإقليمي في اجتماع مشترك بين العمليات في آسيا في عام ٢٠٠٩ قبل انعقاد المنتدى في أثينا.

التوصيات وإجراءات المتابعة الممكنة

١ - إجراء بحوث موجهة بشأن تكاليف وفوائد الهجرة النظامية وغير النظامية والآثار المترتبة عليهما في تنمية البلدان النامية ذات التدفقات الكبيرة من الهجرة الداخلية والخارجية.

٢ - تنظيم اجتماع لرؤساء العمليات التشاورية الإقليمية، ربما في بانكوك، لتبادل المعلومات عن الأنشطة والإنجازات المتصلة بالهجرة والتنمية (انظر أيضا اجتماع المائدة المستديرة ٣-٣).

٣ - وضع طريقة منهجية لجمع البيانات عن الاتجار غير المشروع وتحليلها (بالاستناد إلى قاعدة البيانات النموذجية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة للمنظمة الدولية للهجرة؛ وتوسيع ذلك ليشمل الظروف الاقتصادية للضحايا).

٤ - استكشاف ما يمكن أن تستفيده المناقشات التي دارت في المنتدى وفي العمليات التشاورية الإقليمية من بعضها البعض فيما يتعلق بالممارسات الجيدة بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، بما في ذلك بناء القدرات والتعاون الدولي للحد من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وهذا ما يشكل متابعة لنتائج المنتدى في بروكسل وصلة مع نتائج المائدة المستديرة ٣.

١١٧ - وأخيرا، كان هناك رسالتان مشتركتان لكل من المائدة المستديرة ٢-١ والمائدة المستديرة ٢-٢ تتصلان باجتماع المائدة المستديرة ٣-١:

(أ) **الحاجة الماسة للحصول على المعلومات** - بالنسبة للمهاجرين ومقرري السياسات على السواء. كان هذا موضوعا متكررا، وألمح إلى المجالات التالية لإيلائها مزيدا من الاهتمام:

'١' المعلومات عن تدفقات الهجرة (هل تصبح التدفقات مؤقتة أو دائرية بدرجة أكبر بصورة طبيعية تماما أم عن طريق وضع السياسات؟)؛ والعرض والطلب؛ وآثار الهجرة المؤقتة مقابل الهجرة الدائمة، أو هجرة العمالة ذات المهارة العالية مقابل هجرة العمالة ذات المهارة المنخفضة في التنمية؛ وأفضل الممارسات لوضع برامج هجرة اليد العاملة/الهجرة الدائرية؛ وبشأن الهجرة المؤقتة مقابل الدائمة بوصفها خيارات طوعية.

'٢' يحتاج المهاجرون المغتربون إلى معلومات عن برامج الهجرة النظامية المؤقتة والمرتبات وظروف العمل والقوانين والأنظمة السارية في بلدان المقصد، وعن مخاطر الهجرة غير النظامية، وكيفية تمكن المهاجرين من الاشتراك في العمل الإنمائي، وإرسال التحويلات المالية بسعر رخيص وبصورة فعالة.

(ب) الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية في الهجرة النظامية وغير النظامية، وآثارها في التنمية: دعا عدد من الوفود إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع؛ غير أنه أرسلت إشارة احترازية بشأن المغالاة في تقدير تأثير الأزمة الحالية على شروط الهجرة. وقد اتُفق على أن من المرجح أن يؤدي تحسين الربط بين سوق العمل والتخطيط للهجرة إلى مساعدة الحكومات على وضع التوقعات بشأن أوضاع المهاجرين في أوقات العسر المالي أو الاقتصادي. وثمة حاجة إلى إجراء دراسة أعمق لآثار الأزمة المالية في الهجرة بشكل عام، وفي التحويلات المالية على وجه الخصوص. وكشفت الأزمة عن وجود حاجة ماسة لإقامة شراكات بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة للتخفيف من أي آثار سلبية في كلا الطرفين.

جيم - اجتماع المائدة المستديرة ٣: ضمان اتساق السياسات والمؤسسات وإقامة الشراكات فيما بينها

(المنسق: الدكتور رولف ك. جني)

١١٨ - بحثت المائدة المستديرة ٣ في كيفية تمكن اتساق السياسات والمؤسسات والشراكات فيما بينها من تحقيق الأثر الإيجابي للهجرة في التنمية بأكفأ صورة، والعكس بالعكس، وفي كيفية تعزيز هذه الآثار على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي فيما بين مختلف أصحاب المصلحة في مجال الهجرة والتنمية.

١١٩ - ويمكن تلخيص المنطق الأساسي الذي استندت إليه الجلسات الثلاثة للمائدة المستديرة ٣ على النحو التالي: ما الذي يحتاج مقررو السياسات إلى معرفته من حيث البيانات والأدلة لوضع سياسات متسقة؟ وكيف يمكن وضع سياسات متسقة وترتيبات مؤسسية وإقامة شراكات وتقييمها على الصعيدين الوطني والدولي؟ وكيف تتمكن العمليات والمنتديات الإقليمية والأقاليمية من المساهمة في وضع سياسة متسقة في مجال الهجرة والتنمية؟

١٢٠ - وباتباع النمط الذي أرساه اجتماع المنتدى الأول في بروكسل، ركزت الاجتماعات مناقشاتها واستنتاجاتها على: (أ) تعزيز البيانات وأدوات البحث؛ (ب) تحقيق الاتساق في السياسات والمؤسسات؛ (ج) العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية والمنظمات الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي. وتؤدي مسائل اتساق الحكم

والإدارة والتعاون في مجالي الهجرة والتنمية المترابطين إلى تعزيز مواضيع المائدتين المستديرتين الأخريين والإنجازات التي تحققت فيهما بصورة مباشرة.

١٢١ - واستفادت اجتماعات المائدة المستديرة أيضا من أنشطة متابعة منتدى بروكسل من قبيل الدراسة الاستقصائية عن اتساق السياسات والمؤسسات التي أجرتها حكومة السويد واجتماع الخبراء بشأن البيانات والبحوث الذي استضافته فنلندا.

المائدة المستديرة ٣-١: تعزيز أدوات جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن الهجرة والتنمية

(الرئيسان المشاركان: الأرجنتين وفنلندا)

١٢٢ - في أعقاب المناقشة التي جرت بشأن بيانات الهجرة في منتدى بروكسل، كانت المائدة المستديرة ٣-١ ترمي إلى توسيع النقاش من خلال زيادة التركيز على الأدوات والآليات اللازمة لتعزيز جمع البيانات ذات الصلة في الوقت المناسب، ودراسة المجالات ذات الأولوية من أجل إجراء بحوث أكثر تحديدا وارتباطا بالسياسات. وأكدت جميع الوفود مجددا على الأهمية القصوى للبيانات والبحوث الجيدة من أجل أن تتعرف الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى بشكل أفضل على التفاعل بين الهجرة والتنمية وأن تضع سياسات عامة مناسبة.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

١٢٣ - أشار عضوا فريق المناقشة إلى جملة مجالات كان من بينها المجالات التالية: الحاجة إلى تركيز البحث على الحد من الفقر من خلال نقل المهارات إلى البلدان الأصلية للمهاجرين، بدلا من نقل التحويلات المالية فقط؛ وأثر الهجرة وأسبابها؛ والهجرة العابرة؛ ومشكلة التعاريف والمفاهيم المختلفة للهجرة، والعلاقة والتعاون بين جامعي البيانات في الكيانات الحكومية والكيانات المتخصصة غير الحكومية، بما في ذلك إمكانية الحصول على البيانات التي تجمعها الحكومات؛ وعدم وجود سجلات للهجرة في بعض البلدان النامية؛ والحاجة إلى اعتماد بيانات قابلة للمقارنة ومنهجيات متماثلة للدراسات الاستقصائية؛ وفي سياق أثر التنمية في الهجرة، إجراء مزيد من البحوث بشأن العلاقة بين هجرة اليد العاملة إلى الخارج وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا؛ وإجراء مزيد من البحوث المتعمقة عن الفوائد والجوانب السلبية المتعددة للهجرة في البلدان الأصلية والبلدان المضيفة على حد سواء، وعن مزايا ومثالب تسوية أوضاع المهاجرين على المدى الأطول.

١٢٤ - وشرح ممثل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة نتائج حلقة الخبراء الدراسية المعنية بالبيانات والبحوث التي استضافتها فنلندا، فشدد بصفة خاصة على التوصيات التي نتجت عن هذا الاجتماع، بما في ذلك تشكيل فريق خبراء معني بالبيانات والبحوث. وقدم مركز التنمية العالمية تقريرا عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة المعنية بجمع بيانات الهجرة الدولية لأغراض بحوث التنمية، أبرز فيه جملة أمور، من بينها الحاجة إلى تحسين البيانات الإدارية، والاعتماد على نتائج الدراسة الاستقصائية الحالية، وبناء القدرات اللازمة لتحسين جمع البيانات ونشرها، وإدراج بلد المولد والجنسية في التعدادات الوطنية.

١٢٥ - وركزت المناقشات التي تلت ذلك على ثلاث مسائل عامة هي: ما سبب الأهمية الخاصة لتحسين البيانات والبحوث في مجال الهجرة والتنمية، وما هي أفضل أساليب العمل اللازمة؛ وما هي الأولويات الرئيسية في هذا المجال، وكيف يمكن لعملية المنتدى أن تساعد على تيسير تحسين البيانات والبحوث.

١٢٦ - وقُدم اقتراح بضرورة توحيد طرق جمع البيانات على الصعيد الوطني قبل المضي قدما في التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكان ثمة حاجة إلى إجراء بحوث بشأن قضايا من قبيل انفصال العائلات ولَم شملها، والشؤون الجنسانية والأطفال، وتأثير أسعار القطع الأجنبي على قيمة التحويلات المالية. ومن شأن تبادل المعلومات بين المكاتب الحكومية المعنية ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية بصورة أكثر فعالية أن يكفل وصول المعلومات الهامة إلى مقرري السياسات في الوقت المناسب. وكان هناك حاجة لبناء القدرات لتزويد هيئات مراقبة الحدود بالأجهزة اللازمة لجمع المزيد من البيانات الموثوقة؛ ولإجراء بحوث بشأن تأثير تغير المناخ. وأيدت الوفود مقترح ورقة العمل بإنشاء فريق عامل معني بالبيانات والبحث يتألف من خبراء حكوميين وأساتذة جامعيين. ويمكن لمشروع تجريبي أن يضع نموذجا عن جمع البيانات وتحليلها في جميع أنحاء العالم.

١٢٧ - وسلمت الوفود بالحاجة إلى التركيز على الربط بين الأهداف الإنمائية للألفية والهجرة واستراتيجيات الحد من الفقر ودور المغتربين في هذا السياق. وكان هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات المتعمقة للهجرة فيما بين بلدان الجنوب، إضافة إلى إجراء تقييمات لأثر الهجرة في التنمية والعكس بالعكس. وحددت المجالات التالية لإجراء مزيد من الدراسة بشأنها: بناء القدرات من أجل تحسين عملية جمع البيانات؛ والخبرات القطرية في مجال برامج العودة وإعادة الإدماج؛ والاستخدام الأفضل لما هو متاح من الموارد والباحثين؛ وإتاحة جميع البيانات الموجودة؛ وتحليل التطورات في سوق العمل والتدريب على المهارات؛ وتيسير الوصول إلى البيانات من بلدان المقصد؛ ووضع برنامج عمل لجعل البيانات سهلة

المنال وموثوقة؛ والحاجة إلى تفصيل بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب العمر والمهنة ونوع الجنس؛ وصعوبة تعداد مجموعات المغتربين؛ وإدراج البيانات المتصلة بالهجرة في جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان؛ ومرصد الهجرة التابع للاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وما إلى ذلك.

تحسين البيانات والبحوث

١٢٨ - قدمت عدة أسباب للحاجة إلى تحسين البيانات والبحوث بشأن الهجرة والتنمية:

(أ) نظرا إلى تعقد الهجرة الدولية، فإن فهم واقعها هو مهمة ذات أهمية قصوى، مما يتطلب ما يكفي من الوقت والجهد لوضع بيانات أفضل تقدم في توقيت أنسب وإجراء البحوث ذات الصلة بالسياسات. وتتسم مكافحة الخرافات من خلال الوقائع الثابتة بالأهمية الحاسمة؛

(ب) ثمة حاجة إلى العمل من أجل التوصل إلى فهم أفضل للطابع الكلي للعلاقة بين الهجرة والتنمية، والقضايا المتصلة بهذه العلاقة، أي التوصل إلى فهم أفضل لكيفية دفع التنمية للهجرة أو إعاقتها، وكيفية تحديد الهجرة لنتائج التنمية في بلدان الأصل والعبور والمقصد؛

(ج) نظرا إلى الفرصة المتاحة لقيام المنتدى وغيره من المبادرات في هذا المجال بوضع سياسات أفضل وأكثر اتساقا، فمن الضروري معرفة السياسات التي تنجح، والتي لا ينجح، في تعزيز التنمية، وكيف يمكن للمعلومات والأدلة المتصلة بالسياسات أن تدعم ذلك؛

(د) ونحتاج أيضا إلى أن نعرف بسرعة كيف سيشكل الاضطراب الاقتصادي العالمي الحالي تدفقات الهجرة وآثارها.

ما هي الأولويات؟

١٢٩ - في حين أن هناك مجالات لا حصر لها يمكن فيها تحسين البيانات والبحوث، فقد حددت المائدة المستديرة الأولويات التالية: (أ) الحصول على بيانات أولية أكثر قوة وفي أوانها عن حجم وطبيعة تدفقات الهجرة؛ (ب) تحسين تحليل السياسات المتعلقة بالهجرة وأسبابها وآثارها؛ (ج) تحسين تقييم آثار السياسات المختلفة.

١٣٠ - وضمن هذه الأولويات، حددت المائدة المستديرة الأولويات الخاصة التالية: (أ) توضيح تعاريف المصطلحات والمفاهيم في مجال الهجرة؛ (ب) زيادة قابلية البيانات للمقارنة في جميع البلدان؛ (ج) إتاحة حصول مقرري السياسات على البيانات ونتائج البحوث الحالية والجديدة؛ (د) سرعة توافر البيانات بالنظر إلى الأزمة المالية والاقتصادية الحالية.

١٣١ - والمجالات التي تتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام في السنوات المقبلة هي: (أ)كيفية تأثير الهجرة في الأطفال والعلاقات بين الجنسين والأسر؛ (ب) كيفية تأثير الهجرة في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) طبيعة الهجرة فيما بين بلدان الجنوب؛ (د) كيفية الاستفادة بشكل أفضل من المغتربين في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأصلية.

التوصيات وإجراءات المتابعة الممكنة

١ - إنشاء فريق عامل للبيانات والبحوث لجمع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية والمتقدمة النمو، والوكالات الدولية والأوساط الأكاديمية للنظر في كيفية تحسين البيانات والبحوث. وسيكون هذا الفريق فريقا مخصصا يعمل كمركز لتبادل المعلومات من أجل مواكبة المبادرات المتعلقة بالبيانات و البحوث ذات الصلة، وتعزيز قابلية الأنشطة الحالية للمقارنة وإمكانية الوصول إليها، وتقديم المشورة إلى اجتماعات المنتدى بشأن النتائج والتوصيات الأكثر أهمية، وتحديد سبل الاستفادة من البيانات والاستنتاجات ذات الصلة بالبحوث الصادرة عن اجتماعات المنتدى. ويمكن لهذا الفريق العامل أن يستكشف عدة تدابير كتعزيز التعاون الإقليمي على تحسين البيانات والبحوث، وتنفيذ مشروع تجريبي لتشجيع أفضل الممارسات في مجال جمع البيانات وتبادلها.

٢ - وينبغي لفرادى الدول أن تكفل إدراج أسئلة كافية وافية عن الهجرة في جميع تعدادات جولة لتعدادات السكان الوطنية لعام ٢٠١٠، بالنظر إلى أهمية الفرصة التي تتيحها جولة عام ٢٠١٠ لجمع بيانات جيدة عن الهجرة.

٣ - مواصلة جهود بناء القدرات في مجال البيانات والبحوث، وإدراك المصلحة والضرورة المشتركتين لتحسين القدرات التقنية في هذا المجال، بما يحقق فوائد مباشرة لفرادى البلدان، بما في ذلك كيفية تمكن البلدان من تحسين مساهمتها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها، وكذلك مساهمتها بصفة عامة في تحسين الفهم المشترك للهجرة والتنمية وآثارها في جميع أنحاء العالم.

المائدة المستديرة ٣-٢: اتساق السياسات والمؤسسات

(الرئيسان المشاركان: إندونيسيا وسويسرا)

١٣٢ - تناولت المائدة المستديرة ٣-٢ مسألة أساسية هي كيفية التوصل إلى الاتساق في السياسات والبرامج والمؤسسات في مجال الهجرة والتنمية. وأقرت بأن هذا الاتساق حاسم لزيادة استفادة التنمية من الهجرة إلى أقصى حد ممكن، ولتقييم آثار التنمية على الهجرة. وتم تحديد مسألتين رئيسيتين يشكلان تحدياً أمام السياسة في ورقة العمل التي أعدت للمائدة المستديرة وهما: كيفية الانتقال من الكلام المنمق إلى تنفيذ مبادرات زيادة الاتساق في السياسات والمؤسسات، وكيفية تقييم أثر البرامج والترتيبات المؤسسية بأفضل وجه.

١٣٣ - كما أحيطت المائدة المستديرة علماً بالدراسة الاستقصائية الثانية بشأن الاتساق في السياسات والمؤسسات التي أجرتها حكومة السويد من بين عدد كبير من الحكومات، بعد الدراسة الاستقصائية السويدية التي أجريت من أجل منتدى بروكسل عام ٢٠٠٧. ونوقشت أيضا مجالات السياسة العديدة الأخرى التي تؤثر على كل من الهجرة والتنمية - وليس آخرها الأزمة المالية والاقتصادية التي يرجح أن يكون لها أثر بالغ على التنمية وعلى الهجرة وحماية المهاجرين.

١٣٤ - وبالنظر إلى تعدد الوكالات الحكومية المسؤولة عن الهجرة والتنمية وإلى تعقد الروابط المشتركة بين الهجرة والتنمية (وغيرها من مجالات السياسة العامة كالتجارة والصحة والرفاه)، يعتبر الاتساق أمراً أساسياً لكن يصعب تحقيقه. لكن من دون الاتساق ستظل استجابات السياسات والمؤسسات مخصصة وغير مستنيرة.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

١٣٥ - اتفق معظم المندوبين على وجود حاجة ملحة إلى زيادة الاتساق في السياسات والمؤسسات ضمن الحكومة، وبين الحكومة والجهات غير الحكومية، وبين مختلف المنتديات العديدة التي تنشط في مجال الهجرة والتنمية.

المجالات ذات الأولوية

١٣٦ - وتم تحديد عدد من المجالات ذات الأولوية في كل من المناقشات والاستعراضات التي تناولت استراتيجيات الحد من الفقر، والخطط الإنمائية الوطنية، وسياسات المانحين التي تفتقر بوجه خاص إلى الاتساق:

(أ) التحويلات المالية مع التركيز بوجه خاص على تخفيض التكاليف، وتقوية المؤسسات المالية التي يمكن إرسال التحويلات المالية عن طريقها وتحسين إلمام مرسلي التحويلات والمستفيدين منها بالمسائل المالية، وهو مجال تستطيع فيه الحكومات والمغتربون أن يعملوا معاً بشكل أكثر اتساقاً؛

(ب) العمل مع المغتربين والمهاجرين في الخارج؛ رأى المندوبون أن برنامج التوعية الذي أعدته كولومبيا لمهاجريها عبر القنصليات والسفارات والمواقع على الإنترنت برنامج شامل وفعال، ويشكل نهجاً يستند إلى مفهوم أن الاتساق على الصعيد الداخلي يؤدي إلى الاتساق على الصعيد الدولي؛

(ج) عودة المهاجرين وإعادة دمجهم في سياق (أ) الهجرة الدائرية والاتساق حول قابلية المعاشات التقاعدية للنقل؛ (ب) الاتساق بين سياسات الهجرة المنتظمة وغير المنتظمة (التي تعزز وتفيد بعضها البعض وليست مجرد متناقضة)؛ (ج) المزيد من الاتساق الدولي في ما يتعلق بإعادة دمج المهاجرين واللاجئين في مرحلة ما بعد الأزمة؛

(د) إدراج سياسات الهجرة في عملية تطوير ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والخطط الإنمائية الوطنية، والبرامج الإنمائية التي يضطلع بها المانحون، وبناء القدرات اللازمة لإنجاز ذلك؛

(هـ) حماية المهاجرين في جميع مراحل الهجرة في كل من بلدان المصدر والمقصد، مع التركيز بشكل خاص على (أ) تزويد المهاجرين بمعلومات عن حقوقهم وواجباتهم؛ (ب) الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال؛ (ج) مكافحة الاتجار بالأشخاص؛

(و) إنشاء آليات قانونية للهجرة، للحد من الهجرة غير القانونية وتوفير قدر أكبر من الاتساق في السياسات لقبول المهاجرين. وجرى التركيز على الشباب تحديداً، مع تفضيل القيام بذلك عبر البرامج التعليمية التي تدربهم على الوظائف في الوطن، حيثما أمكن ذلك، وفرص الهجرة القانونية إلى الخارج؛

(ز) تحسين البيانات خاصة في ما يتعلق بمجتمعات المغتربين والمهاجرين وإمكانية مساهماتهم في تنمية الوطن والبلدان المضيفة.

الاتساق في المؤسسات

١٣٧ - حدد المندوبون عدداً من الآليات اللازمة لتعزيز الاتساق بين المؤسسات داخل الحكومات، بما في ذلك فرق العمل المشتركة بين الوزارات، ومراكز التنسيق الوطنية، والأفرقة العاملة واللجان. وتم الاعتراف بوزارة الهجرة والادماج والهوية الوطنية والتنمية

التضامنية المنشأة حديثاً في فرنسا، التي جمعت تحت مظلة واحدة طائفة كبيرة من كفاءات الهجرة والتنمية وغيرها من الكفاءات ذات الصلة، على أنها من أكثر النهج فائدة.

١٣٨ - غير أن الحكومات تحتاج أيضاً إلى توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتعزيز هذا الاتساق الهيكلي وضمان إمكانية المقارنة بين الموارد المخصصة لمسائل الهجرة غير النظامية وتلك المكرسة لتسهيل الهجرة النظامية.

١٣٩ - وينطوي الاتساق أيضاً على إدراج سياسات الهجرة في وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والخطط الإنمائية الوطنية، وبرامج التنمية التي يضطلع بها المانحون، وبناء القدرات اللازمة لإنجاز ذلك، وإشراك المهاجرين في عمليات التخطيط هذه.

١٤٠ - وأخيرا، آليات الحوار والعمل في مجال السياسات العامة الموجودة على الأصعدة الوطني والإقليمي (العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات الأخرى) والدولي (المنتدى العالمي للهجرة والتنمية) واللازمة لتعزيز الاتساق في السياسات والمؤسسات.

١٤١ - ويتمثل التحدي الأكبر في مواجهة المضي قدماً في كيفية استدامة وتكثيف زخم مناقشة المنتدى حول هذا الموضوع. وأشارت الدراسة الاستقصائية الثانية التي أجرتها السويد إلى أن ٨٠ في المائة تقريباً من الحكومات تعترف بأهمية الصلة بين الهجرة والتنمية، إلا أن نسبة لا تتجاوز ٥٠ في المائة تقريباً منها أدخلت هذا الفهم في خططها الإنمائية الوطنية.

١٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من توفر العديد من الترتيبات والمبادرات المؤسسية، فإن فعاليتها في تحقيق الإدارة المتسقة أو أثرها في التنمية لم تقيم بعد. وتعتبر الدراسة الاستقصائية السويدية بحد ذاتها وسيلة مفيدة، لكن كان من الممكن أن تتضمن سؤالاً عن كيفية قيام الحكومات فعلياً بوضع سياسات تدرج في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وكان من الممكن توسيعها لتشمل المزيد من المعلومات التي كانت الحكومات مستعدة لتقديمها. وينبغي تكرار هذه الدراسة الاستقصائية مع أنه ليس بالضرورة كل سنة، لإعطاء الحكومات المزيد من الوقت لتكييف سياساتها.

١٤٣ - وأشير تكراراً إلى أن بناء القدرات أمر حاسم بالنسبة إلى العديد من الحكومات التي تعاني من نقص في الموارد والوسائل للتوصل إلى قدر أكبر من الاتساق في السياسات والمؤسسات. وردا على السؤال المتعلق بالدور الذي يمكن أن يؤديه المنتدى في بناء قدرات الحكومات، أشار المندوبون إلى أن المنتدى يؤدي الآن دوراً هاماً في تبادل المعلومات، إلا أنهم شددوا على الحاجة إلى الانتقال من الكلام إلى الفعل.

التوصيات وأعمال المتابعة الممكنة

١ - ينبغي أن يظل موضوع اتساق السياسات والمؤسسات مدرجاً باستمرار في جدول أعمال المنتدى لضمان دوام التركيز عليه ومده بالزخم.

٢ - وينبغي إجراء الدراسة الاستقصائية بشأن الاتساق في السياسات والمؤسسات مجدداً، ربما مرة كل سنتين، وتضمينها أسئلة مفتوحة تكمل الأسئلة التي يجاب عليها بنعم أو لا في الدراسة الحالية.

٣ - توفير منبر للمنتدى أو إنشاء فريق عامل معني باتساق السياسات والمؤسسات من خلال استخدام موقع المنتدى على الإنترنت لضمان تبادل المعلومات بشكل مستمر وتحفيز تحديد ونشر أفضل الممارسات في مجال اتساق السياسات والمؤسسات. ويضمن ذلك أيضا بقاء مسألة اتساق السياسات والمؤسسات الحاسمة على جدول أعمال المنتدى في المستقبل.

٤ - وبإمكان المنتدى أن يحفز إجراء تقدير وتقييم لمجموعة السياسات والمبادرات الجديدة بما في ذلك إدراج الهجرة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر وفي السياسات الإنمائية للجهات المانحة. وتوصي ورقة العمل بأن يعقد المنتدى اجتماعا للخبراء قبل الاجتماع المقبل في اليونان لمناقشة أفضل طرائق البحث من أجل تقييم السياسات والبرامج. ويشكل وضع كتيب إحدى الإمكانيات.

٥ - وينبغي تعزيز مراكز التنسيق الوطنية للمنتدى لتعزيز الاتساق في المؤسسات، ومساعدة الحكومات على اعتماد آليات تنسيق جديدة مشتركة بين الوزارات.

المائدة المستديرة ٣-٣: العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية والمنظمات الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي عند نقطة التقاء الهجرة والتنمية

الرئيسان المشاركان: (البرازيل وفرنسا)

١٤٤ - نظرت المائدة المستديرة ٣-٣ في ثلاثة أشكال من التشاور والتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في مجال الهجرة والتنمية:

(أ) العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة،

(ب) المنتديات التشاورية الأقاليمية،

(ج) المنظمات الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي.

١٤٥ - ووفقاً لنتائج وأعمال متابعة منتدى بروكسل قامت المائدة المستديرة باستكشاف سبل تعزيز دور العمليات التشاورية الإقليمية في تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية، وتشجيع توثيق الصلات بين العمليات التشاورية الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي والعمليات العالمية كالمنتدى. وتطرقت إلى المنتديات والمؤتمرات الأقاليمية الأقرب عهداً التي جمعت بين بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد للتوصل إلى حلول مشتركة في سياق العلاقة بين الهجرة والتنمية. كما بحثت في المنظمات الإقليمية والأقاليمية وعمليات التكامل الاقتصادي التي أضافت مؤخراً الهجرة إلى جداول أعمالها، مقدمة بالتالي مكانا آخر للتعاون في ما بين الدول في مجال الهجرة.

١٤٦ - ونظرت المائدة المستديرة في مدى تأثير مختلف هذه العمليات بشكل ملموس على التغيير في السياسات الوطنية، وفي كيفية تطبيق توصيات كل منها. وأجري تقييم على الصعيد الوطني لمدى ترابط واتساق المواقف التي اتخذتها الحكومات في العمليات والمنتديات الإقليمية مع تلك التي اتخذت في المنتديات الدولية والعكس بالعكس، ومدى وجود دور تعاضدي متبادل بين المنتدى العالمي وهذه الأنشطة الإقليمية.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

١٤٧ - اعتبرت الوفود أن عمليات التشاور والتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي توفر وسيلة مفيدة لإثراء ودعم مناقشات المنتدى. ويمكن أن يفيد التعاون الإقليمي في تنظيم لقاء بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد المجاورة في سعيها إلى تعزيز اتساق إدارة شؤون الهجرة داخل البلدان وعبرها، وزيادة إسهام الهجرة في التنمية.

١٤٨ - وقد تم استكشاف ثلاثة أشكال رئيسية من التعاون الإقليمي خلال تقديم دراسات حالات إفرادية:

(أ) **العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة:** هي منتديات للحوار غير الرسمي وغير الملزم عن الهجرة تركز بصورة متزايدة على الهجرة والتنمية. وتم اعتبار مرونتها وتركيزها على النتائج العملية أمرين حاسمي الأهمية لنجاحها، وضرورة الحفاظ عليهما. وقد جرى عرض عملية كولومبو وإمكانية تطبيقها، وحوار أبو ظبي؛

(ب) **المبادرات الأقاليمية:** هي المبادرات الرسمية، والمؤتمرات الأقاليمية التي تجمع بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد في سياق تدفقات محددة للمهاجرين، والتي تعنى بإيجاد حلول وإقامة شراكات محددة تتعلق بالهجرة والتنمية. وقُدم مؤتمر باريس الوزاري الأوروبي - الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

في سياق متابعة مؤتمر الرباط الوزاري لعام ٢٠٠٦، على أنه أحدث مثال عن هذا النهج الأقاليمي؛

(ج) **العمليات الإقليمية للتكامل الاقتصادي**: تم عرض مثال السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي لإبراز أن عمليات التكامل الإقليمي التي تركز على النمو الاقتصادي والتنمية تقوم بصورة متزايدة بإدماج مسائل الهجرة في عملها.

١٤٩ - واتفقت الوفود على أن الأنشطة الإقليمية قد عززت نهج السياسات العامة داخل الأقاليم إلى حد بعيد، ولكن ما زالت هناك حاجة إلى وضع إطار للحوار بين الأقاليم، مثل ما كانت تحققه الاجتماعات الآسيوية الأوروبية. وأشير إلى أنه يمكن لفريق افتراضي أن يقوم بتبادل أفضل الممارسات بشأن العمليات الإقليمية والأقاليمية. كما جرى التركيز على ضرورة بناء الثقة بين الحكومات. وقدم أحد المندوبين الذي تكلم باسم جماعة دول أمريكا الجنوبية، توصيات مونتيفيديو الصادرة عن المؤتمر الثامن لأمريكا الجنوبية المعني بالهجرة والتنمية وحقوق الإنسان، وأبرز التقدم المحرز في هذه المجالات في المنطقة دون الإقليمية. ودعي المنتدى إلى إتاحة ما يكفي من الوقت والمجال لزيادة تعميق التبادل بشأن الأنشطة الإقليمية.

١٥٠ - ودعا أحد الوفود المنتدى إلى وضع معايير واضحة لمشاركة المنتديات الإقليمية في اجتماعاته. ولكن وفودا أخرى وجدت أن ثمة حاجة إلى الإبقاء على الطابع غير الرسمي والموجه نحو النتائج الذي تتسم به العمليات الإقليمية، وعلى دورها المتواصل في بناء القدرات وحرية العمليات التشاورية الإقليمية في البت فيما إذا كان ينبغي إدماج اعتبارات التنمية في جداول أعمالها. ومع ذلك، فقد اعتبر المنتدى منبرا هاما لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإقليمية وعن الأدوار المتآزرة لتلك الأنشطة والمنتدى، وللمساعدة في تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها على الصعيد الإقليمي. وأكد أحد الوفود اعتزام حكومته رعاية اجتماع تشارك فيه جميع العمليات التشاورية الإقليمية ذات الصلة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

١٥١ - وعرضت وفود أخرى عديدة تجاربها العملية في العمليات التشاورية الإقليمية والهيئات دون الإقليمية وعمليات التكامل والمبادرات والمؤتمرات الأقاليمية، مع التركيز على خصائص هذه الأنشطة الإقليمية. كما أكدت على الدور المتآزر لهذه الجهود الإقليمية وعلى المناقشة العالمية التي يجريها المنتدى في تحقيق سياسات متسقة تتعلق بالهجرة والتنمية وتحسين إدارة الهجرة.

١٥٢ - وأكدت المائدة المستديرة من جديد أن هناك دوراً يؤديه كل من هذه الأنماط والمستويات المتعلقة بالحوار والتعاون بين الدول. وهناك أيضاً دور رئيسي للتعاون الثنائي، وهو دور كثيراً ما يحقق أفضل النتائج التي تستهدف حالات محددة. ولكل حالة خصائصها، ولهذا فإن من المفيد عقد منتدى أوسع نطاقاً مثل المنتدى العالمي الذي يتيح إمكانية الاطلاع على التجارب الإقليمية ويقدم رأياً سياسياً من الأقاليم على المستوى العالمي.

١٥٣ - واتفقت الحكومات كذلك على ضرورة إبلاغ جميع هذه المنتديات، الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية، بالمبادئ الأساسية، وأولها احترام حقوق المهاجرين.

١٥٤ - وكان هناك تحد يتمثل في كيفية تحقيق الاتساق والحصول على معلومات جيدة ودفع هذه العملية قدما في الواقع العملي. واعتبرت بعض الحكومات أنه يمكن أن تشكل العمليات التشاورية الإقليمية منابر افتراضية للاطلاع على المعلومات وتبادلها، وأنه يمكن للمنتدى أن يسهم في ذلك عبر إنشاء قاعدة لتبادل المعلومات (''مرصد'') عن المنتديات الإقليمية التي تتناول مسألتي الهجرة والتنمية. ويمكن للموقع الشبكي للمنتدى أن يشكل أداة مفيدة لمثل هذا التبادل للمعلومات.

١٥٥ - وقام عدد من العمليات التشاورية الإقليمية، بما فيها مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة وجامعة الدول العربية، بتنظيم نفسها استعدادا لعقد المنتدى وتحضير نُهجها المشتركة. وهي تقترح القيام بذلك سنويا.

١٥٦ - وكان من رأي بعض الوفود أنه ما زال من السابق لأوانه إقامة أية صلة رسمية بين المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والمنتديات الإقليمية. وكانت هذه المنتديات ناجحة لأن الحكومات اعتبرتها لازمة، وبسبب ما أبدي من اهتمام ملموس ومشاركة عملية. بيد أنه يمكن للاجتماع المقبل للمنتدى في اليونان أن يتيح فرصة جيدة للمنتديات الإقليمية لكي تعرض آخر إنجازاتها وتدعم عملية تبادل المعلومات وأوجه التآزر الناشئة بين الأنشطة الإقليمية والأقاليمية والمنتدى العالمي نفسه. وقد استنتج أعضاء الوفود أن عمليات التبادل التي تنفذها العمليات التشاورية الإقليمية ما زالت هامة للمنتدى العالمي.

التوصيات وإجراءات المتابعة الممكنة

١ - عقد اجتماع لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية، ربما في بانكوك في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، لتبادل التجارب والدروس المستفادة. ويعقد الاجتماع برعاية أستراليا وتنظمه المنظمة الدولية للهجرة، وتعرض نتائجه في أثينا، في عام ٢٠٠٩.

٢ - وينبغي للمنتدى العالمي أن يواصل القيام بدوره كموقع لتبادل الآراء بشكل غير رسمي بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات والمبادرات الأقاليمية وعمليات التكامل الإقليمي، بما في ذلك عن طريق استخدام الموقع الشبكي للمنتدى من أجل التبادل المستمر للمعلومات عن أنشطة هذه المنتديات.

٣ - ينبغي النظر في عقد مناسبات جانبية أثناء الاجتماع المقبل للمنتدى في اليونان تخصص للمنتديات الإقليمية الراغبة في تبادل الخبرات فيما بينها.

دال - المائدة المستديرة ٤: اجتماع استثنائي حول مستقبل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

(المنسق: السيد فرانسوا فوينا)

١٥٧ - كانت المائدة المستديرة ٤ مخصصة لرؤساء الوفود لاستعراض طرائق تشغيل المنتدى العالمي التي اعتمدت في بروكسل تمشياً مع الاحتياجات الناشئة لعملية المنتدى. وقد ترأسها السيد بيتر سزرلاند الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وقد وطد المنتدى نفسه، منذ أن أنشئ أثناء الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠٠٦، كعملية متواصلة لتعزيز الحوار والتبادل المجديين بين صانعي السياسات الحكوميين في جو بناء.

١٥٨ - وبدا المستقبل القريب للمنتدى آمناً بفضل عروض الاستضافة التي وردت من اليونان والأرجنتين وإسبانيا والمغرب. غير أن أساس عملية المنتدى ما زال يحتاج إلى دعم. وقد ثبت أن طرائق التشغيل المعتمدة في بروكسل مناسبة، إنما ينبغي مواصلة تكييفها وفق الاحتياجات الناشئة للعملية، حسبما اتفق بشأنه الرؤساء الثلاثة وفريقهم التوجيهي الداعم.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

١٥٩ - استناداً إلى تقييم سابق للاحتياجات أعده الرئيس الحالي، وتلته سلسلة مشاورات عُقدت مع الفريق التوجيهي للمنتدى وأصدقاء المنتدى طوال عام ٢٠٠٨، وافق الاجتماع الأخير لأصدقاء المنتدى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على إنشاء وحدة بسيطة لدعم المنتدى لتقديم المساعدة للرؤساء المقبلين في المسائل الإدارية الأساسية. كما اتفقت غالبية الدول الأعضاء في فريق أصدقاء المنتدى على أن تستضيف المنظمة الدولية للهجرة في جنيف وحدة الدعم البسيطة، في أعقاب عملية انتقاء نفذها الرئيس بالتشاور مع الرؤساء الثلاثة والفريق التوجيهي. وتتلقى وحدة الدعم التوجيه من الرئيس الحالي للمنتدى وتكون تابعة له. وكان من المفترض أن يقدم الرئيس الحالي تقريراً عن التقدم المحرز في إنشاء الوحدة وما يتصل بذلك من مفاوضات أجريت مع المنظمة الدولية للهجرة في مانيلا.

١٦٠ - وأحاط السيد كونيخوس، وكيل وزارة الخارجية الاجتماع علما بأنه تم التفاوض بشأن مذكرة التفاهم التي تنظم إنشاء وحدة الدعم مع المنظمة الدولية للهجرة. وقد خفضت الميزانية إلى ٠٠٠ ٣٥٥ دولار وسيتكون ملاك موظفيها من وظيفتين: رئيس الوحدة (ف-٤) ومساعد إداري/مالي (ع-٥/٦). ويمكن تأمين التمويل للسنة الأولى عن طريق الاستفادة من التبرعات الواردة من البلدان المانحة، وذلك باتباع سبل منها إمكانية تخصيص المساهمات غير المنفقة.

١٦١ - كما أعلن السيد كونيخوس أنه بعد التشاور بين الرؤساء الثلاثة والبلدان التي عرضت استضافة المنتدى في المستقبل، تم الاتفاق على بعض الطرائق لتسريع عملية تعيين الموظفين. وسينشر الرئيس الحالي على الفور إعلان الوظيفة الشاغرة لمنصب رئيس الوحدة في الموقع الشبكي للمنتدى، يدعو فيه إلى تقديم الطلبات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أو قبل ذلك التاريخ. وسيقوم الرئيس الحالي باستعراض هذه الطلبات ويقدم قائمة قصيرة إلى أعضاء الفريق الثلاثي الآخر والبلدان المضيفة المقبلة (الأرجنتين وإسبانيا والمغرب) للتعليق عليها. وبعد ذلك، يقوم الرؤساء الثلاثة (الفلبين وبلجيكا واليونان) بانتقاء أحد المرشحين بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويطلب إلى المنظمة الدولية للهجرة أن تبرم عقداً لإنشاء الوحدة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويعين المساعد الإداري/المالي بموجب إجراء نظامي تتخذه المنظمة، التي ستقدم قائمة قصيرة إلى الرئيس الحالي من أجل الانتقاء النهائي.

١٦٢ - وأيدت الوفود هذا الإجراء بوجه عام. وأشار أحد الوفود إلى اعتراض أبداه فيما سبق إزاء تدخل المنظمة الدولية للهجرة بناء على حجج مفادها أنه ينبغي قيام أحد كيانات الأمم المتحدة باستضافة وحدة الدعم. وعاود الرئيس ووفود عديدة أخرى التأكيد

على أن الاستضافة هي مسألة إدارية محضة لا تستلزم أي تدخل فني في عملية المنتدى من جانب الوكالة المضيفة.

١٦٣ - ثم انتقل الاجتماع إلى مناقشة عامة بشأن مستقبل المنتدى على المدى الأبعد.

١٦٤ - وفيما يتعلق بإمكانية اتخاذ إجراءات متابعة الأنشطة المتعلقة بنتائج المنتدى والإبلاغ عنها، كان هناك توافق في الآراء على أن المنتدى ليس مسؤولا بصورة مباشرة عن مشاريع الرصد وإجراءات المتابعة التي تنبثق عن الاجتماعات. إلا أن من مصلحة جميع المشاركين أن يطلعوا على المبادرات ذات الصلة بالمنتدى وأن يعرفوا نتائجها وأثرها. ويمكن أن يساعد إنشاء موقع شبكي تتولى وحدة الدعم إدارته في بلوغ هذا الهدف. وفي حالات أخرى، يمكن للحكومات المهتمة، متى رغبت في التركيز على مسائل محددة، أن تنشئ أفرقة عاملة لإبلاغ المنتدى باستنتاجاتها. كما أحاط الاجتماع علما باهتمام بالعرض الذي قدمه الرئيس المنتهية ولايته بأن يُنظر في تنفيذ إجراءات المتابعة التي وضعت أثناء رئاسته.

١٦٥ - وفيما يتعلق بموضوع الصلات التي تربط بين المنتدى والأمم المتحدة، قام السيد توماس ستيلتزر، الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بإعلام المائدة المستديرة بأن دراسة استقصائية حديثة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعدتها إدارته قد أكدت أن المنتدى يعتبر بمثابة متابعة فعالة للحوار الرفيع المستوى، بينما تظل الهجرة، في الوقت ذاته، مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. وترد الطرائق المحتملة للربط بينهما في التقرير الأخير للأمين العام بشأن متابعة الحوار الرفيع المستوى. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، وعلى الرغم من رأي الأقلية بشأن تعزيز الصلات، فقد كان هناك توافق عام في الآراء على أنه رغم أن الصلات القائمة بين المنتدى والأمم المتحدة محدودة، فإنها صلات قوية أيضاً. والدعم المتواصل الذي يقدمه الأمين العام والدور الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص المعني بالهجرة الدولية والتنمية في العملية هو خير برهان على ذلك. كما كان هناك اتفاق صريح بأن المنتدى والأمم المتحدة يخدمان أغراضاً متباينة، إنما تكمل بعضها بعضاً. وكان هناك رأي غالب مفاده أن تظل الصلات بالتالي على ما هي عليه.

١٦٦ - وينبغي اعتبار الفريق العالمي المعني بالهجرة شريكاً واضحاً لتقديم دعم الخبراء أثناء التحضير لاجتماعات المنتدى، ومن أجل تنفيذ نتائجه. وقد عززت الأعمال التحضيرية لمنتدى مانيلا علاقة العمل القائمة بين الجهات المشاركة في المنتدى وبعض الوكالات التابعة للفريق العالمي للهجرة. وقد استفاد الرئيس، مثلاً، من خبرات المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، ومن إسهامات قدمتها اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين في وضع

تصورات المائدة المستديرة الرئيسية للمنتدى عن ''الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان''. كما تلقت معظم أفرقة الموائد المستديرة المساعدة من وكالة واحدة على الأقل من الوكالات الأعضاء في الفريق العالمي المعني بالهجرة في وضع ورقة عمل و/أو إدارة اجتماعات المائدة المستديرة.

١٦٧ - وجرى أيضاً استعراض العلاقات القائمة مع المجتمع المدني وكان هناك توافق في الآراء على أن الغرض الأساسي من المنتدى هو إتاحة الفرصة لإقامة حوار بين الحكومات. كما كان هناك تسليم بأن هذا الحوار يحتاج إلى إثراء من خلال إقامة علاقة مع المجتمع المدني. وقد اعتبر أن هذا النهج الذي اتبع في منتدى مانيلا قد حقق توازناً سليماً في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تتطور هذه العلاقة بطرق عدة، منها تحقيق تواصل أشمل مع الحكومات، وتوسيع نطاق أصحاب المصلحة، مع التركيز بوجه خاص على القطاع الخاص، وتعزيز عملية التشاور المستمر على الصعيد الوطني وزيادة المشاركة في عملية التحضير لاجتماعات المجتمع المدني.

١٦٨ - وأثارت مسألة إقامة علاقات مع المنظمات والعمليات الإقليمية عدداً من التعليقات من الحاضرين. وتم التركيز على أهمية المشاورات والعمليات الإقليمية من جانب بعض الوفود التي شجعت أيضاً على تحسين الاتصال بين المنتدى وهذه المبادرات، وذلك لأسباب منها على الأخص نشر الأفكار وتعزيز الحوار بشأن النهج العملية المتبعة في معالجة مسائل الهجرة والتنمية الإقليمية. وينبغي للحكومات المشاركة في المشاورات والعمليات الإقليمية أن تبقي المنتدى على علم بأخر التطورات عن المبادرات الإقليمية للهجرة والتنمية، تمشياً مع توصيات المائدة المستديرة ٣.

١٦٩ - ومع أن التمويل المخصص للمنتدى لم يعتبر مسألة ساخنة بفضل المساهمين من الجهات الحكومية وغير الحكومية، فقد أشار عدد من الوفود إلى الحاجة إلى توسيع قاعدة المانحين. والسبب المنطقي لذلك يتكون من شقين: ملكية المنتدى من عدد متزايد من البلدان، ووجود حاجة للتخلص من إمكانية وجود مفاهيم مفادها أن المنتدى هو عملية تتحكم فيها الجهات المانحة. وفي حين اعتبر الاقتراح المتعلق بنظام الأنصبة المقررة اقتراحاً غير عملي، فقد شجع عدد من الوفود على تقديم التبرعات، وإن كانت رمزية. ويمكن تقديم هذه التبرعات مباشرة إلى الرئيس الحالي أو إلى حساب الوحدة الخاصة لدعم المنتدى الذي أنشأته المنظمة الدولية للهجرة والذي سيخصص لتمويل الأنشطة ذات الصلة بالمنتدى. والجهات المانحة من الحكومات والمؤسسات الخاصة مدعوة إلى تقيد مخصصاتها بالحد الأدنى.

١٧٠ - وشجع الرئيس المشاركين على التمسك بحزم بالخصائص التي تجعل المنتدى جهدا فريداً ومكاناً لحوار حقيقي وصريح حيث يستطيع ممثلو الحكومات أن يتبادلوا الأفكار والخبرات، وحتى عندما لا تحقق النجاح. كما أعرب عن تأييده لاتباع نهج يحقق توازنا أفضل بين الهجرة والتنمية، ودعا صانعي السياسات الإنمائية إلى زيادة تعميق مشاركتهم في المستقبل.

الجلسة العامة الختامية

١٧١ - قدّم المقررون العامّون للموائد المستديرة الثلاث تقارير عن النتائج الرئيسية، واقترحوا بنود إجراءات المتابعة من مناقشتها على النحو التالي: السيدة باتريشيا ستو. توماس (الفلبين) للمائدة المستديرة ١؛ والسيد هان - موريتس شابفيلد (هولندا) للمائدة المستديرة ٢؛ والسيدة جوديث ماكغريغور (المملكة المتحدة) للمائدة المستديرة ٣. ويرد مضمون بياناتهم في التقرير الختامي. وترد في المرفق الأول قائمة بإجراءات المتابعة الملموسة التي يُرجّح أن تعالَج و/أو تنفَّذ قبل اجتماع المنتدى المقبل في أثينا.

١٧٢ - وقدم السيد بيتر ساذرلاند تلخيصا لنتائج المائدة المستديرة المعنية بمستقبل المنتدى؛ فأشار إلى أنه كان هناك تأييد جماعي لإنجازاته، وخاصّة في تغيير طريقة تفكير الحكومات، واللغة التي تستعملها، وكيفية تعاملها مع بعضها البعض بشأن قضايا الهجرة والتنمية.

١٧٣ - وأشار السيد أثناسيوس ناكوس، نائب وزير الداخلية في اليونان، بصفته الرئيس المقبل للمنتدى، إلى أن استعدادات اليونان لمنتدى العام القادم قد بدأت، بإنشاء فريق متعدد الوكالات بما في ذلك فريق خبراء المواضيع الوطنيون والدوليون. وأوكلت الحكومة مهمة تنظيم عنصر المجتمع المدني لمؤسسة ألكساندروس أوناسيس للرفاه العامّ، التي سبق أن اضطلعت بمهامّها الجديدة بعد مراسم التسليم من مؤسسة أيالا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، في مانيلا. وستعمل اليونان على ضمان استمرارية المنتدى وذاكرته المؤسسية. ويمكن أن تكون وحدة الدعم الجديدة أداة مفيدة في هذا الصدد. ويمكن خدمة هدف الاستمرارية على نحو أفضل بتشكيل وحدة مرنة صغيرة لخدمة كل رئاسة من الرئاسات وفقا لاحتياجاتها الخاصة.

١٧٤ - وتقترح اليونان بأن يكون الموضوع الرئيسي لمنتدى أثينا لعام ٢٠٠٩، ”إدماج سياسات الهجرة في استراتيجيات التنمية لفائدة الجميع، ولا سيّما بلدان المنشأ“. وتعهدت حكومة اليونان بتقديم مشاركتها ودعمها الكاملين للاجتماع المقبل للمنتدى الذي تعتزم استضافته في أثينا، يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

١٧٥ - وحدد السيد إستيبان كونيخوس، رئيس المنتدى، في استنتاجاته وتوصياته الختامية، الإنجازين البارزين اللذين حققهما منتدى مانيلا، بالاستمرارية والتغيير: الاستمرار والمضي قدما في عملية التشاور والتعاون التي بدأت في بروكسل عام ٢٠٠٧، وتغيير الطريقة التي ينظر فيها العالم إلى الهجرة والتنمية. وقد مضى الاجتماع قدما باتخاذ عدة خطوات أكثر حسما، في سياق عملية مستمرة لتغيير طريقة تفكير الحكومات وإجراءاتها المتعلقة بالهجرة والتنمية، وتغيير الطريقة التي تتعامل بها الحكومات مع بعضها البعض بشأن هاتين المسألتين المترابطتين. وقد قام بذلك من خلال البناء على المنجزات الملموسة للاجتماع الأول في بروكسل، وتعزيز الهياكل التي تضمن استمرارية العملية.

١٧٦ - واختارت الفلبين، في إطار عملية التغيير، موضوع ''حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية''، من أجل تحويل النقاش من الحجج العقلانية المعتادة للفوائد الاقتصادية للهجرة، إلى العودة به إلى المهاجرين وأسرهم. فإن أعظم ثروة لأي بلد هي شعبه، أما فوائد التنمية التي يمكن أن يحققها هذا الشعب، فتتحقّق فقط عندما تؤمن له الحماية والدعم اللازمان.

١٧٧ - وعمل الطابع غير الرسمي للعملية، من دون إعلانات أو التزامات رسمية، على مساعدة الحكوماتِ على تحقيق المزيد في مجال الشراكات والممارسات الجيدة، مما قد يمكن تحقيقه في مناقشات رسمية أخرى عن المبادئ والعقائد. وتشهد النتائج الملموسة التي أحرزها مقررو اجتماعات المائدة المستديرة على أن الحكومات في صدد تحقيق توافق معين للآراء بالتفاهم، بشأن ماهية الصلات المهمة التي تربط بين الهجرة والتنمية، وأماكن تواجد الثغرات المعرفية، وكيفية سد تلك الثغرات. وتقرّب الحكوماتِ خطوة واحدة من الاتفاق على حلول مشتركة للتحديات المشتركة. وتقربها أكثر من تحقيق توافق آراء بشأن العمل.

١٧٨ - وبات المنتدى الآن راسخ الجذور بوصفه عملية مستمرة، تتولاها الحكومات، ولا يتحكّم فيها المانحون، وذات صلات بالأمم المتحدة. ولا تزال العلاقات مع الفريق العالمي المعني بالهجرة، والمجتمع المدني، تتطور بوجه عام. وينبغي أيضا تكييف الأولويات المواضيعية مع الظروف العالمية المتغيرة، مثل الأزمة المالية العالمية الحالية. وينبغي أن يظل اتساق السياسات والمؤسسات على جدول أعمال المنتدى. ويمكن أن يوفر المنتدى الإطار لإجراء استعراضات دورية للبيانات والبحوث والمنهجيات وأساليب التقييم والبرامج التجريبية وللكيفية التي يمكن بها أن تقوم الحكومات بإدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية الخاصة بها.

١٧٩ - وسوف تسلم الفلبين شعلة المنتدى إلى جمهورية اليونان، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في أثينا.

١٨٠ - وأكد نولى دي كاسترو، نائب رئيسة الفلبين في كلمته الختامية، على التزام الحكومة ''بنداء مانيلا إلى العمل''، الذي يدعو الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، إلى كفالة كون السياسات والممارسات التي تتعلق بالهجرة والتنمية متسقة ومنصفة ومراعية للاعتبارات الجنسانية. ولاحظ أن منتدى مانيلا قد حقق هدفه المتمثل في تجاوز ''تعريف'' الهجرة والتنمية، إلى ''كيفيّة'' تناولهما ككيفية إدراج الهجرة في استراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية؛ وتعميم مهارات العمال المهاجرين؛ وقياس فعالية الجهود الدولية الرامية إلى حماية العمال المهاجرين، وغيرها من الأمور. ويمكن للتعاون الوثيق بين الحكومة والمجتمع المدني؛ وبين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة؛ أن يؤدّي إلى تحقيق البرامج اللازمة على أرض الواقع، وتوزيع المسؤوليات عن الهجرة والتنمية. ولكن الحكومات الآن، بتحويل التركيز من الخطة الكلية إلى برامج محددة على الأرض، أضحت بحاجة إلى إعطاء الأولوية لتوليد الموارد من أجل كفالة تمويل البرامج المخصصة للمهاجرين تمويلا كافيا ووافيا.

المرفق الأول

النتائج المقترحة لمنتدى مانيلا ٢٠٠٨[1]

المائدة المستديرة ١-١

١ - إنشاء فريق عامل معني بحماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية، يمكنه أن يجري دراسة عن الصلات الفعلية بين توفير الحماية للمهاجرين وقدرتهم على المساهمة في التنمية.

٢ - وضْع خلاصة لأفضل الممارسات على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي بشأن حماية المهاجرين، التي يمكن محاكاتها ورصدها بشكل مستمر.

٣ - الاستمرار في عقد اتفاقات ثنائية، واتفاقات أخرى؛ حيثما لا توجد بروتوكولات ملزمة لضمان الحماية عمليا.

٤ - تعهد بناء القدرات في كل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء، وذلك لضمان توفير الرعاية والحماية للمهاجرين من خلال المؤسسات والهياكل والآليات، ذات الصلة.

٥ - رصد نتائج ومقترحات وتوصيات المنتدى وتقييمها.

٦ - استكشاف إمكانية إقامة روابط أوثق مع منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

المائدة المستديرة ١-٢

٧ - إعداد فهرس للممارسات الجيدة في مجال الترتيبات المشتركة لدعم المهاجرين والمغتربين، وتمكينهم؛ من أجل أن يساهموا في التنمية.

٨ - وضع قاموس مصطلحات موحّد أو معجم مصطلحات موحّد يغطي مجال عملية الهجرة، من أجل تعزيز زيادة الفهم المشترك.

٩ - النظر في إصدار سندات للمغتربين للاستفادة من ثرواتهم في تحقيق التنمية.

١٠ - إنشاء ''مصارف'' للمشاريع يمكن لجماعات المغتربين أن تقوم بدعمها.

١١ - دعم برامج مثل الفريق العامل التابع لمجموعة الثماني المعني بالتحويلات المالية العالمية، ومعهد أفريقيا للتحويلات المالية.

(١) ملاحظة: أُبرزت النتائج العملية التي يرجح أن تنفذ على المديين القصير والمتوسط بحروف داكنة.

١٢ - تشجيع اتخاذ تدابير لتعزيز التمتع بالحقوق السياسية، والمشاركة السياسية، مثل التصويت في الخارج، وازدواج الجنسية، من أجل تعزيز استمرار الارتباط بالوطن.

١٣ - احترام الكرامة الإنسانية، والحقوق الأساسية، بغض النظر عن وضع إقامة المهاجرين والمغتربين.

المائدة المستديرة ٢-١

١٤ - إجراء تقييمات لبعض الخطط التجريبية للهجرة الدائرية (مثل موريشيوس - فرنسا)، لتقييم أفضل الممارسات وإبرازها؛ ولإثراء خلاصة الممارسات الجيدة المتعلقة بترتيبات العمالة المؤقتة الثنائية التي أعدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية لصالح إسبانيا والمغرب.

١٥ - توسيع وتحديث خلاصة السياسات المتعلقة بأفضل الممارسات بشأن ترتيبات العمل المؤقت الثنائية، التي أعدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، لإسبانيا والمغرب؛ وإدراج معلومات الاتصال بالأشخاص في البلدان التي لديها خبرة في هذه الأنواع من البرامج.

١٦ - إنجاز المشروع الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٧، لتقييم كيفية تخفيض تكاليف الهجرة من خلال زيادة مشاركة المصارف والمؤسسات المالية.

١٧ - تجميع المعلومات لجميع الحكومات عن المواقع الشبكية المتاحة، وغيرها من وسائط الإعلام المتعلقة بفرص العمل في الخارج، و/أو العرض المتاح من اليد العاملة التي تسهل الأشكال ''المطابقة'' لهجرة اليد العاملة والأشكال العادية لها.

١٨ - استكشاف كيفية قيام المنظمات الدولية والمنظمات الأخرى بإرشاد المهاجرين؛ وتقييم كيفية عمل المراكز الإعلامية للمهاجرين (في مالي، مثلا) على تحقيق هجرة أكثر استنارة.

المائدة المستديرة ٢-٢

١٩ - إجراء بحوث موجهة بشأن تكاليف ومنافع الهجرة النظامية وغير النظامية والآثار المترتبة عليهما، في تنمية البلدان النامية ذات تدفقات المهاجرين الداخلية والخارجية الكبيرة.

٢٠ - تنظيم اجتماع لرؤساء العمليات التشاورية الإقليمية، ربما في بانكوك، لتبادل المعلومات عن الأنشطة والإنجازات ذات الصلة بالهجرة والتنمية (انظر أيضا المائدة المستديرة ٣-٣ أدناه).

٢١ - وضع طريقة منهجية لجمع البيانات عن الاتجار غير المشروع، وتحليلها (بالاستناد مثلا، إلى قاعدة البيانات النموذجية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التابعة للمنظمة الدولية للهجرة؛ وتوسيع ذلك ليشمل الظروف الاقتصادية للضحايا).

٢٢ - استكشاف ما يمكن أن تتعلمه المناقشات التي دارت في المنتدى وفي العمليات التشاورية الإقليمية، من بعضها بعضا عن الممارسات الجيدة بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، بما في ذلك بناء القدرات والتعاون الدولي للحد من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وهذا ما يشكل متابعة لنتائج منتدى بروكسل، وصِلة مع نتائج المائدة المستديرة ٣.

المائدة المستديرة ٣-١

٢٣ - إنشاء فريق عامل للبيانات والبحوث لجمع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والوكالات الدولية والأوساط الأكاديمية، للنظر في كيفية تحسين البيانات والبحوث. وسيكون هذا الفريق فريقا مخصصا يعمل كمركز لتبادل المعلومات من أجل مواكبة المبادرات المتعلقة بالبيانات والبحوث ذات الصلة؛ وتعزيز قابلية الأنشطة الحالية للمقارنة، وإمكانية الوصول إليها؛ وتقديم المشورة إلى اجتماعات المنتدى بشأن أكثر النتائج والتوصيات أهمية؛ وتحديد السبل للاستفادة من البيانات والاستنتاجات ذات الصلة بالبحوث الصادرة عن اجتماعات المنتدى. ويمكن لهذا الفريق العامل أن يستكشف عدة تدابير، كتعزيز التعاون الإقليمي على تحسين البيانات والبحوث، وتنفيذ مشروع تجريبي لتشجيع القيام بأفضل الممارسات في مجال جمع البيانات وتبادلها.

٢٤ - وينبغي لفرادى الدول أن تكفل إدراج أسئلة كافية ووافية عن الهجرة في جميع تعدادات جولة تعدادات السكان الوطنية لعام ٢٠١٠، بالنظر إلى أهمية الفرصة التي تتيحها جولة عام ٢٠١٠ لجمع بيانات جيدة عن الهجرة.

٢٥ - مواصلة جهود بناء القدرات في مجال البيانات والبحوث، والاعتراف بالمصلحة والضرورة المشتركتين لتحسين القدرات التقنية في هذا المجال، بما يحقق فوائد مباشرة لفرادى البلدان - بما في ذلك كيفية تمكّن البلدان من تحسين مساهمتها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها - وكذلك مساهمتها بصفة عامة في تحسين الفهم المشترك للهجرة والتنمية وآثارها في جميع أنحاء العالم.

المائدة المستديرة ٣-٢

٢٦ - يجب أن يظل موضوع اتساق السياسات والمؤسسات مدرجا باستمرار في جدول أعمال المنتدى لضمان دوام التركيز عليه ومده بالزخم.

٢٧ - ينبغي إجراء الدراسة الاستقصائية بشأن اتساق السياسات والمؤسسات مجددا، ربما مرة كل سنتين؛ وتضمينها أسئلة مفتوحة، تكمل الأسئلة التي يجاب عليها بنعم/لا في الدراسة الحالية.

٢٨ - توفير منبر للمنتدى، أو إنشاء فريق عامل تابع له، معني باتساق السياسات والمؤسسات، من خلال موقع المنتدى على الإنترنت لضمان تبادل المعلومات بشكل مستمر؛ وتحفيز تحديد ونشر أفضلِ الممارسات في مجال اتساق السياسات والمؤسسات. ويضمن ذلك أيضا بقاء مسألة اتساق السياسات والمؤسسات الحاسمة، على جداول أعمال المنتدى في المستقبل.

٢٩ - بإمكان المنتدى أن يحفز إجراء تقدير وتقييم لمجموعة السياسات والمبادرات الجديدة، بما في ذلك إدراج الهجرة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والسياسات الإنمائية للجهات المانحة. وتوصي ورقة العمل بأن يعقد المنتدى اجتماعا للخبراء قبل اجتماع اليونان لمناقشة أفضل طرائق البحث من أجل تقييم السياسات والبرامج. ويشكل وضع كتيب إحدى الإمكانيات.

٣٠ - ينبغي دعم مراكز التنسيق الوطنية للمنتدى من أجل تعزيز اتساق المؤسسات، ومساعدة الحكومات على اعتماد آليات تنسيق جديدة مشتركة بين الوزارات.

المائدة المستديرة ٣-٣

٣١ - عقد اجتماع لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية، ربما في بانكوك، في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. ويعقد الاجتماعَ برعاية أستراليا؛ وتنظمه المنظمة الدولية للهجرة؛ وتُعرض نتائجه في أثينا عام ٢٠٠٩.

٣٢ - ينبغي للمنتدى أن يواصل القيام بدوره كموقع لتبادل الآراء بشكل غير رسمي بين العمليات التشاورية الإقليمية، والمنتديات والمبادرات الأقاليمية، وعمليات التكامل الإقليمي، بما في ذلك عن طريق استخدام الموقع الشبكي للمنتدى من أجل التبادل المستمر للمعلومات عن أنشطة هذه المنتديات.

٣٣ - ينبغي النظر في عقد لقاءات جانبية أثناء الاجتماع المقبل للمنتدى في اليونان تخصص للمنتديات الإقليمية الراغبة في تبادل الخبرات فيما بينها.

المرفق الثاني

أفرقة المائدة المستديرة

المائدة المستديرة ١: الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان

المنسقة: إستريلا لاجوم رومان

المائدة المستديرة ١-١: حماية حقوق المهاجرين - مسؤولية مشتركة

الرئيسان المشاركان: الإمارات العربية المتحدة والفلبين

أعضاء الفريق: الأرجنتين، إندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، شيلي، الصين، كندا، مصر، المكسيك، النرويج، نيجيريا، هولندا

المائدة المستديرة ١-٢: تمكين المهاجرين والمغتربين من أجل المساهمة في التنمية

الرئيسان: بلجيكا والسلفادور

أعضاء الفريق: الأرجنتين، إكوادور، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، الجزائر، سويسرا، الصين، غانا، فرنسا، مصر، المغرب، المكسيك، نيجيريا، اليونان

المائدة المستديرة ٢: قدرة الهجرة الآمنة والنظامية على تحقيق أثر أقوى في التنمية

المنسقة: الدكتورة إيرينا أوملانيوك

المائدة المستديرة ٢-١: إتاحة المزيد من الفرص للهجرة النظامية

الرئيسان المشاركان: بنغلاديش وكندا

أعضاء الفريق: إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، السويد، الفلبين، كوستاريكا، مصر، المغرب، موريشيوس، نيكاراغوا، الهند

المائدة المستديرة ٢-٢: إدارة الهجرة وتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية إلى أدنى حدد ممكن

الرئيسان المشاركان: أستراليا وتايلند

أعضاء الفريق: إكوادور، البرازيل، بيلاروس، جنوب أفريقيا، فرنسا، كوريا، مصر، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، اليونان

المائدة المستديرة ٣: ضمان اتساق السياسات والمؤسسات وإقامة الشراكات فيما بينها

المنسق: الدكتور رولف جيني

المائدة المستديرة ٣-١: تعزيز أدوات جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن الهجرة والتنمية

الرئيسان المشاركان: الأرجنتين وفنلندا

أعضاء الفريق: تركيا، السنغال، المغرب، المكسيك، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المائدة المستديرة ٣-٢: اتساق السياسات والمؤسسات بشأن الهجرة والتنمية في إطار الحكومة

الرئيسان المشاركان: إندونيسيا وسويسرا

أعضاء الفريق: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، تايلند، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، غانا، فرنسا، المملكة المتحدة، الهند

المائدة المستديرة ٣-٣: العمليات التشاورية الإقليمية، والمنتديات التشاورية الأقاليمية، والمنظمات الإقليمية، وعمليات التكامل الاقتصادي، عند نقطة التقاء الهجرة والتنمية

الرئيسان المشاركان: البرازيل وفرنسا

أعضاء الفريق: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، تايلند، جنوب أفريقيا، غانا، الهند

المرفق الثالث

المساهمات المالية لتغطية نفقات استضافة الفلبين للمنتدى العالمي

البلدان المانحة	المبلغ	الغرض
أستراليا	٠٠٠ ٢٠ دولار	تعويضات المستشارين
هولندا	٠٠٠ ٢٨٥ يورو	دون تقييد وجه الإنفاق
النرويج	٠٠٠ ١٠٠ يورو	مشاركة أقل البلدان نموا
المملكة المتحدة	٠٠٠ ٣٥ جنيه إسترليني	مشاركة أقل البلدان نموا
سويسرا	٠٠٠ ٢٣٠ فرنك سويسري	الأنشطة التحضيرية/تعويضات المستشارين
السويد	٠٠٠ ٧٠٠ كرونا سويدية	مشاركة أقل البلدان نموا
بلجيكا (عن طريق المنظمة الدولية للهجرة)	٠٠٠ ١٠٠ يورو	مشاركة مكتب السياسات الإنمائية/خدمات المؤتمرات
اليونان	٠٠٠ ١٠٠ يورو	مناسبات تحضيرية/دون تقييد وجه الإنفاق
الدانمرك	٠٠٠ ١٠٠ يورو	دون تقييد وجه الإنفاق
أيرلندا	٠٠٠ ١٠٠ يورو	دون تقييد وجه الإنفاق
إسبانيا	٠٠٠ ١٠٠ يورو	دون تقييد وجه الإنفاق
جهات مانحة أخرى		
مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ	٠٠٠ ٢٠٠ يورو	مشاركة مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ
مؤسسة ماك آرثر	٠٠٠ ٢٣٦ دولار	مشاركة أقل البلدان نموا

المرفق الرابع

برنامج يومي المجتمع المدني

٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية **٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨** **مركز الفلبين للاتفاقيات الدولية، مانيلا**	
الأحد، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر	
١٠/٠٠ - ١٩/٠٠	**تسجيل المشاركين/الوفود** فندق The Heritage Hotel في مانيلا
١٧/٣٠ - ١٩/٣٠	**حفل استقبال** قاعة الحفلات الكبرى بفندق The Heritage Hotel
الاثنين ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر تنعقد جميع الجلسات في الطابق الثاني، مبنى الأمانة العامة، مركز الفلبين للاتفاقيات الدولية، ما لم يعلن عن خلاف ذلك.	
٨/٣٠ - ٩/٣٠	**الجلسة العامة الافتتاحية** غرفتا الاجتماع ٢ و٣، مبنى الأمانة العامة **حفل افتتاح يومي المجتمع المدني للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٨** **كلمة ترحيبية:** جيم أغوستو زوبيل دي أيالا الرئيس والمدير العام، شركة أيالا نائب رئيس مشارك، مؤسسة أيالا **خطاب افتتاحي:** شاران بورو رئيسة المؤتمر رئيسة الاتحاد الدولي لنقابات العمال **تقرير عن يوم المجتمع المدني في بروكسل لعام ٢٠٠٧:** فرانسواز بيسار مديرة مؤسسة الملك بودوان

٩/٣٠ - ١٠/١٥	**جلسة عامة** غرفتا الاجتماع ٢ و٣، مبنى الأمانة العامة **المائدة المستديرة ١: الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان** المتكلم: مانولو أبيلا كبير المستشارين التقنيين البرنامج الآسيوي لإدارة هجرة العمال منظمة العمل الدولية **المائدة المستديرة ٢: قدرة الهجرة الآمنة والنظامية على تحقيق أثر أقوى في التنمية** المتكلم: خالد قصر زميل محاضر في السياسات الخارجية نائب مدير مشروع بروكينغز - برن بشأن التشريد الداخلي، معهد بروكينغز **المائدة المستديرة ٣: ضمان اتساق السياسات والمؤسسات وإقامة الشراكات فيما بينها** المتكلمة: سوزان مارتن المديرة التنفيذية معهد دراسات الهجرة الدولية، هرزبرغ أستاذة الهجرة الدولية، جامعة جورجتاون
١٠/٣٠ - ١٢/٠٠	**حلقات عمل متزامنة** **إسماع أصوات من مناطق العالم:** **منظورات وضرورات وتوصيات إقليمية في الهجرة الدولية والتنمية** ستُخصص حلقات العمل هذه لمناقشة شواغل مناطق العالم التي تحتل الصدارة في عدد المهاجرين. وستركز المناقشات على مسائل شاملة مثل أدوار المهاجرات والمخاطر التي يواجهنها؛ والأسر التي يتركها المهاجرون وراءهم؛ والاستفادة من التحويلات المالية من أجل التنمية؛ ومسائل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ستركز المناقشات أيضا على ديناميات تدفقات المهاجرين داخل المنطقة الواحدة وفيما بين المناطق، مثل اتجاهات الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، واتجاهاتها فيما بين بلدان الجنوب نفسها، وتأثير تلك الاتجاهات على التنمية.

١ - آسيا والمحيط الهادئ/الشرق الأوسط (غرفة الاجتماع ٥) الرئيسة: إيلين سناء المديرة التنفيذية مركز الدفاع عن المهاجرين، الفلبين ٢ - أفريقيا/أوروبا (غرفة الاجتماع ٦) الرئيس: أديرانتي أديبوجو منسق شبكة بحوث الهجرة في أفريقيا ٣ - الأمريكتان وبلدان منطقة البحر الكاريبي (غرفة الاجتماع ٢) الرئيس: أوسكار شاكون المدير التنفيذي التحالف الوطني لمجتمعات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
وجبة الغذاء قاعة الاحتفالات، مبنى الأمانة الموضوع: **العامل المهاجر: شريك في التنمية في البلد المضيف والبلد الأصلي** الرئيس: الأب إدوين كوروس الأمين التنفيذي اللجنة الأسقفية لتقديم رعاية البابوية للمهاجرين والمرتحلين، مؤتمر القساوسة الكاثوليك في الفلبين، وعضو اللجنة المنظمة الفلبينية فريق المتكلمين: أوسكار شاكون المدير التنفيذي التحالف الوطني لمجتمعات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٢/٠٠ - ١٣/٣٠

	تشوكو – إميكا تشيكيزي المدير التنفيذي المؤسسة الأفريقية للتنمية	
١٣/٣٠ – ١٥/٣٠	**اجتماعات المائدة المستديرة**	
١-١- حماية حقوق المهاجرين – مسؤولية مشتركة غرفة الاجتماع ٥ الرئيسة: نيشا فاريا باحثة أقدم شعبة حقوق المرأة منظمة رصد حقوق الإنسان الخبراء الاستشاريون: باتريسيا ستو. توماس، وزيرة سابقة للعمل والتوظيف في الفلبين، ورئيسة مصرف التنمية في الفلبين حميدو با، خبير في الهجرة الدولية، المؤسسة السنغالية للهجرة رولا أبي مرشد، باحثة، معهد دراسات الهجرة الدولية، جامعة جورجتاون	**٢-١- تهيئة المزيد من الفرص للهجرة النظامية** غرفة الاجتماع ٦ الرئيسة: سوفت تايلور مؤسسة ومنسقة شبكة اتحاد الممرضات العالمي (Unison Overseas Nurses Network) المملكة المتحدة الخبراء الاستشاريون: فيليب مارتن، أستاذ اقتصاديات الزراعة والموارد، جامعة كاليفورنيا في ديفيس غرايم هوغو، زميل أبحاث أستاذية جامعية وأستاذ الجغرافيا، مدير المركز الوطني للتطبيقات الاجتماعية لنظام المعلومات الجغرافية، جامعة أديلايد، أستراليا لورنس داكويكوي، رئيس شعبة الاقتصاد، جامعة دو لاسال، مانيلا	**٣-١- تعزيز أدوات جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن الهجرة والتنمية** غرفة الاجتماع ٢ الرئيسة: ليونير تشياريلو المدير التنفيذي ورئيس قسم السياسات شبكة سكالابريني الدولية للهجرة الخبراء الاستشاريون: ريتشرد بلاك، مدير مشارك، مركز ساسكس لبحوث الهجرة، أستاذ الجغرافيا البشرية، جامعة ساسكس مايكل كليمنس، زميل أبحاث، مركز التنمية العالمية أندري روسي، زميل أبحاث، مركز ساسكس لبحوث الهجرة، جامعة ساسكس
١٥/٤٥ – ١٧/٤٥	**اجتماعات المائدة المستديرة**	
١-٢- تمكين المهاجرين والمغتربين من أجل المساهمة في التنمية غرفة الاجتماع ٥	**٢-٢- إدارة الهجرة وتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية** غرفة الاجتماع ٦	**٣-٢- اتساق السياسات والمؤسسات بشأن الهجرة والتنمية في إطار الحكومة** غرفة الاجتماع ٢

الرئيسة: كاثلين نيولاند، المديرة التنفيذية، معهد سياسات الهجرة الخبراء الاستشاريون: أغسطين إسكوبار لاتابي، مركز البحوث والدراسات العليا في الأنتروبولوجيا الاجتماعية، غوادالاخارا، المكسيك الأب فابيو بادجيو، مدير مركز كالابريني للهجرة، مانيلا، الفلبين	الرئيس: راؤول دلغادو وايز، المدير التنفيذي، الشبكة الدولية للهجرة والتنمية، الجامعة المستقلة، زكاتيكاس الخبراء الاستشاريون: نصرة شاه، أستاذة بكلية الطب، جامعة الكويت رونلد سكيلدن، أستاذ زميل في الجغرافيا، جامعة ساسكس جيف كريسب، مستشار خاص في السياسات العامة والتقييم، دائرة وضع السياسات والتقييم، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الرئيسة: غيما أدابا، ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال لدى الأمم المتحدة الخبراء الاستشاريون: سوزان مارتن، المديرة التنفيذية، معهد هرزبرغ لدراسات الهجرة الدولية، أستاذة الهجرة الدولية، جامعة جورجتاون دنيس دريكسلر، محلل السياسات/منسق التواصل الخارجي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
١٩/٠٠ - ٢١/٠٠	**ليلة في المتحف** متحف أيالا، مدينة ماكاتي متحف أيالا متحف للفنون والتاريخ يقع في حي ماكاتي التجاري والمالي. ويشتهر المتحف بمعروضاته عن تاريخ الفلبين المعروفة باللوحات التجسيمية (ديوراما)، وما يحتويه من لوحات كلاسيكية، ومصوغات ذهبية عتيقة من مينداناو تعود للقرنين التاسع والعاشر. وسيفتح المتحف أبوابه خصيصا للوفود المشاركة في يومي المجتمع المدني للمنتدى وذلك لمشاهدة التحف في عرض خاص، وإقامة حفل استقبال على شرف وفود المنتدى.	
٨/٠٠ - ١٠/٠٠	٨/٠٠ - ١٠/٠٠	
اجتماعات المائدة المستديرة ٣-٣- العمليات التشاورية الإقليمية ومسألة الهجرة والتنمية غرفة الاجتماع ٦ الرئيس: ويليام غويس	**حلقة عمل** **الهجرة الدولية في مصلحة العمال والأعمال: أفضل الممارسات من عالم الأعمال والأوساط المهنية** غرفة الاجتماع ٥ الرئيس: ريتشرد إفانز	

المنسق الإقليمي لمنتدى المهاجرين في آسيا الخبراء الاستشاريون: ميشيل كلين سولومون مديرة شعبة السياسات والبحوث والاتصالات في مجال الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة جون بينغهام رئيس شؤون السياسات، اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة	مدير قطري لشركة مانباور، الفلبين **"دور الأطقم الأجنبية في استمرار الصناعة البحرية اليابانية"** المتكلم: يوجي فوجيساوا، رئيس اتحاد بحارة عموم اليابان **"الدروس المستفادة من صناعة النقل البحري العالمية: التجربة اليابانية"** المتكلم: القبطان تاكاو مانجي، رئيس الرابطة الإدارية اليابانية للبحارة الدوليين الصناعة البحرية العالمية صناعة ذاتية التنظيم ترعى مصالح من فيها من عمال وشركات. وستركز هذه الجلسة على إبراز الكيفية التي يعمل بها مالكو السفن ومديروها والبحارة يدا بيد لإقامة صناعة حيوية والحفاظ عليها، صناعة استمرت لعدة قرون، بل منذ العهود الأولى للتجارة الدولية. **"مراعاة الأخلاقيات عند التوظيف في قطاع الرعاية الصحية"** المتكلم: مايا مايور رئيسة رابطة الممرضات الفلبينيات في أمريكا إن الضغوط على أنظمة الرعاية الصحية في البلدان المتقدمة النمو بسبب التحولات الديموغرافية تجبر العديد من الأنظمة الصحية على توظيف العاملين في الرعاية الصحية من البلدان النامية. فما الذي يُفعل لكفالة احترام أخلاقيات ممارسات التوظيف لحماية المهاجرين العاملين في الرعاية الصحية؟
١٠/٣٠ - ١٣/٠٠	**جلسة عامة** غرفتا الاجتماع ٢ و٣، مبنى الأمانة العامة **ما بعد المنتدى العالمي للهجرة والتنمية: من الدعوة إلى وضع السياسات فالعمل** الرئيسة: شاران بارو خطاب: جوناثان فانتون رئيس مؤسسة ماك آرثر عروض عن أعمال جميع اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل بشأن إسماع أصوات من مناطق العالم وأفضل الممارسات في مجال الأعمال على الصعيد الدولي، والاستنتاجات والتوصيات. يلي ذلك مناقشة بشأن الخطوات المقبلة ومستقبل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

١٣/٠٠ - ١٥/٠٠	**وجبة الغذاء** قاعة الاحتفالات، مبنى الأمانة العامة **التواصل والاتصال: تمكين المهاجرين من أجل التنمية** الرئيسة: دوريس ماغسايساي - هو الرئيسة والمديرة التنفيذية لشركة ماغسايساي البحرية عضو اللجنة التحضيرية الفلبينية فريق المتكلمين: لوري فورمان المديرة الإقليمية، الشؤون المجتمعية في آسيا والمحيط الهادئ والصين العظمى واليابان، بشركة مايكروسوفت مانويل أوروزكو مدير التحويلات المالية والتنمية، منظمة الحوار بين البلدان الأمريكية
١٥/٠٠ - ١٧/٣٠	**الجلسة العامة الختامية** غرفتا الاجتماع ٢ و٣، مبنى الأمانة العامة **التفاعل بين المجتمع المدني والحكومات** الرئيسان المشاركان: شاران بارو إستيبان كونيخوس، وكيل وزارة الخارجية في الفلبين، ورئيس اللجنة التوجيهية للمنتدى **مناقشة عامة ومنتدى مفتوح مع المجتمع المدني ووفود الحكومات. الإجابات الحكومية** ملاحظات ختامية: شاران بارو التسليم الرسمي لمهام تنظيم يومي المجتمع المدني للمنتدى من مؤسسة أيالا (الجهة المنظمة ليومي المجتمع المدني لعام ٢٠٠٨) إلى مؤسسة أوناسيس (الجهة المنظمة لأيام المجتمع المدني لعام ٢٠٠٩) مع مؤسسة الملك بودوان (الجهة المنظمة لأيام المجتمع المدني لعام ٢٠٠٧).
١٧/٣٠ - ١٩/٣٠	**حفلة توديع** صالة الشخصيات التنفيذية

المرفق الخامس

تقرير عن اجتماع المجتمع المدني

المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

حوار المجتمع المدني

مانيلا ٢٠٠٨

التقى في المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية في مانيلا، ٢٢٠ مندوباً من جميع أنحاء العالم، يمثلون المخاوف التي تنتاب نحو ٢٠٠ مليون مهاجر، للنظر في حقوق المهاجرين وأشكال حمايتهم، وتوسيع السبل القانونية للهجرة، ومناقشة التحدي المتمثل في تحقيق الاتساق داخل الدول وعبر الحدود.

وقد جرت مداولاتنا في وقت يشكل تحدياً غير عادي: فحكومات العالم تسعى جاهدة للتصدي للأزمة المالية العالمية، ومواجهة تهديد تغير المناخ، في مرحلة أصبحت فيها سياسات الهجرة أكثر تقييداً في العديد من المناطق.

وندرك التحدي الذي يواجه وضع هيكل عالمي للاعتراف بحقوق المهاجرين وأشكال حمايتهم، واحترامها، بوصف ذلك من المسؤوليات التي تقع على عاتق الأمم المتحدة، ولا تقلّ إلحاحا عن الحاجة إلى إدارة عالمية شفافة للنظام المالي، أو الحاجة الملحّة للحد من انبعاثات الكربون. وتفيد تقديرات منظمة العمل الدولية بأن نحو ٢٠ مليون عامل سيفقدون وظائفهم بسبب ركود النمو الاقتصادي، كما أن عدد الأشخاص الذين يكافحون للعيش بأقل من دولارين في اليوم سيزداد بمقدار ١٠٠ مليون شخص. وسيتأثر بذلك العديد من العمال المهاجرين، كما أن أسَرهم ستصبح من بين الفقراء الجدد.

وعلينا أن نعمل على أن تنتج جميعُ حالات الهجرة عن خيار حرٍّ وواعٍ.

وإذا كانت الهجرة الطوعية تسهم في التنمية على نحو هام، فإننا ندرك جميعاً أنها لا تمثل بديلاً لسياسات التنمية ولا يمكن استخدامها بهذه الصفة. ومن واجب الحكومات إنشاء إطار من القوانين والسياسات والمؤسسات التي تتيح تحقيق هذه الإمكانية الإيجابية للهجرة. وقبل كل شيء، يجب ألا يتحوَّل انتباه الحكومات في بلدان منشأ المهاجرين، نتيجةً للفوائد المالية القصيرة الأجل الناتجة عن التحويلات المالية للهجرة، عن ضرورة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، على أن يكون في صميم هذه التنمية مواطنون ممكَّنون يهاجرون فقط باختيارهم. وينبغي لحكومات بلدان المقصد، من جهتها، عدم استخدام سياسات التنمية

أو المساعدة الإنمائية كأداة للقسر. ففي عالم لا يني يزداد تكاملاً، يمكن أن تحمل الهجرة فوائد بالنسبة لبلدان المنشأ وبلدان المقصد في آن معاً، وكذلك للذين يهاجرون بمحض اختيارهم.

التوصيات الرئيسية

- على جميع الحكومات أن تنظر في فوائد الهجرة ومقاومة إغراء تخفيض أعداد المهاجرين في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.
- يُطلب إلى الحكومات الاعتراف بالحاجة إلى وضع هيكل عالمي لكفالة اتباع نهج قائم على الحقوق فيما يتعلق بالهجرة. ونطلب، علاوة على ذلك، أن تشجع هذه الحكومات الأمم المتحدة على إعادة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية إلى إطار ولايتها الرسمية.
- ينبغي للحكومات إعادة تأكيد التزامها بتحقيق التنمية من خلال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق بوصفها أولويات التنمية.

وقد نظر وفد المجتمع المدني في المواضيع ذاتها التي ستناقشها الحكومات عينها خلال الأيام المقبلة. وليس من الممكن إيجاز مداولاتنا في هذا التقرير، إلا أنه يمكن الاطِّلاع على سجل أكثر شمولاً عبر الموقع الإلكتروني للمنتدى (www.gfmd2008.org). وهذا سجل بالتوصيات الرئيسية، ويشمل مضامين حلقات العمل الإقليمية المتكاملة، ونطلب إليكم أن تضعوه في اعتباركم أثناء مداولاتكم.

المائدة المستديرة ١-١: حماية حقوق المهاجرين: مسؤولية مشتركة

التوصيات الرئيسية

ينبغي للحكومات:

- المصادقة على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان وإنفاذها، وهي تنص على المساواة في معاملة المهاجرين وحمايتهم. ويجب أن تشمل هذه المصادقة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسَرهم، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ و ١٤٣.
- مواءمة القوانين الوطنية والسياسات المتعلقة بالهجرة مع حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية هذه، وكفالة احترام مجموعة من الحقوق، بما فيها الحقوق المتعلقة بالصحة والتعليم وحرية تكوين الجمعيات.

- الاعتراف بأن حرية تكوين الجمعيات تنطبق على جميع العمال، بمن فيهم المهاجرون بصرف النظر عن وضعهم.
- إعادة التأكيد على أشكال حماية وحدة الأسرة وتعزيزها، ليس فقط باعتبارها حقاً بذاتها وإنما بوصفها قيمة عملية أساسية، أثبتت عن نجاعتها في التنمية البشرية والتكامل والتماسك الاجتماعي. وتمس الحاجة لإيلاء اهتمام خاص للمسائل التالية وإيجاد علاج لها:

١ - التكاليف الاجتماعية التي تفرضها على الأسَر حالات الانفصال بسبب الهجرة على الأمد الطويل، ولا سيما على الملايين من الأطفال الذين ''يخلِّفهم أهلهم وراءهم''.

٢ - الآثار المترتبة على سياسات الهجرة التي تؤدي إلى تفكيك الأسَر، بما في ذلك اللجوء المتزايد إلى نُهُج لإنفاذ القوانين لا تأخذ الأسرة في الحسبان مطلقاً، والميل إلى معاملة المهاجرين من ذوي المهارات المحدودة وحتى الذين تمس الحاجة الهيكلية إلى عملهم في الواقع، ويزاولون العمل منذ أمد طويل معاملة خاصة كعمال ''مؤقتين'' فحسب، وحرمانهم من حقوق الأسرة.

- الإعراب عن القلق إزاء ظروف خدَم المنازل غير المقبولة، واللاإنسانية في كثير من الأحيان؛

١ - كفالة أن توفر قوانين العمل الوطنية الحماية الكاملة لخدم المنازل.

٢ - إنشاء إطار لتقديم الشكاوى القانونية واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المظالم على نحو سريع ومناسب.

٣ - دعم الأعمال الجارية لمنظمة العمل الدولية والسعي إلى بناء توافق في الآراء لاعتماد اتفاقية بشأن خدم المنازل في عام ٢٠١١.

- وضع لغة موحدة فيما يتعلق بحقوق وحماية المهاجرين في الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- مكافحة تجريم المهاجرين الذين لا يحملون وثائق سفر، وإيلاء اهتمام خاص للمخاطر التي تواجهها المهاجرات، بما في ذلك الاتجار بالبشر وغيرها من المخاطر.

- تحمُّل مسؤولية الاستثمار في التنمية الطويلة الأجل، بما يشمل إيجاد فرص محلية للعمل اللائق، بحيث يسع الأفراد حقاً أن يهاجروا بمحض اختيارهم لا بحكم الضرورة.
- الاعتراف بالأعداد الكبيرة للأطفال المعنيين؛

١ - كفالة أن يتمتع الأطفال المهاجرون بمجموعة الحقوق كاملةً، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، بغض النظر عن وضعهم.

٢ - تنفيذ وقف اختياري لاحتجاز وترحيل المهاجرين الأطفال.

٣ - كفالة أن تتوفر لجميع الأطفال المهاجرين إمكانية الحصول على تسجيل الولادة وحق التمتع بجنسية.

المائدة المستديرة ١-٢: تمكين المهاجرين والمغتربين من المساهمة في التنمية

التوصيات الرئيسية

ينبغي لجميع الحكومات القيام بما يلي:

- الاعتراف بصوت وإسهام منظمات المهاجرين والمغتربين في وضع السياسات، حيث أنها تسهم إسهاماً كبيراً في تنمية أوطانها وبلدان المقصد.
- تخصيص الأموال اللازمة لتمكين منظمات المهاجرين والمغتربين من الإسهام بفعالية أكبر.
- تسهيل نقل التحويلات المالية لجميع المهاجرين عبر القنوات الرسمية وتخفيض كلفتها.
- زيادة إمكانية حصول بلدان المنشأ على المعلومات عن توزيع مهارات مهاجريها ومغترييها لتسهيل وتعزيز المستوى الراهن للإسهام في بلد المنشأ.
- إعادة النظر في سياسات وقوانين الهجرة في بلدان المقصد للسماح للمهاجرين بالعودة مؤقتاً إلى بلدانهم الأصلية من أجل استخدام مهاراتهم لصالح بلد المنشأ وبلد المقصد على حد سواء.

المائدتان المستديرتان ٢-١ و ٢-٢: تعزيز إتاحة المزيد من الفرص أمام الهجرة النظامية وإدارة الهجرة وتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية إلى أدنى حد ممكن

التوصيات الرئيسية

- ينبغي فصل مسألة الهجرة وخطة التنمية عن مسائل الأمن القومي التي لا تكتفي بتجريم المهاجرين وأسَرهم (بمن فيهم الأطفال) فحسب، وإنما تتيح أيضاً ممارسة التمييز والاستغلال وتجريد المهاجرين من الطابع الإنساني. وعوضاً عن ذلك، ينبغي للخطة أن تركِّز على مسائل التنمية والحقوق الأساسية.

- ينبغي للحكومات والمجتمع ككل الاعتراف بإسهامات المهاجرين في بلدان المقصد وتعزيزها. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى ارتكاز السياسات على مبدأ المعاملة بالمثل بين بلدان المنشأ والمقصد.

- لكل شخص الحق في العمل اللائق. وينبغي للحكومات توسيع القنوات أمام الهجرة النظامية، والاعتراف بالنقص القائم لديها في القوى العاملة، واستيعاب طلب المهاجرين الساعين سعياً حثيثاً لإيجاد فرص للعمل.

- يتعين وضع برامج متطورة لتنظيم الهجرة، يستفيد منها المواطنون غير الموثَّقين لكي يصبحوا موثَّقين على أساس معايير عادلة وشفافة.

- ينبغي لكل هجرة أن تؤدي إلى خطوات الحصول على المواطنة الكاملة في بلدان المقصد، إذا رغب المهاجر بذلك. وينبغي أن يكون الاختيار المحض العنصر الرئيسي للمواطنة، بما يشمل إمكانيات ازدواج الجنسية. ويجب أن يُمنح هذا الاختيار أيضاً لعديمي الجنسية.

- لجميع العمال المهاجرين الحق في التمتع بحماية قوانين العمل، ويجب أن يتمكنوا من الحصول على الانتصاف والتماسه لدى التعرض لأي انتهاك. وينبغي أن تؤدي إجراءات التظلم إلى تعليق تنفيذ تدابير الترحيل أو التدابير الإدارية الأخرى.

المائدة المستديرة ٣-١: تعزيز أدوات جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن الهجرة والتنمية
التوصيات الرئيسية

ينبغي للحكومات؛

- القبول بمسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في جمع البيانات، مع الاعتراف بالدور القيِّم الذي يمكن أن تؤدّيه منظمات المجتمع المدني في (أ) سد الثغرات القائمة في البيانات؛ (ب) إعداد انتقادات بناءة بشأن البيانات الحكومية.
- الاعتراف بأهمية حفظ البيانات وتقاسمها من أجل رسم صورة شاملة للهجرة ومسائل التنمية.
- تسهيل جمع البيانات بالتعاون مع المنظمات الدولية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد، بما فيها البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

وينبغي للحكومات:

- زيادة إمكانية الوصول إلى البيانات من أجل تحقيق ما يلي:
  - دعم الوصول إلى البيانات التفصيلية لأغراض البحث.
  - زيادة تبادل البيانات وتعزيز إمكانية الوصول إليها بين الشمال والجنوب.
  - دعم وظيفة تبادل المعلومات بشأن البحوث والبيانات المتعلقة بالهجرة.
- كفالة زيادة مشاركة المجتمع المدني في جمع البيانات من أجل تحقيق ما يلي:
  - تعزيز الدقة في طريقة جمع البيانات واستخدامها.
  - تعزيز الروابط والشراكات مع شبكات البحوث ومنظمات المغتربين.
- معالجة الثغرات في البيانات فيما يخص المسائل ''الصعبة''، بما في ذلك:
  - الوفيات على الحدود، والعنصرية التي تحدث على الحدود.
  - فئات محددة من المهاجرين: الأطفال، والنساء، والمهاجرون الذين يجري الاتجار بهم، والمهاجرون قسراً، والأطفال العاملون، والمهاجرون الداخليون.

المائدة المستديرة ٣-٢: اتساق السياسات والمؤسسات في مسائل الهجرة والتنمية على مستوى الحكومات

التوصيات الرئيسية

يتطلب التنسيق والاتساق المؤسسي من الحكومات ما يلي:

- كفالة إقامة حوار منظَّم بين الكيانات الحكومية المتعاملة مع مسائل الهجرة، بما في ذلك وزارات الهجرة، والعمل، والشؤون الخارجية، والصحة، والعدالة، من جهة، والفروع الحكومية المعنيَّة بإنفاذ القانون، والسلطة التنفيذية، وصنع السياسات.
- تنسيق تنظيم الحوار والتعاون بين الوكالات الدولية ذات الصلة بأفضل وسيلة ممكنة.
- ينبغي للحكومات أن تكفل توافق القوانين الوطنية والاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف، مع معايير حقوق الإنسان والعمل.
- ينبغي للحكومات أن تعتمد سياسات ترمي إلى توسيع نطاق الضمان الاجتماعي وكفالة إمكانية نقل استحقاقات العمال المهاجرين من خلال الاتفاقات الثنائية.
- ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في الأحكام الواردة في تعليماته بشأن عودة المهاجرين، والتي تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين وأبنائهم، وبوجه خاص فيما يتعلق بفترات الاحتجاز والترحيل والتدابير القمعية الأخرى.
- يُطلب إلى جميع الحكومات تجنب احتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين، والنظر في بدائل للاحتجاز والسعي إلى اعتمادها، وعدم احتجاز فئات معينة كالحوامل أو المُرضعات، والأطفال، والناجين من أعمال التعذيب وإساءة المعاملة والصدمات النفسية، والمسنِّين، والمعوقين، والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية خطيرة.
- يجب إصلاح برامج هجرة العمالة المؤقتة لكفالة صياغتها في إطار نهج قائم على الحقوق.
- ينبغي للحكومات أن تتنبه إلى التفكك الاجتماعي والانتهاكات المتكررة جداً لحقوق الإنسان الأساسية والحقوق النقابية للمهاجرين فيما يخص برامج العمالة المؤقتة. وينبغي استخدام خطط العمالة المؤقتة فقط لسدّ الثغرات المؤقتة في احتياجات سوق العمل، وكفالة حماية حقوق المهاجرين، على أن تكون العمالة قائمة على محض الاختيار.

- ينبغي عدم استخدام هذه البرامج كوسيلة لحرمان العمال من حقوقهم واستحقاقاتهم، أو للاستعاضة عن وظيفة عمل دائمة أو التهرب من الالتزامات على صعيد الضمان الاجتماعي وأشكال الحماية الأخرى.
- ينبغي أن يتمتع العمال المشاركون في الخطط المؤقتة بحقوق المساواة في المعاملة والفرص، وحيثما أمكن، بفرص للعمل والإقامة على الأمد الأطول و/أو بخيارات الجنسية للعمال المهاجرين.

المائدة المستديرة ٣-٣: العمليات التشاورية الإقليمية عند نقطة التقاء الهجرة والتنمية
التوصيات الرئيسية

- نحث الحكومات على العمل مع منظمات المجتمع المدني لوضع نماذج أفضل للمشاركة في العمليات التشاورية الإقليمية؛ على أن تحترم النماذج مبدأ التنوع.
- وبالمثل، فإننا نحث الحكومات على تطبيق هذه النماذج على الصعيدين الوطني والعالمي. ويكمن التحدي الآن في كيفية الربط بين مختلف هذه المستويات.

الممارسات التجارية: الهجرة الدولية لصالح العمال والأعمال التجارية: أفضل الممارسات المستمدَّة من العالم التجاري والمهني
التوصيات الرئيسية

- نحث الحكومات على النظر في هيكل الإدارة العالمية لأنشطة النقل البحري كنموذج للتنمية في قطاعات أخرى، كالصحة على سبيل المثال، مع الإشارة بوجه خاص إلى التوظيف، وحقوق العمال، والضمان الاجتماعي، والسلامة والصحة، والمعايير العالمية للتدريب.
- ينبغي للحكومات أن تبدأ بتنظيم أنشطة التوظيف عبر إصدار تراخيص، وفرض عقوبات فعالة، وحظر فرض رسوم على العمال المهاجرين. وينبغي كذلك وضع سياسات لتنظيم دورات إعلامية للعمال المهاجرين، تشمل الإعداد الثقافي، ومناقشة التوقعات، والحقوق وأشكال الحماية.

خاتمة

نود الإشادة بقيادة حكومة الفلبين في صياغة التفاعل بين الممثلين الحكوميين ومندوبي المجتمع المدني. ونعتبر أن هذه الخطوة قيِّمة، ونعرب عن اطمئناننا إزاء التزامات الحكومة.

ثمة أربعة عناصر جديدة هامة في برنامج المجتمع المدني لهذا العام، تشمل ما يلي: (أ) التمديد من يوم إلى يومين؛ (ب) إدماج مدخلات بناءة مستمدَّة من العديد من المشاورات الوطنية والإقليمية للمجتمع المدني، التي شملت آلاف المهاجرين، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والمنظمات الدينية؛ (ج) تقديم ثلاث حلقات عمل بعنوان ''أصوات من المنطقة'' للمنظورات الإقليمية السطحية؛ (د) عرض نقطة الالتقاء الجديدة للممثلين الحكوميين والمجتمع المدني في ختام البرنامج.

ورأى المجتمع المدني أن لهذه العناصر الجديدة قيمة كبرى، ويأمل بأن يجري الاستفادة منها. وقد لاحظ المشاركون الصعوبة القائمة في تمويل الأنشطة السابقة للمنتدى والأنشطة اللاحقة له، والتي تُعد مهمة جداً بالنسبة إلى ''أيام المجتمع المدني''.

ونهنِّئ حكومة هولندا على وضع المعيار الذهبي لبرنامج تعاونها مع مندوبي المجتمع المدني في أنشطة التخطيط المسبق، وهي كناية عن إحاطة يقدمها المجتمع المدني بشأن المسائل التي أثيرت والالتزام بالمتابعة في عام ٢٠٠٩.

وكان من المشجِّع الاستماع إلى عدد من الحكومات، بما فيها أستراليا وفرنسا والنرويج، وهي تشير إلى اهتمامها بالعمل مع ممثلي المجتمع المدني على الصعيد الوطني قبل عقد المنتدى في العام المقبل، ونحث جهات الاتصال الوطنية على تقديم تقارير بشأن هذه العمليات والإجراءات الناتجة عنها والتقدم المحرز في عام ٢٠٠٩.

وإن الالتزام الذي أعرب عنه رئيسكم، السيد استيبان كونيخوس، بكفالة رصد نتائج المنتدى العالمي للهجرة والتنمية طوال عام ٢٠٠٩، قد جعلنا واثقين تماما من إحراز تقدم.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى ممثل حكومة الإمارات العربية المتحدة، وهو مشارك جديد، للانفتاح الذي أبداه في مشاركتنا شعوره بالتفاؤل فيما يخص الدور الذي يمكن أن يؤدّيه الحوار مع البلدان المرسِلة بصدد حماية حقوق المهاجرين.

وبهذه الروح، فإننا نحث الحكومات على النظر في تخصيص يوم كامل للمناقشات المشتركة بشأن الموضوعات الرئيسية في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في عام ٢٠٠٩.

وأخيراً، اسمحوا لي بالتعبير عن شكري لسخاء مضيفينا ومؤسستي أيالا وماك آرثر، ولعمل اللجنة الاستشارية الدولية، ودعم حكومة الفلبين وعملها الدؤوب، ولرئاستكم على وجه الخصوص.

فالمهاجرون وأسَرهم يعيشون في أحيائنا، ويقدمون الرعاية لأطفالنا، ويسهمون في اقتصاداتنا، ويدفعون الضرائب ويتحملون المسؤولية لتأدية دورهم في دعم الأسر في بلدهم الأصلي.

ونحن فخورون بأن الفرصة قد أتيحت لنا للوقوف إلى جانب العمال المهاجرين والدفاع عنهم، ورفع النقاب عن تغييب دورهم، والدعوة للاعتراف بحقوقهم واحترامها، وهي حقوق يجب أن تدعم ضمان اختيار الهجرة والثقة في الحصول على المساواة في المعاملة عندما يهاجرون.

ونحن على استعداد للعمل بالشراكة مع الحكومات على كافة المستويات من أجل حفز الاتساق، وإيجاد آليات لتعزيز الحقوق وإتاحة فرص أكبر أمام الهجرة النظامية.

المرفق السادس

برنامج منتدى مانيلا العالمي للهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٨

جدول أعمال الاجتماع الحكومي

المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

مانيلا

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

٨/٤٥-٧/٣٠ **التسجيل في مكان انعقاد الاجتماع**

المكان: مركز الفلبين الدولي للمؤتمرات

الجلسة العامة

قاعة الجلسات العامة، مركز الفلبين الدولي للمؤتمرات

١٠/٠٠-٩/٠٠ **الجلسة الافتتاحية**

افتتاح الجلسة

الأونرابل استيبان ب. كونيخوس الابن،
رئيس للمنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية

خطب بداية المناقشة العامة

صاحب السعادة صقر غباش
وزير العمل، بالإمارات العربية المتحدة

صاحب السعادة السفير رودي فيستراتن
المبعوث الخاص لشؤون الهجرة واللجوء، بلجيكا

الأونرابل ماريانيتو روك
وزير العمل والعمالة، الفلبين

صاحب السعادة سير جون كابوتين
الأمين العام لمجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

السيد وليم ليسي سوينغ
المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، باسم الفريق العالمي المعني بالهجرة

المناقشة العامة

الأونرابل استيبان ب. كونيخوس الابن،
رئيس المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية

صاحب السعادة السفير رودي فيستراتن
الرئيس المشارك
المبعوث الخاص لشؤون الهجرة واللجوء، بلجيكا

الأونرابل أتاناسيوس ناكوس
الرئيس المشارك
نائب وزير الداخلية، باليونان

١٠/٠٠-١١/٠٠ **حفل الافتتاح**

كلمة الترحيب

الأونرابل الدكتور ألبرتو ج. روملو
وزير خارجية الفلبين

خطاب الافتتاح

صاحب السعادة بان كي – مون
الأمين العام للأمم المتحدة

الخطاب الرئيسي

فخامة الرئيسة غلوريا ماكاباغال – أرويو
رئيسة جمهورية الفلبين

١٢/٣٠-١٣/٠٠ تقرير اجتماع المجتمع المدني

السيدة شاران بورو
رئيسة اجتماع المجتمع المدني

١٥/٠٠-١٨/٠٠ **اجتماعات المائدة المستديرة**

المائدة المستديرة ١: الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان

المائدة المستديرة ١-١: حماية حقوق المهاجرين – مسؤولية مشتركة

المنسقة: **السيدة إستريليا لاخوم رومان**

الرئيسان المشاركان:

الأونرابل استيبان ب. كونيخوس الابن،
رئيس المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية

السيد يوسف عبد الغني
مساعد وكيل وزارة العمل لشؤون الاستراتيجية
الإمارات العربية المتحدة

المناقشون:

المتكلمون:

السيدة روزاليندا بالدوز
وكيلة وزارة، العمل والعمالة
في الفلبين

السيد أليكس زلامي
مستشار وزير العمل
الإمارات العربية المتحدة

السيد ريشار بيروشو
المستشار القانوني ومدير الشعبة المعنية بقانون الهجرة الدولية،
المنظمة الدولية للهجرة
جنيف، سويسرا

المناقشون:

صاحبة السعادة الوزيرة لورينا إسكوديرو
رئاسة الجمهورية، الأمانة الوطنية للهجرة
في الإكوادور

السيدة أستريد هال أجاماي
منسقة شؤون الهجرة والتنمية
وزارة خارجية النرويج

المقرران:

صاحب السعادة السفير علي صالح مراد
نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية والهجرة، وزارة خارجية مصر

السيد ابراهيم عوض
مدير مشروع الهجرة MIGRANT
منظمة العمل الدولية
جنيف

المائدة المستديرة ٢: قدرة الهجرة الآمنة والنظامية على تحقيق أثر أقوى في التنمية

المائدة المستديرة ٢-١: إتاحة المزيد من الفرص للهجرة النظامية

المنسقة: **الدكتورة أيرينا أوميلانيوك**

الرئيسان المشاركان:

الدكتور حميد رشيد
مدير عام
وزارة خارجية بنغلاديش

السيد براين غرانت
مدير عام شؤون الجنسية والهجرة في كندا

المناقشون:

صاحب السعادة السفير يوسف عمراني
مدير عام وزارة الخارجية
المغرب

السيدة مارتا رودريغير – تاردوشي
المديرة العامة لشؤون الهجرة في وزارة العمل
إسبانيا

السيدة ك. فونغ وانغ – بورن
الأمينة الدائمة لمكتب رئيس الوزراء، وزارة الداخلية
موريشيوس

السيدة إيفا أكرمان – بوري
مديرة دائرة سياسات الهجرة واللجوء
وزارة العدل، السويد

السيد كريستوف تاماس
موظف لشؤون السياسات، المديرية العامة للعدالة والحرية والأمن، المفوضيةالأوروبية
بلجيكا

البروفيسور فيليب مارتن
رئيس برنامج الهجرة والإدماج المقارن في جامعة كاليفورنيا،
الولايات المتحدة الأميركية

المائدة المستديرة ٣: ضمان اتساق السياسات والمؤسسات وإقامة الشراكات فيما بينها

المائدة المستديرة ٣-١: تعزيز أدوات جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن الهجرة والتنمية

المنسق: **الدكتور رولف ك. جيني**

الرئيسان المشاركان:

السيدة ماریاتا راسي
وكيلة وزارة الخارجية
فنلندا

صاحب السعادة السفير فليكس كوردوبا مويانو
المدير العام للشؤون القنصلية، وزارة الخارجية
الأرجنتين

المناقشون:

السيد عبد اللطيف الفراخ
مدير مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية

المندوبية السامية للتخطيط
المغرب

البروفسور ليليو مرمورا
مدير دراسات الماجستير في سياسات الهجرة الدولية
جامعة بوينس أيرس
الأرجنتين

المقرر:

الدكتور داني سريسكندراجا
مدير معهد بحوث السياسات العامة
المملكة المتحدة

١٨/٣٠ **مأدبة عشاء باستضافة الرئيس الحالي**

الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

٩/٠٠-٨/٠٠ **الاجتماعات الجانبية (تنظم حسب الطلب)**

١٢/٠٠-٩/٠٠ **اجتماعات المائدة المستديرة**

المائدة المستديرة ١: الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان

المائدة المستديرة ٢-١: تمكين المهاجرين والمغتربين من أجل المساهمة في التنمية

المنسقة: **السيدة إستريليا لاخوم رومان**

الرئيسان المشاركان:

صاحب السعادة السفير رودي فيستراتن
المبعوث الخاص لشؤون الهجرة واللجوء
مملكة بلجيكا

السيد إرنستو نوستاس
مدير عام وزارة الخارجية لشؤون السلفادوريين المقيمين في الخارج

وزارة الخارجية
السلفادور

المناقشون:

المتكلمون:

الدكتورة إليزابيث أدجيل
مديرة دائرة الهجرة في غانا
غانا

السيد روميو متساس
برنامج الحوكمة العالمية، معهد إغمونت الملكي للعلاقات الدولية
بلجيكا

المناقشون:

الدكتور فولكر داكلاو
نائب المدير العام، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية
ألمانيا

السيد ديليب راثا
البنك الدولي
واشنطن العاصمة

السيد أخناتون الماضي أودفار دي ليون
مؤسس ومدير منظمة مكافحة التمييز الرسمي، النرويج

المقرر:

السيد نور الدين غاواو
نائب مدير قسم الهجرة، المديرية العامة للشؤون القانونية والقنصلية
بوزارة الخارجية
الجزائر

المائدة المستديرة ٢: قدرة الهجرة الآمنة والنظامية على تحقيق أثر أقوى في التنمية

المائدة المستديرة ٢-٢: إدارة الهجرة وتقليل الآثار السلبية للهجرة غير النظامية إلى أدنى حد ممكن

المنسقة: **الدكتورة أيرينا أوميلانيوك**

الرئيسان المشاركان:

السيد بيتر هيو
نائب وزير وزارة الهجرة والجنسية
أستراليا

صاحب السعادة السيد سيهاساك فوانغكيتكيو
السفير، بعثة تايلند الدائمة لدى الأمم المتحدة
جنيف

المناقشون:

المتكلمون:

السيدة لي آن دو لا هونت
المستشارة القانونية لوزارة الداخلية في بريتوريا، جمهورية جنوب أفريقيا

السيدة يوجينيا تسوماني
الأمينة العامة لشؤون المساواة بين الجنسين في وزارة الداخلية
اليونان

المناقشون:

السيد روبرت فيسر
مدير عام التشريع والشؤون الدولية والهجرة، وزارة العدل
هولندا

الدكتور خالد قصر
زميل مختص في الشؤون الإنسانية
نائب مدير مشروع بروكينغز – بيرن المتعلق بالتشرد الداخلي
مؤسسة بروكينغز، واشنطن العاصمة

المقرر:

صاحب السعادة السفير ألفونسو لوبيز أراوخو
السفير وكيل الوزارة للشؤون القنصلية
وزارة الخارجية، الإكوادور

المائدة المستديرة ٣: ضمان اتساق السياسات والمؤسسات وإقامة الشراكات فيما بينها

المائدة المستديرة ٣-٢: اتساق السياسات والمؤسسات في مجال الهجرة والتنمية في إطار الحكومة

المنسق: **الدكتور رالف ك. جيني**

الرئيسان المشاركان:

صاحب السعادة السفير توماس غريمنجر
رئيس شعبة الشؤون السياسية الرابعة المعنية بالأمن البشري
وزارة الخارجية الاتحادية، سويسرا

صاحب السعادة السفير غاستي أغونغ ويساكا بوجا
القائم بالأعمال، نائب الممثل الدائم لإندونيسيا
البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا
سويسرا

المناقشون:

السيدة إيفا أكرمان – بوري
مديرة دائرة سياسات الهجرة واللجوء
وزارة العدل، السويد

السيدة هيفا مزهر القارح
مديرة برنامج Colombia Nos Une (كولومبيا توحدنا)
وزارة الخارجية، كولومبيا

السيدة كاثلين فيرير
عضوة في البرلمان
هولندا

السيد غيرهارد ساباتيل
مدير المديرية العامة للعلاقات الخارجية، المفوضية الأوروبية، بلجيكا

المقررة:

البروفسورة سوزان مارتن
مديرة معهد دراسة الهجرة الدولية
جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة

١٢/٠٠-١٣/٣٠ حفل غداء **باستضافة حكومة الفلبين**

١٣/٣٠-١٦/٠٠ **اجتماعات المائدة المستديرة**

المائدة المستديرة ٣-٣: العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الإقليمية والمنظمات الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي عند نقطة التقاء الهجرة والتنمية

المنسق: **الدكتور رولف ك. جيني**

الرئيسان المشاركان:

السيدة متزي غورغل فالنتي دا كوستا
مديرة إدارة الهجرة والشؤون القانونية
وزارة الخارجية، البرازيل

السيد قاسم قلال
رئيس قسم الشؤون الخارجية والتنمية التضامنية، وزارة الهجرة والإدماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية، فرنسا

المناقشون:

السيد مصطفى لاي
مستشار وزير الداخلية السنغالي
السنغال

السيد باتريك كوهين
وزارة الهجرة والإدماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية، فرنسا

المقررة:

السيدة ميشيل كلين سولومون
مديرة سياسات الهجرة، شعبة البحوث والاتصالات
المنظمة الدولية للهجرة
جنيف

الجلسة الاستثنائية: **مستقبل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية**
المنسق: **السيد فرنسوا فوينا**

الرئيس:

السيد بيتر سذرلاند
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة الدولية والتنمية

الرؤساء المشاركون:

الأونرابل استيبان بي كونيخوس الابن،
رئيس المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية

صاحب السعادة السفير رودي فيستراتن
المبعوث الخاص لشؤون الهجرة واللجوء، بلجيكا

الأونرابل أتاناسيوس ناكوس
نائب وزير الداخلية، جمهورية اليونان

١٨/١٥-١٦/١٥ **جلسة عامة**

١٧/١٥-١٦/١٥ **تقارير اجتماعات المائدة المستديرة**

المقررة العامة للمائدة المستديرة ١:

السيدة باتريسيا ستو توماس
رئيسة مصرف التنمية الفلبيني

المقرر العام للمائدة المستديرة ٢:

السيد هان – مورتس شابفلد

مـدير إدارة تحركـات الأفـراد والهجـرة وشـؤون الأجانـب، وزارة الخارجية هولندا

المقررة العامة للمائدة المستديرة ٣:

السيدة جودث ماك غريغور
مديرة مديرية الهجرة، وزارة الخارجية والكومنولث، المملكة المتحدة

١٧/١٥-١٧/٣٠ **مستقبل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية**

السيد بيتر سذرلاند
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة الدولية والتنمية

١٧/٣٠-١٧/٤٠ **بيان الرئيس القادم**

الأونرابل أتاناسيوس ناكوس
نائب وزير الداخلية
جمهورية اليونان

١٧/٤٠-١٨/٠٠ **استنتاجات وتوصيات الرئيس الختامية**

الأونرابل استيبان ب. كونيخوس الابن
رئيس المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية

١٨/٠٠-١٨/١٥ **الكلمة الختامية**

صاحب السعادة نولي دي كاسترو
نائب رئيس جمهورية الفلبين

١٩/٠٠-٢١/٠٠ **عشاء وداعي باستضافة حكومة الفلبين**

الإعراب عن التقدير

تولت حكومة الفلبين تنظيم المنتدى العالمي الثاني للهجرة والتنمية، بالتشاور مع السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

وتعرب حكومة الفلبين عن امتنانها للحكومات العديدة والشركاء الآخرين الذين شاركوا بنشاط في إعداد ورقات العمل لاجتماعات المائدة المستديرة.

كما تعرب حكومة الفلبين عن تقديرها للبلدان والمنظمات التالية للدعم الذي قدمته لها بشكل إعارة موظفين و/أو مساهمات مالية: كمنولث أستراليا، ومملكة بلجيكا، ومملكة الدانمرك، وجمهورية اليونان، وجمهورية أيرلندا، ومملكة هولندا، ومملكة النرويج، ومملكة إسبانيا، ومملكة السويد، والاتحاد السويسري، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤسسة ماك آرثر.

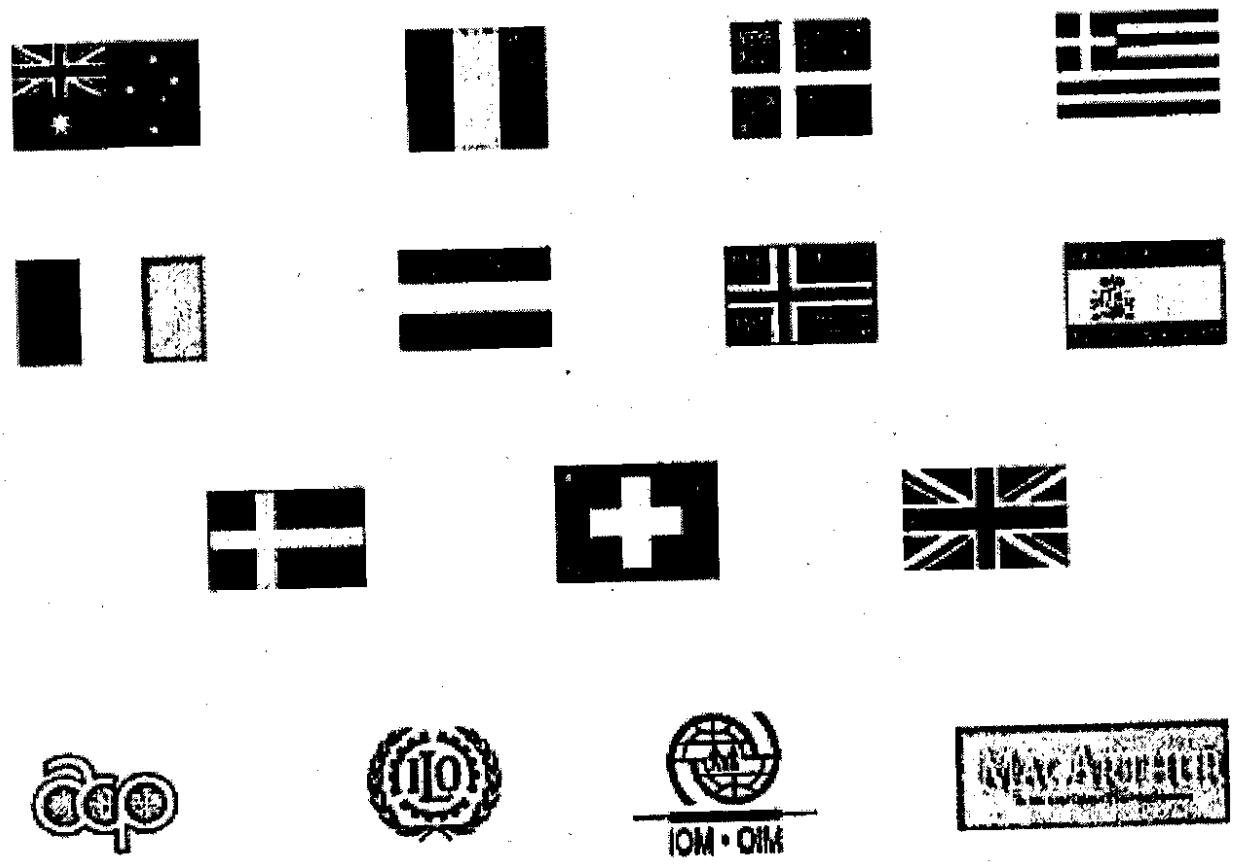
ILO
IOM • OIM